

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

إصلاحات آليات صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

تحت إشراف الأستاذ:

- سلامة محمد

إعداد الطالبين:

- بوصبع بلال

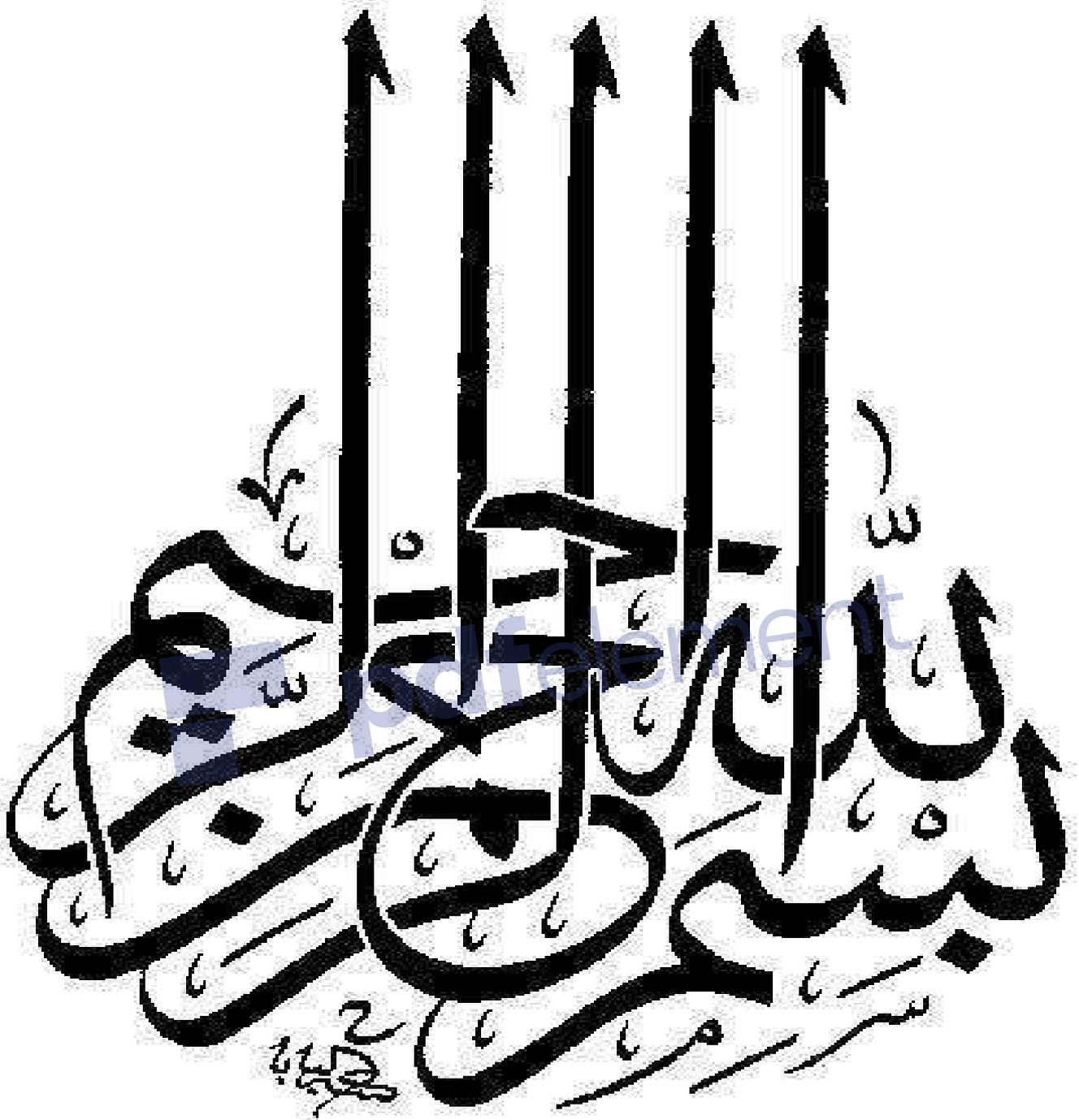
- غبغوب عبد اللطيف

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الجامعة	الصفة
الأستاذ: د. بوبلوطة بلال	جيجل	رئيسا
الأستاذ: د. سلامة محمد	جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ: بوزرب خير الدين	جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2018-2019م





شكر و تقدير



"تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ"

الحمد لله و الصلاة و السلام على رسول الله عليه أفضل الصلاة و أزكى السلام أما بعد:

عملاً بقول الشاعر

قم للمعلم و فه التبجيلاً كاد المعلم أن يكون رسولا

فعلينا أن نقف ووقفه إجلال و احترام و تقدير لأستاذنا المشرف "سلامة محمد"

الذي كان لنا نعم المشرف و المرشد

كما نشكره على طيبه معاملته لنا فجزاك الله عن عملك كل الخير.

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد

في إنجاز هذا العمل المتواضع و أمدنا و لو بفكرة

فنسأل الله أن يجزيهم الجزاء الحسن



فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	بسملة
	شكر وتقدير
I	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
أ - هـ	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لصندوق النقد الدولي	
7	تمهيد
8	المبحث الأول: ماهية صندوق النقد الدولي
8	المطلب الأول: النشأة التاريخية لصندوق النقد الدولي
9	الفرع الأول: اقتراحات مشروع كينز
9	الفرع الثاني: اقتراحات مشروع هوايت
10	المطلب الثاني: تعريف صندوق النقد الدولي
12	المطلب الثالث: أجهزة صندوق النقد الدولي
12	الفرع الأول: الأجهزة المسيرة لصندوق النقد الدولي
14	الفرع الثاني: الأجهزة الاستشارية لصندوق النقد الدولي
17	الفرع الثالث: العضوية ونظام التصويت في الصندوق
21	المبحث الثاني: سيرورة صندوق النقد الدولي
21	المطلب الأول: أهداف ووظائف صندوق النقد الدولي
21	الفرع الأول: أهداف صندوق النقد الدولي
21	الفرع الثاني: وظائف صندوق النقد الدولي
22	المطلب الثاني: موارد صندوق النقد الدولي
23	الفرع الأول: الحصص و الاشتراكات
24	الفرع الثاني: الاقتراض
25	الفرع الثالث: مبيعات الذهب وموارد أخرى
25	المطلب الثالث: برامج صندوق النقد الدولي
25	الفرع الأول: برنامج التثبيت الاقتصادي
26	الفرع الثاني: التصحيح الهيكلي

26	الفرع الثالث: الإنذار المبكر
28	الفرع الرابع: اختبار الإجهاد
30	المبحث الثالث: تقييم صندوق النقد الدولي
30	المطلب الأول: دور صندوق النقد الدولي
30	الفرع الأول: دور صندوق النقد في معالجة أوضاع ما بعد الحروب و الصراعات
31	الفرع الثاني: دور صندوق النقد الدولي في تنمية اقتصاديات الدول النامية
32	الفرع الثالث: دور صندوق النقد في تنمية اقتصاديات الدول المتقدمة
32	المطلب الثاني: التسهيلات التي يقدمها الصندوق
34	المطلب الثالث: ايجابيات و سلبيات صندوق النقد الدولي و كيفية معالجتها
34	الفرع الأول: ايجابيات صندوق النقد الدولي
34	الفرع الثاني: السلبيات الموجهة للصندوق
36	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: نماذج عن الأزمات المالية (أزمة 1997-أزمة 2008 -أزمة اليونان 2010)	
38	تمهيد
39	المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية
39	المطلب الأول: مفهوم الأزمات المالية
40	المطلب الثاني: خصائص الأزمة المالية وأسبابها
40	الفرع الأول: خصائص الأزمة المالية
41	الفرع الثاني: أسباب الأزمات المالية
42	الفرع الثالث: قنوات انتشار الأزمات المالية
43	المطلب الثالث: أنواع الأزمات المالية
44	المطلب الرابع: المؤشرات الاقتصادية لتعرض الدول للأزمات المالية
45	المبحث الثاني: أزمة جنوب شرق آسيا.
45	المطلب الأول: التسلسل الزمني لأزمة جنوب شرق آسيا
47	المطلب الثاني: أسباب أزمة جنوب شرق آسيا
48	المطلب الثالث: نتائج أزمة جنوب شرق آسيا
51	المطلب الرابع: الدروس المستفادة من أزمة جنوب شرق آسيا 1997
51	المبحث الثالث: الأزمة المالية العالمية 2008

51	المطلب الأول: التطور التاريخي للأزمة المالية العالمية
53	المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية
57	المطلب الثالث: تداعيات الأزمة المالية العالمية
59	المطلب الرابع: آثار الأزمة المالية العالمية
59	الفرع الأول: أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي
61	الفرع الثاني: أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية
63	المبحث الرابع: أزمة الديون السيادية اليونانية
64	المطلب الأول: الخلفية الاقتصادية لليونان
65	المطلب الثاني: أسباب أزمة الديون السيادية في اليونان
65	الفرع الأول: الأسباب الداخلية
67	الفرع الثاني: الأسباب الخارجية
69	المطلب الثالث: آثار أزمة الديون السيادية في اليونان على منطقة اليورو
71	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية 1997-2008 وأزمة الديون السيادية اليونانية وضرورة الإصلاح	
73	تمهيد
74	المبحث الأول: تدخل صندوق النقد الدولي والسياسات الحكومية المقترحة للحد من أزمة جنوب شرق آسيا 1997
74	المطلب الأول: خطة إنقاذ تايلاند
77	المطلب الثاني: خطة إنقاذ كوريا الجنوبية
78	المطلب الثالث: خطة إنقاذ اندونيسيا
81	المطلب الرابع: خطة إنقاذ الفلبين
82	المبحث الثاني: تدابير وآليات صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمة المالية العالمية 2008
82	المطلب الأول: موقف صندوق النقد الدولي من الأزمة المالية
82	المطلب الثاني: آليات صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية العالمية
82	الفرع الأول: تحديث التسهيلات والمساعدات التمويلية
84	الفرع الثاني: المساعدات الفنية المقدمة من الصندوق للدول الأعضاء في مواجهة الأزمة

85	المطلب الثاني: إصلاح عملية الإقراض و زيادة موارد صندوق النقد الدولي
85	الفرع الأول: إصلاح عملية الإقراض
86	الفرع الثاني: زيادة موارد صندوق النقد الدولي
89	المطلب الرابع: إعادة النظر في آلية إدارة المخاطر النظامية وتحسين سياسات تقييم المساعدات الفنية
89	الفرع الأول: إعادة النظر في آلية إدارة المخاطر النظامية
90	الفرع الثاني: تحسين سياسة تقديم المساعدات الفنية
93	المبحث الثالث: إجراءات صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي لمعالجة أزمة الديون السيادية اليونانية
93	المطلب الأول: المساعدات الفنية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي للاتحاد الأوروبي
94	المطلب الثاني: إصلاحات صندوق النقد الدولي في معالجة أزمة اليونانية
94	الفرع الأول : حزمة الإنقاذ الأولى (مايو 2010-2011)
95	الفرع الثاني : حزمة الإنقاذ الثانية (فبراير 2012)
96	الفرع الثالث : حزمة الإنقاذ الثالثة (أغسطس 2015)
97	الفرع الرابع: إجراءات التشف
98	المطلب الثالث : الدروس المستفادة من تدخلات صندوق النقد الدولي
99	المبحث الرابع: تقييم تطور صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمات المالية على ضوء الإصلاحات في آليات عمله
99	المطلب الأول: فشل صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية
99	الفرع الأول : إخفاق نظام الإنذار المبكر
100	الفرع الثاني: اخفاق الصندوق كأخر ملجأ للإقراض

100	الفرع الثالث: اخفاقات صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمة المالية
101	الفرع الرابع: الخطر المعنوي والإقراض الفعلي من قبل صندوق النقد الدولي
102	المطلب الثاني: ايجابيات صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمات
104	المطلب الثالث: الدور المستقبلي لصندوق النقد الدولي
104	الفرع الاول : العضوية و التصويت
105	الفرع الثاني: المهام والحصص
106	الفرع الثالث: ضرورة زيادة أموال الصندوق
107	خلاصة الفصل
109	الخاتمة العامة
113	قائمة المراجع
	ملخص الدراسة

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الدول التي حضرت مؤتمر "برتن ووذز"	10
02	حصص الدول الأعضاء في الصندوق	19
03	حجم الحصص داخل الصندوق للأكبر الدول (قبل سريان إصلاحات 2010)	20
04	تقييم برامج اختبار الإجهاد للمخاطر وكيفية معالجتها	28
05	التسلسل الزمني لازمة الأسيوية	45
06	تسليف البنوك الدولية لدول شرق آسيا خلال الفترة 1994-1997 (بملايين الدولار)	48
07	انخفاض قيمة العملات وهبوط أسعار الأسهم في بعض البلدان الأسيوية 1997-1998	49
08	توزيع المديونيات حسب القطاع المستفيد في نهاية 2008	54
09	بعض الأمثلة عن الخسائر الناتجة عن الرهونات العقارية المعلنة من قبل البنوك	60
10	تطور نسبة الانكشاف الاقتصاد العربي على الاقتصاد العالمي خلال الفترة 1999-2007	62
11	الاستهلاك في اليونان	67
12	الاستثمار و الادخار في اليونان	67
13	البطالة في اليونان خلال فترة 1994-2014	68
14	الدين الإجمالي والتوازن العام	68
15	النمو الفعلي و المتوقع للنتاج المحلي الإجمالي و الدين و الميزان الجاري باليونان	69
16	المؤشرات الاقتصادية لتايلاند للفترة ما بين (1996) (2000)	76
17	المؤشرات الاقتصادية لكوريا الجنوبية للفترة الممتدة ما بين (1996- 2002)	78
18	المؤشرات الاقتصادية لاندونيسيا للفترة الممتدة من 1996-2002	80
19	تعهدات الإقراض لصندوق النقد الدولي	87
20	كمية الذهب المباعة	89

92	مراكز المساعدة الفنية والإقليمية القائمة	21
95	القروض الممنوحة لليونان حتى ديسمبر 2011	22



قائمة الأشكال

الصفحة	المحتوى	الرقم
16	الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي	01
42	قنوات انتشار الأزمات المالية	02
55	قروض الرهن العقاري الموجهة للعائلات الأمريكية	03
57	ميكانيزم الأزمة المالية العالمية	04





مقدمة

يعد مؤتمر "بريتون وودز" المنعقد سنة 1944 في ولاية نيوهامشير الأمريكية من بين أهم الأحداث والمحطات الاقتصادية البارزة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كان الهدف منه البحث عن حل لوضع الاقتصاد العالمي من أجل استقراره وإنشاء منظمة عالمية تحافظ على استقرار الاقتصاد العالمي وهذا بفضل المفكر الاقتصادي أمريكي هاري وايت ، تعتبر القرارات المنبثقة من مؤتمر بريتون وودز والتي أهمها تأسيس منظمتين هما البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، حيث جاء صندوق النقد الدولي من أجل تحقيق الاستقرار النقد في العالم جراء الوضع الاقتصادي المضطرب التي تعرض له نظام النقد الدولي قبل الحرب العالمية الثانية.

ولقد عرف النظام النقدي الدولي بقيادة صندوق النقد الدولي مرحلة من الاستقرار النسبي إلى غاية سنة 1971، والتي كانت سنة انهيار نظام بريتون وودز عندما صرح الرئيس الأمريكي نيكسون في قراره المفاجئ و المتمثل إنهاء و توقيف قابلية تحويل الرسمى للدولار إلى ذهب وهو ما يعرف بانهيار قاعد الذهب مما أدى ذلك إلى تفشي ظاهرة تعويم العملات ليلقي هذا القرار في ما بعد في ظلاله على سير عمل صندوق النقد الدولي خلاف للأهداف التي تأسس من أجلها.

بعد انهيار قاعدة الذهب أصبحت اهتمامات صندوق النقد الدولي منصبه إلى اتجاهات أخرى خصوصا لما تدخل لإدارة الأزمة المديونية سنة 1982 وفق لنظريته الخاصة التي تعكس من ورائها المصالح الدائنة، ليكرس الولاء بعدها لإجماع واشنطن المعززة والمدعمة لمنهج رأسمالية بعد تطبيقه لمبدئها على حزم وبرامج الإنقاذ الموجهة لمواجهة الأزمات المالية التي عرفتتها العديد من الدول الآسيوية مثل أزمة جنوب شرق آسيا سنة 1997 و قد كان لصندوق النقد الدولي مجموعة من التدخلات و الإصلاحات لاحتواء هذه الأزمة.

لتأتي بعدها بسنوات قليلة الأزمة العالمية سنة 2008 والتي خلفت وراءها موازين قوى جديدة للاقتصاديات الجديدة من خلال بروز دول صاعدة بقوة مثل (الصين ، البرازيل ، جنوب إفريقيا) الأمر الذي أدى لتلك الدول إلى دعوة صندوق النقد الدولي إلى ضرورة وحتمية إجراء إصلاح جذري للآليات اتخاذ القرار داخل الصندوق مثل (نظام الحصص ، الحوكمة) ، فقد نتج عن أزمة المالية 2008 ركود في الإتحاد الأوروبي حيث أثرت هذه الأزمة وبشكل كبير على الاقتصاد الأوروبي ووصول تقاوم أزمة الديون السيادية لليونان و الخلاف الذي تبعه بين زعماء دول الأعضاء قبل الاتفاق على مجموعة من الإصلاحات وخطط الإنقاذ لليونان من طرف صندوق النقد الدولي مع شراكة مع الإتحاد الأوروبي .

أولاً: الإشكالية الدراسة

ومن خلال هذه التوطئة نطرح إشكالية الدراسة التالية:

ما هي آليات صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية ؟

من خلال هذه الإشكالية الرئيسية نستطيع طرح الإشكاليات الفرعية التالية:

- 1- ما مدى نجاح برامج صندوق النقد الدولي في مواجهة واحتواء جنوب شرق آسيا 1997
- 2- ما مدى نجاح برامج صندوق النقد الدولي في مواجهة واحتواء أزمة المديونية 2008 وأزمة الديون السيادية اليونانية.
- 3 - ما هي أثر إصلاحات نظام الحصص والحوكمة داخل الصندوق لسنة 2010 .
- 4- كيف لنا أن نتوقع سيناريوهات المثلى لإصلاح صندوق النقد الدولي من أجل تحقيق استقرار نظام المالي العالمي.

ثانياً: فرضيات الدراسة

والإجابة على التساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

- 1- نجح صندوق النقد الدولي في التخفيف من حدة أزمة جنوب شرق اسيا؛
- 2 - لم يوفق صندوق النقد الدولي في احتواء أزمة المديونية 2008 ، و أيضا في الحد من أزمة الديون السيادية اليونانية التي تعتبر إمتداد لأزمة المالية 2008 ؛
- 3-من شأن إصلاحات الحصص داخل الصندوق التي صادق عليها المجلس التنفيذي سنة 2010 منح توزيع عادل من نصيب الحصص للدول والتصويت داخل الصندوق؛
- 4-بتضافر الجهود والتعاون جميع الدول الأعضاء داخل الصندوق النقد الدولي ، ومع وجود كل من التجارب الدولية ووجود إرادة حقيقية من الأطراف الفاعلة داخل الصندوق وبإمكان هذا الأخير المساهمة في إستقرار النظام المالي العالمي.

ثالثاً: دوافع الدراسة

- 1- محاولة فهم ظاهرة الأزمات المالية حيث تعتبر من الظواهر المتكررة عبر التاريخ وما تشكله من خطورة على إقتصاديات دول العالم،
- 2- الصلة التي تربط موضوع البحث بالتخصص الذي ندرس فيه،
- 3- حداثة الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية اليونانية مما جعله ميدان خصبا للدراسة.

رابعاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة أننا نتناول موضوع أساسيا و مهما وهو صندوق النقد الدولي ، الذي يلعب دورا كبيرا في استقرار النظام المالي العالمي وخاصة مع تزايد وتفاقم الأزمات المالية التي تعصف بالدول و اقتصاديات دول العالم ، و توضيح ما مدى مساهمة صندوق النقد الدولي في مساعدة وتقديم حزم الإنقاذ للدول التي تعاني من أزمات مالية من بينها أزمة دول شرق آسيا 1997 و الأزمة المالية العالمية 2008 و أزمة الديون اليونانية 2010

خامساً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى بلورة مجموعة من الأهداف التالية:

- 1- عرض الإطار الفكري و النظري لصندوق النقد الدولي و الأزمات المالية.
- 2- إبراز أهمية صندوق النقد الدولي في تحقيق إستقرار النظام المالي العالمي.
- 3- توضيح أسباب وأهمية لجوء الدول إلى صندوق النقد الدولي.
- 4- أهم الإجراءات التي قام بها صندوق النقد الدولي لمعالجة أزمة جنوب شرق آسيا والأزمة المالية العالمية والأزمة اليونانية.

سادساً: الدراسات السابقة

نجد من بين الدراسات السابقة حول هذا الموضوع ما يلي:

- 1- بن منصور نجيم، الأزمات المالية العالمية و المهام الجديدة لصندوق النقد الدولي-دراسة تحليلية وتقييمه" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، سنة 2010، وكانت اشكاليتهما كما يلي:
إلى أي مدى يمكن لصندوق النقد الدولي أن يتكيف مع واقع الأزمات ومعالجتها، وما مدى التغيير الذي يمكن أن يحدثه في الدور المنوط به؟

و توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- أولى عيوب نظام النقدي سابقا هي اختزال عملية اتخاذ القرارات الحاسمة بشأن القضايا التي تهم العالم لحسم الأزمة، بمجموعة من البلدان الغنية السبع؛
- يتولى صندوق النقد الدولي وظيفة إدارة الأصول العالمية جعلته بلا شك قادرا على إدارة و معالجة الأزمات ، فأشرف الصندوق على جزء كبير من الاحتياطي النقدي الدولي لبلدان الفائض المالي و النقدي، خصوصا مع الإصلاحات الجديدة التي عززت موارده ، تجعله ليس فقط في موقع ريادي ، يمكن من خلاله

الدخول في مراهنات ضد المضربين في أسواق البورصات العالمية، بل يستطيع أيضا العمل على استقرار الأسواق؛

- عملية الإصلاح والحكومة في الصندوق تتطلب مراعاة الوزن الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الأسواق الناشئة،س والبلدان النامية التي تحتوي على اكبر عدد من السكان المهددون بالجوع والفقر في ظل الأخطاء التي ترتكبها اقتصاديات الدول الصناعية، فلا بد من القضاء على قوة النفوذ التي تعترى الصندوق وتعزيز الشفافية والموضوعية في تقديم المساعدات بعيدا عن أغراض جيو سياسية.

3- أسماء بوزيت و منى قرموعي، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية ، دراسة حالة الأزمة المالية العالمية 2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، 2014 .

وكانت إشكاليتهما كالتالي: هل ساهمت إجراءات واليات تدخل صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 في حلها ومعالجتها بشكل فعال ؟

وكانت نتائج هذه الدراسة كما يلي:

- كشفت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية محدودية وضعف صندوق النقد الدولي في ضمان استقرار النظام النقدي العالمي واستشعار المخاطر والتنبؤ بالأزمة بالرغم من اعتماده على مجموعة من البرامج؛

- اقتصار دور الصندوق على متابعة الأوضاع المالية والنقدية بصورة وثائقية ومن ثم تقديم المشورة المناسبة وفقا لتطورات الاقتصادية لكل دولة على حدا؛

- عجز الصندوق عن أداء دوره الرقابي والإشرافي بشكل كفاء تجاه الأزمة المالية العالمية ما عكس فشل الخبراء في الصندوق في التنبؤ بها والتدخل بشكل فعال من انتشارها في العالم ككل ، أو تبني سياسات رشيدة لمرحلة ما بعد الأزمة؛

- تعتبر الشرطية، نظام الحصص وإتفاقية الإقراض من أهم المجالات التي على الصندوق إعادة النظر في آلياته عند تفعيلها والأخذ بعين الاعتبار وضعية الإقتصاد، وكل من العناصر السابقة الذكر تعكس الفلسفة الإدارية لصندوق النقد الدولي وتوجهاته المستقبلية.

سابعا: منهج الدراسة

طبيعة البحث اقتضت التعامل مع ثلاث مناهج من أجل الإلمام بمحتوي الدراسة حيث تم الاعتماد على:

✓ المنهج التاريخي: وذلك من خلال تتبع التطور التاريخي والتسلسل للالتزامات المالية العالمية.

✓ المنهج الوصفي: من خلال عرض الجانب النظري للصندوق والأزمات المالية العالمية.

✓ المنهج التحليلي: من خلال تحليل الأزمات المالية.

ثامنا: هيكل الدراسة

من أجل دراسة هذا الموضوع قمنا بإعداد خطة بحث مكونة من ثلاثة فصول كل فصل مسبق بتمهيد ويختم بخلاصة وذلك كما يلي:

الفصل الأول:

جاء الفصل الأول تحت عنوان الإطار المفاهيمي لصندوق النقد الدولي حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وكل مبحث ينقسم إلى ثلاث مطالب ، جاء المبحث الأول بماهية صندوق النقد الدولي نشأته وتعريفه وكذلك أجهزته وهيكله التنظيمي، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه سيرورة عمل صندوق النقد الدولي والذي يشمل أهداف وظائف صندوق النقد الدولي و موارده وبرامجه ، أما المبحث الثالث والأخير جاء تحت عنوان تقييم صندوق النقد الدولي والذي يتضمن دور صندوق النقد الدولي في معالجة أوضاع الدول والتسهيلات التي يقدمها وأخيرا ايجابيات وسلبيات الصندوق وكيفية معالجتها.

الفصل الثاني:

جاء الفصل الثاني بعنوان نماذج عن الأزمات المالية (أزمة جنوب شرق آسيا 1997 والأزمة المالية العالمية 2008 وأزمة الديون السيادية اليونانية 2010) و تم تقسيمه إلى أربع مباحث والمبحث الأول تحت عنوان ماهية الأزمات المالية و الثاني أزمة جنوب شرق آسيا والثالث تحت عنوان أزمة المالية العالمية تما تقسيمه إلى أربعة مطالب أما المبحث الرابع تحت عنوان أزمة الديون السيادية اليونانية إلى ثلاث مطالب .

الفصل الثالث:

جاء الفصل الثالث بعنوان إصلاحات صندوق النقد الدولي في ظل الأزمات المالية 1997-2008- وأزمة الديون السيادية اليونانية، حيث قسمنا الفصل إلى أربعة مباحث المبحث الأول بعنوان تدخل صندوق النقد الدولي والسياسات الحكومية المقترحة للحد من أزمة جنوب شرق آسيا 1997 و المبحث الثاني بعنوان تدابير وآليات صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمة المالية العالمية 2008، والمبحث الثالث تحت عنوان إجراءات صندوق النقد الدولي والإتحاد الأوربي لمعالجة أزمة الديون السيادية اليونانية والمبحث الرابع والأخير تحت عنوان تقييم تطور صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمات المالية على ضوء الإصلاحات في آليات عمله.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لصندوق النقد الدولي

المبحث الأول: ماهية صندوق النقد الدولي

المبحث الثاني: سيرورة عمل صندوق النقد الدولي

المبحث الثالث: تقييم صندوق النقد الدولي

تمهيد:

عقدت الدول المتحالفة في الحرب العالمية الثانية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا وفرنسا سلسلة من الاجتماعات لوضع بنية مالية دولية جديدة أكثر استقراراً لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تم عقد مؤتمر بريتون وودز Bretton woods عام 1944 بمنطقة نيوهامشير بالولايات المتحدة الأمريكية نتج عنه تأسيس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث يتولى الأول إعادة تعميم وتنمية الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب، في حين يتولى الثاني تقديم معونة قصيرة الأمد في مجال ميزان المدفوعات .

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى صندوق النقد الدولي من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية صندوق النقد الدولي

المبحث الثاني : سيرورة عمل صندوق النقد الدولي

المبحث الثالث: تقييم صندوق النقد الدولي



المبحث الأول: ماهية صندوق النقد الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي مؤسسة تتكون من مجموعة الدول الأعضاء، وتقوم الدول المتقدمة بإدارة شؤونه وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد اتسعت عضوية صندوق النقد الدولي لتزداد أهميته في ظل التغيرات الاقتصادية، التي كانت سبب في العديد من التعديلات لسياسات صندوق النقد الدولي.

المطلب الأول: النشأة التاريخية لصندوق النقد الدولي

تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي في يوليو 1944 أثناء مؤتمر الأمم المتحدة عقد في برينتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية عندما اتفقوا ممثلو 45 حكومة على إطار للتعاون الاقتصادي خلال هذا العقد ومع ضعف النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية الكبرى، حاولت البلدان المختلفة الدفاع عن اقتصادياتها بزيادة القيود المفروضة على الواردات، ولكن هذا الإجراء أدى إلى تفاقم دائرة الانخفاض في التجارة العالمية والناج، وتوظيف العمالة، ومن أجل المحافظة على الاحتياطات المتناقصة من الذهب والعملات الأجنبية لجأت بعض البلدان إلى تقييد حرية مواطنيها في الشراء من الخارج، وقامت بلدان أخرى بتخفيض أسعار عملاتها بينما فرض البعض الآخر قيوداً معقدة على حرية حيازة المواطنين للعملات الأجنبية، لكن هذه الحلول أدت إلى نتائج عكسية، ولم يتمكن أي بلد من المحافظة على ميزاته التنافسية لفترة طويلة، وقد أدت سياسات "إفقار الجار" هذه إلى تدمير الاقتصاد الدولي، فتناقصت التجارة العالمية تناقصاً حاداً وكذلك توظيف العمالة ومستويات المعيشة في بلدان كثيرة.

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت بلدان الحلفاء الرئيسية في إعادة النظر في خطوات مختلفة لإعادة النظام إلى العلاقات النقدية الدولية، ولد صندوق النقد الدولي في مؤتمر برتن وودز حين وضع ممثلو البلدان المشاركة لميثاق اتفاقية التأسيس لمؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي وتعمل على إلغاء قيود الصرف المرتبطة بالتجارة في السلع والخدمات وتحقيق استقرار أسعار الصرف (1).

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بتقديم إقتراحات لإنشاء صندوق عن طريق الإقتصادي الأمريكي "هاري دكستر وايت" والإقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز" والذي سوف نتطرق إليه:

(1) شقيري موسى و آخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان 2009، ص ص299، 300.

الفرع الأول: إقتراحات مشروع كينز

وهو مشروع نسب بدوره لواضعه البريطاني اللورد "جون مينارد كينز"، حيث كان هذا الأخير قد وضع مخططه في سبتمبر 1941 وأسس على قاعدة المنطق الاقتصادي وتشبه صيغة مخطط وايت، غير أن وضعية بلده بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية تميزت بعدم قابلية الجنيه الإسترليني للتحويل وبنفاد الإحتياطيات من الذهب وبالمديونية الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية هذا ما دفع "اللورد كينز" إلى تغيير موقفه ليأخذ بفكرة على إنشاء بنك الدولي. واقترح "كينز" بذلك إنشاء اتحاد دولي للمقاصة تشترك فيه جميع الدول، ويتعامل البنك بعملة موحدة هي البانكور كما أن الدول تتعامل بعملة البانكور وكأنه ذهب في معاملتها الخارجية كما كان المخطط يبقى على تسوية المعاملات بالذهب إلى جانب "البانكور" مع القضاء على التعامل بالعملات الأخرى⁽¹⁾.

الفرع الثاني: إقتراحات مشروع وايت

وهي نسبة إلى الاقتصادي الأمريكي "هاري ديكشر هوايت" حيث يتضمن إنشاء صندوق توازن دولي مهنته تثبيت النقد الدولي الجديد من خلال تثبيت أسعار الصرف عن طريق تحديد أسعار تعادل بين عملات الدول وربطها بوحدة نقدية دولية، على أن تكون هذه الوحدة النقدية بالدولار الأمريكي أو بوحدة تعامل دولي يطلق عليها "اليونيتاس" التي ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب بالإضافة إلى اشتراك جميع الدول الأعضاء في رأس مال الصندوق حسب مستوى الدخل القومي والتجارة الخارجية ومقدار احتياطياتها من الذهب على أن يدفع الفرد 25 % من الحصص ذهبيا.

كما يقوم الصندوق بإقراض الدول الأعضاء في حدود حصصهم ومنحهم مختلف التسهيلات لمساعدتهم في القضاء على الخلل في ميزان المدفوعات ومحاربة كل أشكال القيود الرقابية على الصرف وجميع الإجراءات التمييزية في مجال التجارة الخارجية وحرية إنتقال رؤوس الأموال، فضلا عن ذلك فالصندوق لا يقدم القروض للدول ذات العجز في ميزان المدفوعات إلا بشروط معينة منها دفع فائدة بواقع

(1) عبد الواحد محمد الفار، أحكام التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية، القاهرة، عالم الكتب، 2009 ، ص 410.

الذهب على المبالغ التي تزيد عن حصة الدولة، لأن المشروع يسمح في بدايته لإعطاء مهلة زمنية لعدة سنوات لحل المشاكل الاقتصادية بعد الحرب⁽¹⁾.

الجدول رقم: (01) الدول التي حضرت مؤتمر "برتون وودز"

1-أستراليا	2-الإكوادور	3-لكسمبورغ	4-البيرو
5-بلجيكا	6-مصر	7-المكسيك	8-الفلبين
9-أيرلندا	10-بوليفيا	11-الو.م.أ	12-أيرلندا
13-بولونيا	14-اليونان	15-كندا	16-غواتيمالا
17-باراغواي	18-نيكارغوا	19-يوغسلافيا	20-الشيلي
21-هايتي	22-النرويج	23-السلفادور	24-هولندا
25-الصين	26-الهندوراس	27-باناما	28-تشيكوسلوفاكيا
29-كولومبيا	30-الهند	31-فنزويلا	32-إفريقيا ليبيريا
33-كوستاريكا	34-العراق	35-إثيوبيا	36-الاتحاد السوفيتي
37-الدومينكان	38-كوبا	39-إيران	40-فرنسا
41-الأوروغواي	42-سلفادور	43-المملكة المتحدة	44-اتحاد جنوب إفريقيا

المصدر: أحمد فرحات، مدونة سياسية بعنوان صندوق النقد الدولي ودوره في تحديد سياسات الدول، تاريخ الاطلاع: 15-

03-2019 الموقع الإلكتروني:

<http://ahmedfarblogpostcom/p/blogpaghtml->

وقد كان المشروعين سببا رئيسيا في انعقاد مؤتمر "برتون وودز"، حيث تم مناقشة المشروعين في هذا المؤتمر والذي تم فيه رفض المشروع البريطاني وقبول المشروع الأمريكي الذي كان اللبنة الأساسية لإنشاء صندوق النقد الدولي.

المطلب الثاني: تعريف صندوق النقد الدولي

تعدد تعريف صندوق النقد الدولي، وسنعرض فيما يلي بعض التعارف:

(1) مدني بن شهرة ، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، دار هومه ، الجزائر، 2008 ، ص ص

هو مؤسسة نقدية دولية أنشأت سنة 1944 في مؤتمر "بريتون وودز" بأمريكا، يعتبر بمثابة بنك مركزي دولي، أو اتحاد للبنوك المركزية في بداية مناقشة تأسيسه، وهو نتيجة للأوضاع الاقتصادية والنقدية الدولية المتردية للدول بعد فترة الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾.

إذن صندوق النقد الدولي هو عبارة عن وكالة دولية متخصصة من وكالات هيئة الأمم المتحدة، وهو مؤسسة مركزية في النظام النقدي الدولي، أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية الدولية المختلفة.

كما عرّف صندوق النقد الدولي كذلك، بأنه أهم مؤسسة دولية تعنى بشؤون السياسات الاقتصادية الكلية (السياسة النقدية+ السياسة المالية) فهو إذن وكالة متخصصة تابعة لهيئة الأمم المتحدة الأمريكية، أنشأت بموجب المعاهدة الدولية عام 1945، ويقوم على أساس فكرة أن النمو الاقتصادي القوي يعتمد بدرجة رئيسية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وإقامة مؤسسات أساسية لاقتصاد السوق، والانفتاح على الاقتصاد العالمي⁽²⁾.

وعرف أيضا صندوق النقد الدولي بأنه وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، يديره من طرف أعضائه الذين يمثلون جميع بلدان العالم تقريبا بعددهم البالغ 184 بلدا⁽³⁾.

وعرف صندوق النقد الدولي بأنه منظمة عالمية تضم في عضويتها 189 بلدا، وتأسست لتحسين سلامة الاقتصاد العالمي، ويهدف الصندوق إلى تعزيز التعاون النقدي العالمي، وضمان الاستقرار المالي، وتيسير حكة التجارة الدولية وتشجيع زيادة فرص العمل والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم⁽⁴⁾.

(1) غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص 91.

(2) أسامة محمد إبراهيم، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل، دبلوم الدراسات الضريبية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ص 3.

(3) شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 296.

(4) صندوق النقد الدولي، تشجيع النمو الاحتوائي، التقرير السنوي 2017، ص 2، تاريخ الإطلاع: 15-03-2019، تحت الموقع:

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2017/eng/pdfs/IMF-AR17-Arabic.pdf>

المطلب الثالث: أجهزة صندوق النقد الدولي

تضمّنت اتفاقية" بريتون وودز" على أن باب العضوية مفتوح لجميع دول العالم، شريطة المساهمة برأس

مال الصندوق، وإتباع تعليماته ويتم إدارة صندوق النقد الدولي بجهازين:

الفرع الأول: الأجهزة المسيرة لصندوق النقد الدولي

تنوزع الأجهزة المسيرة في صندوق النقد الدولي إلى:

1. **مجلس المحافظين:** ويتكون من محافظ ونائب من كل دولة من الدول الأعضاء في الصندوق، والمحافظون هم عادة، إمّا وزراء مالية أو رؤساء البنوك المركزية، وهو بمثابة الجمعية العامة للصندوق، ويجتمع مرة واحدة في السنة، ويعقد اجتماعات أخرى لمناقشة وإبداء الرأي في مجموعة من القضايا، التي تدخل ضمن صلاحياته كأعلى سلطة في الصندوق وهي :

✓ الفصل في انضمام الأعضاء الجدد ؛

✓ مراجعة الحصص وأشكال الدفع ؛

✓ تعديل اتفاقية الصندوق؛

✓ تحديد الدخل الصافي للصندوق الواجب توزيعه.

ويختلف وزن أعضاء مجلس المحافظين حسب وزن الدولة العضو وحجم حصتها، فهناك أعضاء ذو أهمية و مكانة هم الذين يقرّون سياسة صندوق النقد الدولي، وأعضاء لا تأثير لهم في تحديد سياسة الصندوق رغم أن أغليبتهم داخل المجلس، وهنا الهيمنة الواضحة للدول الرأسمالية المتقدمة على توجيهات الصندوق لأنّ أسلوب اتخاذ القرارات يقضي بالضرورة حصول أي قرار مبدئي على الأغلبية بنسبة 85% من الأصوات، وهذا ما يعطي للولايات المتحدة الأمريكية وحدها ما يوازي حق النقض لأي قرار لا توافق عليه، فهي تمتلك بمفردها بنسبة 17,83% من الأصوات (1) .

2. اللجنة الدولية للشؤون النقدية و المالية:

كانت تعرف باللجنة المؤقتة حتى سنة 1999، وتختصّ أعمالها بإصدار توجيهات على المستوى الوزاري للمجلس التنفيذي، تتكون من 24 محافظ من محافظي الصندوق، تجتمع مرتين في السنة تقوم برفع أعمالها وتقاريرها عن إدارة النظام النقدي الدولي إلى مجلس المحافظين(2).

(1) اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي"، تاريخ الاطلاع:18-03-2019، تحت الموقع:

Http://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf

(2) عبد الكريم جابر العيسوي، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار الصفاء، 2012، ص97.

3. المجلس التنفيذي:

يتكون المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي من 24 مديرا تنفيذيا منهم من هو معين، ومنهم من هو منتخب من دول الأعضاء أو مجموعة من الدول، إلى جانب المدير الإداري الذي يتراأس المجلس، ويجتمع المجلس عادة في أوقات عديدة ثلاث مرات كل أسبوع، وغالبا أكثر من ذلك إذا كان هناك حاجة للاجتماع⁽¹⁾.

غير أنه وبعد التعديل المعني بإصلاح المجلس التنفيذي في 26 يناير 2016، وابتداء من جولة الانتخابات الاعتيادية القادمة في أكتوبر 2016، سيصبح كل المديرون التنفيذيون البالغ عددهم 24 مديرا مختارين بالانتخابات⁽²⁾.

ومن بين هذه القضايا التي يعالجها⁽³⁾:

- ✓ تعريف وتحديد سياسات صندوق النقد الدولي ومجال تطبيقاتها؛
- ✓ مناقشة تقارير المشاورات الدورية للبلدان الأعضاء المعدة من طرف خبراء صندوق النقد الدولي للحكم على السياسات الاقتصادية والمالية المنتهجة من طرف البلدان؛
- ✓ مراقبة سياسات الصرف؛
- ✓ مناقشة القضايا المتعلقة بالنظام النقدي الدولي في إطار الاقتصاد العالمي؛
- ✓ انتخاب مدير عام للصندوق.

4 . المدير العام لصندوق النقد الدولي:

المدير العام لصندوق النقد الدولي هو الذي يقوم بإدارة اجتماعات المجلس التنفيذي داخل صندوق النقد الدولي، ويقوم هذا الأخير بتعيينه، بشرط أن يكون ذو خبرة واسعة، ولا يجوز أن يكون المدير محافظا أو مديرا تنفيذيا، ومدة عقد المدير خمس سنوات قابلة للتجديد. ومن بين أهم أعمال المدير العام لصندوق النقد الدولي هي⁽⁴⁾:

(1) محمد عبد العزيز محمد الأحمش، صندوق النقد والبنك الدوليان و صناعة الفقر في البلدان النامية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص59

(2) قريرة معمر، أهمية إصلاحات صندوق النقد الدولي في تفعيل أداء النظام المالي العالمي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2017، ص06.

(3) نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2011، ص57.

(4) تقي الحسيني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي، عمان، 1999، ص288.

✓ التنسيق بين مجلس المديرين التنفيذيين، و مجلس المحافظين والدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي و المنظمات الدولية؛

✓ إدارة أعمال الصندوق كرئيس لهيئة الموظفين و الخبراء بالصندوق ؛

✓ يشارك في إعداد الميزانية وتنفيذها بعد مصادقة المجلس عليها ؛

الفرع الثاني: الأجهزة الاستشارية لصندوق النقد الدولي

تتمثل الأجهزة الاستشارية العاملة في الصندوق في العديد من اللجان هي :

1. مجموعة الخبراء المختصين في الصندوق:

يقوم مدير الصندوق ونائبه بتعيين مجموعة من الخبراء و المختصين، بتحليل المسائل المالية و النقدية، وكذلك مراقبة الوضع الاقتصادي الدولي، وإعداد الدراسات الخاصة بالوضع الاقتصادي للدولة التي ترغب في الاستفادة من الموارد المالية اللازمة للحكومات المدنية، بهدف إعانتها على تخطي المشاكل والأزمات التي تواجهها.

ومهمة هذه المجموعة هي مساعدة المدراء التنفيذيين في عملية اتخاذ القرار على أسس علمية سليمة، وأعضاء هذه المجموعة هم في الغالب من أبناء الدولة التي ينتمي إليها المدير التنفيذي، وهكذا تهيمن الدول الكبرى على عملية تعيين الخبراء في الصندوق⁽¹⁾.

2. موظفو الصندوق:

يضم مجموعة من الموظفين المدنيين الدوليين، ويبلغ عددهم نحو 2800 موظف ينتمون إلى 133 دولة، وتنصّ مواد في اتفاقية صندوق النقد الدولي على أن يتمتع موظفو الصندوق بأعلى درجات الكفاءة العلمية و الخبرة الفنية.

يقوم موظفو الصندوق بإعداد معظم الوثائق التي تمثل الأساس في مداورات المجلس التنفيذي، وهو ما يتم في بعض الأحيان بالتعاون مع البنك الدولي، ويضم الصندوق 22 إدارة ومكتبا، يرأسها مديرون مسئولون أمام المدير العام، ومعظم موظفي الصندوق يعملون في واشنطن العاصمة، وهناك ممثلون للصندوق يقيمون في بعض الدول الأعضاء للمساعدة في تقديم المشاورات والنصائح في المسائل الاقتصادية، وللصندوق

(1) ميثم العجم، التمويل الدولي، دار زهران، عمان، 2013، ص192.

مكاتب في "نيويورك"، "جنيف"، "باريس" و"طوكيو" للاتصال بالمؤسسات الدولية والإقليمية، مثل هيئة الأمم المتحدة الأمريكية و منظمات المجتمع المدني⁽¹⁾.

4. لجنة التنمية:

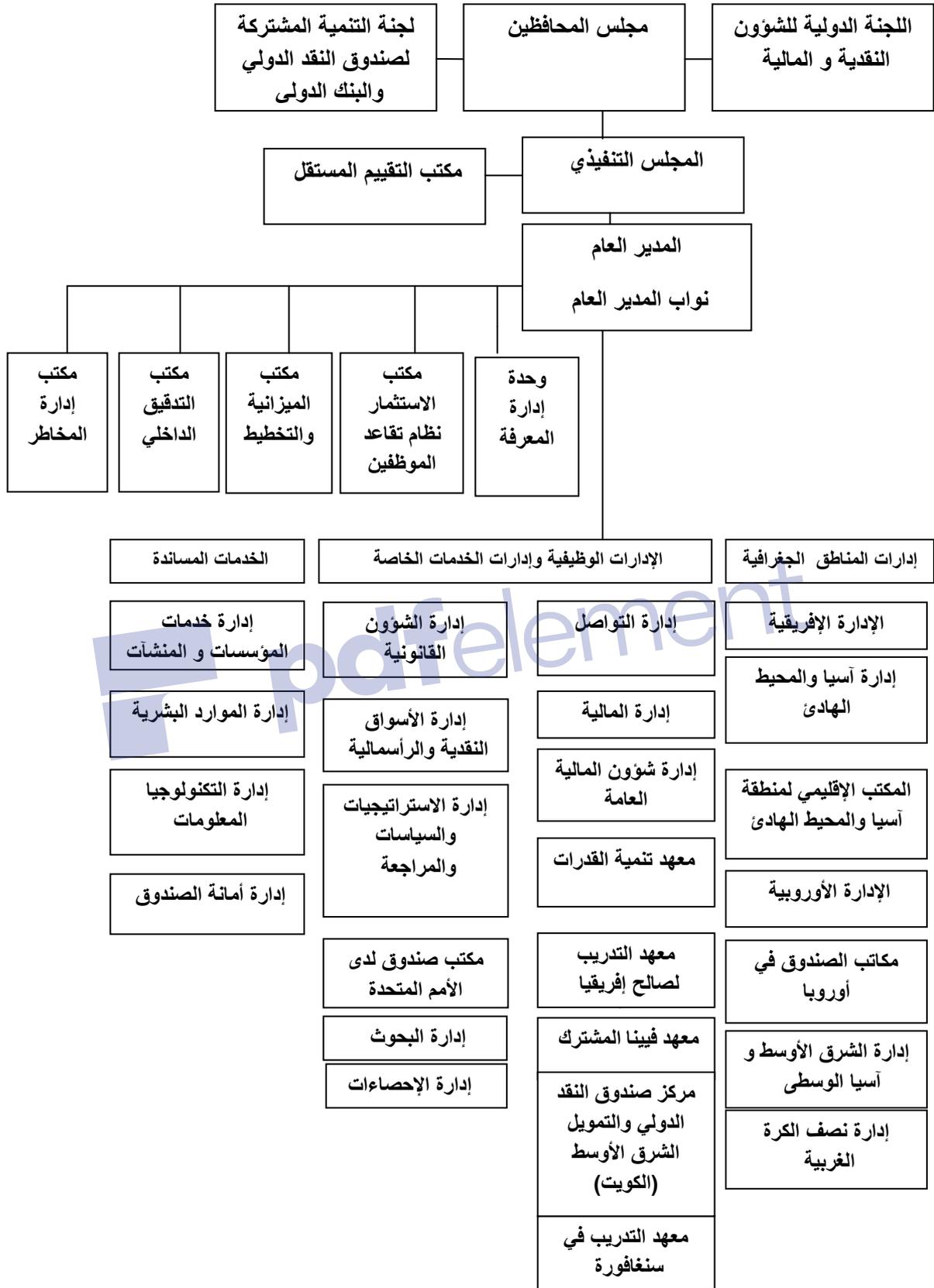
تتكون من 24 عضوا من محافظي الصندوق أو البنك الدولي وهي لجنة مشتركة بين صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير وترفع تقاريرها المتعلقة بمشاكل التنمية في البلدان النامية إلى مجلس محافظي الصندوق⁽²⁾.



(1) عبد الكريم جابر العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص 98-99.

(2) علي عبد الفاتح أبو شرار، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 496.

الشكل رقم: (01) الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي.



المصدر: التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي سنة 2018 الصفحة 73.

الفرع الثالث: العضوية ونظام التصويت في الصندوق

إن العضوية في نظام صندوق النقد الدولي تترتب عنها حقوقا للدولة كما تترتب عنها التزامات من قبل الدولة، بمجرد قبولها عضوا فيه وبناءا على ذلك فإنه لا بد من توفر شروط معينة حتى يتم قبول الدولة كعضو.

أولاً: العضوية في الصندوق

يضم صندوق النقد الدولي الأعضاء الأصليين، وهم البلدان المشاركة في المؤتمر النقدي و المالي للأمم المتحدة باعتبار أن عضوية الصندوق متاحة لسائر البلدان وفق التوقيت و الشروط التي يقرها مجلس المحافظين⁽¹⁾.

أ/ شروط اكتساب العضوية هي⁽²⁾ :

- ✓ أن تكون الدولة مستقلة وتتمتع بالسيادة الكاملة، لذلك لا تقبل عضوية الدول المستعمرة ؛
- ✓ أن تكون الدولة قادرة على الوفاء بالالتزامات التي تنص عليها اتفاقية تأسيس الصندوق؛
- ✓ أن تقدم الدولة الراغبة في الانضمام بطلب رسمي إلى المجلس التنفيذي يتضمن جميع المعلومات والبيانات الضرورية واللازمة لدراسة مبدئية تمهيدا لاتخاذ القرار النهائي للانضمام والعضوية؛
- ✓ دراسة الطلب من طرف المجلس التنفيذي لاتخاذ القرار بالقبول أو الرفض؛
- ✓ التفاوض حول قيمة الحصة وطريقة الاكتتاب؛
- ✓ عرض الطلب على مجلس المحافظين للتصويت عليه بعد التصويت يصبح عضوا من أعضاء صندوق النقد الدولي.

(1) اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، "مرجع سبق ذكره".

(2) قادري عبد العزيز، صندوق النقد الدولي (الآليات والسياسات)، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003، ص ص 46، 47.

ب/ إيقاف وفقدان العضوية داخل الصندوق:

تتم فقدان وإيقاف العضوية في الصندوق بالانسحاب من العضوية أو على إيقافها، أي حرمان الدولة من حقوق العضوية كما يلي⁽¹⁾ :

أ/ الانسحاب الاختياري: يمكن للدولة العضو الانسحاب من العضوية ولكن بعد توفر الشرطين التاليين:

✓ إعلام الدولة للصندوق بالانسحاب كتابيا يعتبر تاريخ الإعلام هو تاريخ الانسحاب؛

✓ الوفاء بالالتزامات القائمة بين الطرفين بعقد اتفاق؛

ب/ الإيقاف: يمكن لصندوق النقد الدولي أن يوقع عقوبة الإيقاف على الدولة العضو إذا توفر شرطين:

✓ إخلال الدولة العضو بالتزاماتها؛

✓ إعلان الصندوق للدولة العضو بالالتزامات المنتهكة وإعطائها مدة زمنية لإنجازها ومنحها فرصة

لتوضيح موقفها؛

ج/ الانسحاب الإجباري: ويشترط ذلك توفر:

✓ صدور قرار سابق بالإيقاف؛

✓ عدم التزام الدولة العضو خلال فترة معقولة؛

ومن أمثلة ذلك نجد انسحاب بولونيا اختياريًا سنة 1950، وانسحاب تشيكوسلوفاكيا إجباريًا سنة 1954 لتعود إلى العضوية سنة 1990⁽²⁾.

ثانياً: نظام التصويت في الصندوق

إن صندوق النقد الدولي كباقي المنظمات الدولية يلجأ لاتخاذ قراراته عن طريق التصويت حيث يستند نظام التصويت على حصص الأعضاء كما يأخذ الصندوق بمبدأ الأغلبية ويرجع في بعض القرارات إلى العمل بمبدأ الأغلبية والإجماع ففي المادة الثانية عشر من الاتفاقية القسم الخامس فقرة (أ) حددت حصة

(1) عزالدين بولجبل، المؤسسات المالية وإشكالية تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل ، الجزائر، 2010، ص ص 50، 51.

(2) قادري عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 49.

كل عضو في الصندوق 250 صوتا يضاف إليها صوت واحد عن كل جزء من حصته يعادل 100000 وحدة من حقوق السحب الخاصة أما في المادة الخامسة القسم الرابع والخامس الفقرة (ب) قررت انه عند إجراء التصويت يكون لكل عضو عدد من الأصوات المنصوص عليها في الفقرة (أ) مع تعديلها.

ويكون التعديل على النحو التالي⁽¹⁾:

- ✓ إضافة صوت واحد عن كل ما يعادل 400 ألف من حقوق السحب الخاصة من صافي مبيعات عملته من موارد الصندوق العامة حتى تاريخ إجراء عملية التصويت؛
- ✓ إستبعاد صوت واحد عن كل ما يعادل 400 ألف صوت من حقوق السحب الخاصة من صافي مشترياته بشرط أن لا يزيدا عن المشتريات أو المبيعات في أي وقت عن مبلغ مساوي لحصة العضو؛

جدول رقم (02): حصص الدول الأعضاء في الصندوق

الدولة	الحصص	الدولة	الحصص	الدولة	الحصص	الدولة	الحصص
أستراليا	200	السلفادور	205	هولندا	275	بلجيكا	225
إثيوبيا	6	نيوزيلندا	50	بوليفيا	10	فرنسا	450
نيكاراغوا	2	البرازيل	150	اليونان	40	النرويج	0.5
كندا	300	غواتي مالا	5	باناما	5	الشيلي	50
هايتي	5	باراغواي	2	الصين	550	هندوراس	205
بيرو	25	كولومبيا	50	الفلبين	15	كوستاريكا	5
الهند	400	بولندا	125	كوبا	50	إيران	25
جنوب أفريقيا	100	العراق	8	الإتحاد السوفياتي	1200	الدومينيكا	50
المملكة المتحدة	1300	الإكوادور	5	لوكسمبورغ	10	الو.م.أ	2750
مصر	45	المكسيك	90	أوروغواي	15	فنزويلا	15

المصدر: مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 79

(1) اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم(03) : حجم الحصص داخل الصندوق للأكبر الدول (قبل سريان إصلاحات 2010)

البلد	حجم الحصص (المليون و.ح.س.خ)	النسبة % من إجمالي حجم حصص الدول الأعضاء
الولايات المتحدة الأمريكية	42122.4	17.69%
اليابان	15628.5	6.56%
ألمانيا	14565.5	6.12%
فرنسا	10738.5	4.51%
المملكة المتحدة	10738.5	4.51%
الصين	9525.9	4%
إيطاليا	7882.3	3.31%
السعودية	6985.5	2.93%
كندا	6369.2	2.67%
روسيا الاتحادية	5946.4	2.5%
الهند	5821.5	2.44%
هولندا	5.162	2.17%

Source: IMF, IMF Members quotas and Voting Power and IMF Board of Governors, date of visit page:

23/04/2019

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ سيطرة 12 دولة على مجموع الحصص حيث بلغت نسبتها 59.41% من مجموع حصص الأعضاء في الصندوق حيث تبلغ حصة الولايات المتحدة الأمريكية 42.12 مليار وحجم حقوق سحب خاصة حوالي 65 مليار دولار ، حيث أعطت الولايات المتحدة "حق الفيتو" داخل الصندوق. بينما نجد بقايا الدول لا تحوز إلا على نسبة 40.59% ، وأصغر هذه الدول "توفالو".

المبحث الثاني: سيرورة صندوق النقد الدولي

في ظل التغيرات السياسية و الاقتصادية التي واجهت العالم دعا الصندوق إلى الاهتمام بمشكلات الدول النامية عن طريق تقديم القروض كإحدى وظائفه.

المطلب الأول: أهداف ووظائف صندوق النقد الدولي

يمكن حصر أهم أهداف ووظائف صندوق النقد الدولي فيما يلي:

الفرع الأول: أهداف صندوق النقد الدولي

يمكن التعرف على الأهداف الرئيسية للصندوق، كما حددتها المادة الأولى من إتفاقية وهي (1) :

- ✓ تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي، بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية ؛
- ✓ تسيير التوسع والنمو المتوازن وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي، والمحافظة عليهما في تنمية الموارد الإنتاجية لجميع الدول الأعضاء؛
- ✓ العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف ، والمحافظة على ترتيبات صرف منظمة بين الدول الأعضاء، وتجنب تخفيض قيم العملات ؛
- ✓ المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف، فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين الدول الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف، والتي تعيق نمو التجارة العالمية؛
- ✓ تدعيم الثقة لدى الدول الأعضاء متيحا لها استخدام موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية، حتى تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها، دون اللجوء إلى إجراءات مضرّة بالرخاء الوطني أو الدولي.

الفرع الثاني: وظائف صندوق النقد الدولي

ليحقق صندوق النقد الدولي أهدافه السابقة الذكر، فإنّه يقوم بمجموعة من الوظائف والمهام التالية (2):

(1) طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص ص152، 153.

(2) مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص ص 259 258.

- ✓ تدعيم استقرار أسعار الصرف، ومنع لجوء الدول إلى التنافس على تخفيض قيم عملاتها؛
- ✓ إقامة نظاما للمدفوعات متعددة الأطراف، والتخلص من قيود الصرف التي تحول دون نمو وتنشيط التجارة؛
- ✓ تمويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات للدول الأعضاء، بإتاحة الموارد اللازمة لتمكينها من تصحيح اختلال ميزان المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات تقشفية، ويمنح في شكل قروض قصيرة الأجل و متوسطة الأجل ؛
- ✓ توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات من خلال زيادة الاحتياطيات الدولية، وقد ابتدع في ذلك ما يسمى بحقوق السحب الخاصة ؛
- ✓ إقترح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو إتباعها، وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي المرتبط بتحقيق التوازن الخارجي ؛
- ✓ إبداء المشورة للدولة العضو فيما يتعلق بالأمور النقدية و الاقتصادية ذات العلاقة، وبالتالي فإنّ الصندوق يقوم بدور المستشار النقدي في مجال التشاور والتعاون المتعلقة بمشاكل النقد الدولي؛
- ✓ التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الاختلالات الهيكلية، حيث أدخل الصندوق الدولي على عملياته في محيط السياسة الاقتصادية، عملية التكيف الهيكلي لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل، ولذلك ركز اهتمامه منذ الثمانينات على علاج الاختلال في التوازن الهيكلي وبالتالي بدأ يخصص موارد وقروض تسمى بتسهيلات التصحيح الهيكلي، وقد خصصت تلك التسهيلات حديثا للبلاد المنخفضة الدخل؛
- ✓ يركّز صندوق النقد الدولي في معالجته للسياسة الاقتصادية الكلية على فترة قصيرة، وأحيانا فترة متوسطة، يطلق عليها سياسات التثبيت؛
- ✓ يقوم بمراقبة نظام النقد الدولي عموما.

المطلب الثاني: موارد صندوق النقد الدولي

تتشكل موارد الصندوق من حصص الأعضاء، التي تسدها البلدان عند الانضمام أو في أعقاب المراجعات الدورية، إضافة إلى الاقتراض وموارد أخرى، وفيما يلي تفصيل هذه الموارد:

الفرع الأول: الحصص و الاشتراكات

تمثل الاشتراكات و الحصص أهم مورد من موارد صندوق النقد الدولي، بحيث تلزم كل دولة عضو حين انضمامها للصندوق، بدفع حق أو مبلغ اشتراك محدد تبعا لوزن اقتصادها، وحجم إنتاجها الداخلي الخام ومساهماتها في التجارة العالمية .

هذه الحصة ترجح الوزن المالي لدولة داخل الصندوق وتحدد قوة تصويته ، تقدر موارد الصندوق بحوالي 304 مليار حقوق سحب الخاصة، أو ما يعادل 313 مليار دولار أمريكي، وتحدد نسبة الاشتراكات أو تخصص كما يلي⁽¹⁾:

- الصيغة الأولى (برينتون ووذز):

$$\sigma = (0.001Y + 0.025R + 0.05P + 0.277VC) \times \left(1 + \frac{C}{Y}\right)$$

حيث أن:

σ : الحصة أو الاشتراك

Y: الناتج المحلي الإجمالي PIB

R : متوسط 12 شهرا من احتياطات الصرف من العملة الصعبة، النصب و حقوق السحب الخاصة.

P : متوسط خمس سنوات من نفقات المدفوعات الجارية.

C : متوسط خمس سنوات من موارد المدفوعات الجارية.

VC : الانحراف المعياري لـ 13 سنة من موارد المدفوعات الجارية.

لكن في سنة 1997 شكلت لجنة من خبراء وجامعيين ترأسها الاقتصادي "كوبر" COOPER، أصدرت تقرير بسيط معادلة حساب الحصص وأقرّ التقرير الصيغة:

(1) رمضان محمد، أثر السياسات الإشرافية لصندوق النقد الدولي على تكيف السياسات النقدية للدول النامية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ، 2012، ص، ص 151، 152.

$$\theta = 1/3 \left(\frac{2PIB}{PIB \text{ total}} + \frac{Variabiliti \text{ de } K}{Variabiliti \text{ total de } K} \right)$$

الفرع الثاني: الاقتراض

صندوق النقد الدولي هو مؤسسة قائمة على حصص العضوية ، وقد تضاعف إجمالي الموارد المستمدة من حصص العضوية من خلال إجراء زيادات في الحصص في إطار المراجعة الرابعة عشرة ، غير أن الموارد المقترضة لا يزال لها دور كبير بوصفها موارد مكملة للموارد المستمدة من الحصص ، وتمثل الاتفاقات الجديدة لاقتراض خط الدفاع الثاني ، وهي عبارة عن مجموعة من اتفاقات الائتمان يشترك فيها 40 بلدا وتبلغ قيمتها الإجمالية 182 مليار وحدة حقوق سحب خاصة ، وفي 25 فبراير 2016 أنهى المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في وقت مبكر فترة التفعيل في إطار الاتفاقيات الجديدة للاقتراض (التي كانت تغطي في الأصل الفترة من أول أكتوبر 2010 إلى 31 مارس 2016) في ضوء تنفيذ المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص في 26 يناير 2016⁽¹⁾.

وقد تم تجديد المجموعة الحالية من الاتفاقيات الجديدة المبرمة في إطار الاقتراض في نوفمبر 2016، وأصبحت سارية لمدة خمس سنوات من 17 نوفمبر 2017 إلى 16 نوفمبر 2022.

ولدى الصندوق أيضا اتفاقات الاقتراض الثنائي، والتي تمثل خط الدفاع الثالث لصندوق النقد الدولي المبرمة بموجب إطار الاقتراض لعام 2016 ، تتيح للصندوق الإبقاء على إمكانية حصوله بصفة مؤقتة على اقتراض من البلدان الأعضاء ، وتنتهي جميع اتفاقات الاقتراض بموجب إطار عام 2016 بحد أقصى في 31 ديسمبر 2020 على أن يكون تاريخ انتهائها المبدئي في 31 ديسمبر 2019 ، ويمكن تمديدتها لعام آخر بموافقة الدائنين واعتبارا من 30 إبريل 2018 ، التزم 40 بلدا عضوا بتقديم اقتراض ثنائي تبلغ قيمته 316 مليار وحدة حقوق سحب خاصة ، 455 دولار أمريكي.

ولن يتم تجديد القرار المعني بالاتفاقات العامة للاقتراض عند انتهاء فترته الحالية في 25 ديسمبر 2018، ويأتي هذا بعد اتفاق المشاركين في الاتفاقات العامة للاقتراض بالإجماع على السماح بتوقف العمل بهذه الاتفاقات بعد انتهاء مدتها الحالية⁽²⁾.

⁽¹⁾ صندوق النقد الدولي، بناء مستقبل مشترك، التقرير السنوي 2018، ص46، تاريخ الاطلاع: 29-04-2019، متاح على الموقع:

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2018/eng/assests/pdf/imf-annul-repot-2018-ar.pdf>

⁽²⁾ التقرير السنوي 2018، مرجع نفسه، ص 46.

الفرع الثالث: مبيعات الذهب وموارد أخرى

إن استخدام الذهب في عمليات وتعاملات الصندوق، يشترط قرارا مدعما بنسبة 85% من القوة التصويتية ، ويمتلك الصندوق حوالي 3217 طن من الذهب، وقد قيّمت ممتلكات الصندوق من الذهب بسعر السوق حوالي 25,2 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة ، وقد قام الصندوق ببيع الذهب في مناسبات عديدة أهمها في الفترة ما بين 1976/ 1980 حيث باعت ثلث الاحتياطات (1).

المطلب الثالث: برامج صندوق النقد الدولي

يسعى صندوق النقد الدولي إلى تحقيق الاستقرار والتوازن والقضاء على العجز في ميزان المدفوعات، ولتحقيق ذلك قام صندوق النقد الدولي بوضع برامج للقضاء على العجز هي :

الفرع الأول: برنامج التثبيت الإقتصادي

يقصد هذا البرنامج الذي يهدف إلى استعادة التوازن في الإقتصاديات الكلية في البلدان التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات من خلال سياسات مالية، نقدية ، وأسعار الصرف. تهدف إلى استعادة التوازن في الأجل القصير ولذلك فإن مدة برامج التثبيت عادة ما تكون بين عام وعامين، وهي تمثل مشروطة الصندوق التي يتم الإتفاق عليها في خطاب المدير مع الدولة المعنية. يرتبط تنفيذ هذه السياسة بالاستمرار في سحب من الشرائح الإئتمان العليا في الصندوق ووقف التخفيض هذه السياسات يؤدي إلى وقف السحب من هذه الشرائح والملاحظ أن الصندوق يسعى من وراء هذا البرنامج لتحقيق ثلاث أهداف وهي:

✓ تخفيض العجز في ميزان المدفوعات؛

✓ تخفيض معدلات التضخم؛

✓ زيادة معدل النمو الإقتصادي.

ويتم تحقيق هذه الأهداف من خلال مجموعة من الإجراءات التشفية التي تهدف إلى تحكم في جانب

الطلب و منها :

(1) عز الدين بولبل، مرجع سبق ذكره، ص 56.

- ✓ زيادة موارد الخزينة العامة من خلال تنشيط الجهاز الضريبي وتقليص الدور الاجتماعي؛
- ✓ تقليص الإستثمارات الحكومية والحد من التدخلات الإقتصادية؛
- ✓ التركيز على إدارة الطلب بهدف التحكم في عملية الإصدار النقدي و الإقلال من الإنفاق الحكومي؛
- ✓ تخفيض مستويات الأجور الحقيقية سواء بتخفيض المباشر أو من خلال الضغط عليها بمحرك القوى العاملة و التخلي عن التوظيف الحكومي.(1)

الفرع الثاني: التعديل الهيكلي

إن القضاء على مختلف الإختلالات التي تشوب الاقتصاد والتغلب على ظاهرة الركود الإقتصادي من أجل تحويل البنية التحتية لاقتصاد وإعادة هيكلته من أجل الإندماج في الاقتصاد وإيجاد التوازن يتم بواسطة مجموعة من الإجراءات الهيكلية و التنظيمية تستمد من برنامج سياسة التعديل الهيكلي (2) .

يأتي تنفيذ هذه السياسة بعد البدء في سياسات التثبيت، وهي سياسات للمدى المتوسط والطويل تركز على عناصر البناء الإقتصادي للدولة على المستوى القطاعي وتشمل إعادة هيكلة القطاع العام من خلال عملية الخصخصة و تحرير السياسات السعرية وإزالة كافة العوائق أمام القطاع الخاص (3) .

ويتحدد جوهرها في تعديل أولويات الإنفاق العام وإطلاق آلية السوق للعمل بحرية في شتى مجالات الإقتصاد، وتشير إحدى الدراسات إن نشأة التكييف الهيكلي كانت في إفريقيا حيث ظهرت الفكرة أول الأمر إستجابة للأزمة الإقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء في السبعينيات

الفرع الثالث: الإنذار المبكر

في إطار سعي الصندوق للإستشعار بالأزمات والتنبؤ على وقوعها لجأ هذا الأخير إلى إعتقاد نماذج من الإقتصاد القياسي تعرف بنماذج الإنذار المبكر، والذي يعتمد في تحليل والتنبؤ بوقوع الأزمات على

(1) إبراهيم مرعي العتيقي، سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم، الطبعة الأولى، دار الوفاء، الإسكندرية، 2006، ص ص 100-

101.

(2) مذني بن شهرة، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

(3)، المرجع نفسه ، ص 105.

مجموعة من المتغيرات والبيانات التاريخية لمدة زمنية تتراوح بين 12 شهر و 24 شهر و التي تؤدي إلى إحداث الأزمة وأهمها⁽¹⁾:

- ✓ نسبة الدين قصير الأجل إلى احتياطات النقد الأجنبي؛
- ✓ الإرتفاع في سعر الصرف الحقيقي بنسبة لإتجاه السائد؛
- ✓ العجز في الحساب الجاري للمعاملات الخارجية؛

بحيث كلما إرتفعت قيمة متغير من هذه المتغيرات إزداد احتمال وقوع الأزمة وهنا يتدخل صندوق بمنح المهلة كافية لتبني سياسة تصحيحية، و يستند صندوق في إستشعار الأزمة وتنبؤ بوقوعها إلى مجموعة من المؤشرات:

وسائل مراقبة السيولة : يعتبر صندوق النقد الدولي أن نقص الإحتياطي من السيولة يعد من المؤشرات الرئيسية للتنبؤ باحتمال حدوث أزمة العملة ، خاصة في ظل عدم قدرة البلد على الأصول إلى أسواق رأس المال الدولية وهروب رؤوس الأموال بسبب الشكوك القائمة حول عدم صلاحية السياسات المحلية ، في هذه الحالة يؤكد الصندوق على ضرورة وضع التقديرات التالية:

- ✓ احتياجات البلد من التمويل الخارجي، بما في ذلك عجز الحساب الجاري و التزامات الديون التي يحل موعد استحقاقها في أجال لاحقة وحجم الأموال المحولة من طرف المقيمين إلى الخارج.
- ✓ مختلف مصادر التمويل المضمونة من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر و الاقتراض من الأسواق المالية في شكل سندات وقروض مضمونة و التمويل الرسمي.

الفجوة التمويلية المتبقية: هذه الحالة تتطلب جميع البيانات بصورة منتظمة وترتيبها في جداول تحدد الإحتياجات التمويلية التي يعتمد عليها في فحص و تدقيق احتياجات التمويل العالمية وحجم الطلب على موارد صندوق النقد الدولي.

نبض السوق: يعتمد هذا النوع من التقييم على المعلومات المتعلقة بالأسواق المالية في البلدان الناشئة بتحديد مخاطر التسديد وتحليل سلوك السوق لمساعدة الدول على إمكانية استخدام سياسات مالية توسعية تساعد على تعويض بعض الآثار السلبية للأزمة.

(1) لطرش ذهبية ، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية و الإقتصادية العالمية، الملتقى العلمي الدولي ، أيام 20-21 أكتوبر 2009 جامعة فرحات عباس ، سطيف ، ص ص 6-7.

التطلع إلى المستقبل: لتسهيل عملية التنبؤ بحدوث الأزمات يحاول واضعي السياسات الاقتصادية اتخاذ و اعتماد مجموعة من الإجراءات لتفادي وقوعها بمجرد ظهور بوادرها ، ويتدخل صندوق النقد الدولي لمتابعة مدى سلامة القطاع المالي في هذه البلدان ومدى التزامها بالمعايير و المقاييس الدولية لزيادة قدرته على التنبؤ بحدوث الأزمات ومواجهتها.

لكن بالرغم من ايجابيات هذه البرامج في بعض النواحي و أهميتها إلا أنها تميزت بجمع كل البلدان و الأزمات في سلة واحدة و إهمالها لحجم كبير من المعلومات.

الفرع الرابع: إختبار الإجهاد

تعد برامج إختبار الإجهاد من أهم الأدوات المستخدمة في إدارة المخاطر و اختبار السلامة المالية و تقدير نقاط القوة و نقاط الضعف للنظم المالية التي يجريها صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك العالمي منذ 1999، حيث تحاول قياس مدى حساسية مجموعة من المؤسسات والنظام المالي بأكمله لصدمة معينة بدراسة وقياس التغير الحاصل في المحفظة الناتج عن التغيرات في عوامل المخاطرة.

و الجدول التالي يوضح أهم أنواع المخاطر و الصدمات الناتجة عنها و آلية معالجتها⁽¹⁾.

الجدول رقم (04) : تقييم برامج إختبار الإجهاد للمخاطر و كيفية معالجتها

نوع المخاطرة	الصددمات المحتملة	كيفية التطبيق
سعر الفائدة	تحول متوازي في منحى العائد مثل حدوث زيادة قدرها 100-300 نقطة أساس بالنسبة لكافة الاستحقاقات. التغير في شكل منحنى العائد سواء كانت التعرجات قصيرة متوسطة أو طويلة الأجل. إمكانية حدوث الصدمات في الأسعار المحلية و الأجنبية.	يطبق على دفتر التداول (خاصة على الأوراق المالية ذات الدخل الثابت).
أسعار الصرف	تغير في أسعار الصرف، مثلا انخفاضه حوالي 10% و 20% و ارتفاعه مقابل	على العموم تطبق على دفتر التداول و أحيانا على دفتر الائتمان إذا كانت

(1) لطرش ذهبية، المرجع السابق، ص ص7-8

عملة لا بد أن يعود شريكا تجاريا رئيسيا و يتوقف ذلك على طول الفترة الزمنية. إمكانية خفض عملات أخرى تكتسي أهمية في المحفظة.	القروض بالعملات الأجنبية كبيرة.
زيادة في إحتتمالات التوقف عن الدفع	تطبق على دفتر البنوك بالاعتماد على وقائع سابقة خاصة .
أسعار الأسهم	انخفاض مؤشر البورصة مثلا إنخفاض المؤشرات الرئيسية بمعدل 20-30%
درجة التذبذب	زيادة درجة التذبذب في أسعار الفائدة، أسعار الصرف، و الأسهم. معايرته على أساس الوقائع السابقة لزيادة تذبذب السوق.
السيولة	نقص في سيولة الأوراق المالية المتداولة ، مثلا حدوث إنخفاض في قيمة السندات. غالبا ما يطبق على دفاتر التداول و يمكن تحليله على أساس تسبب الأصول السائلة.
البضائع	إنخفاض أسعار سلع التصدير الرئيسية يطبق على الدول التي تركز تجارتها الخارجية على تصدير السلع بشكل كبير.

المصدر: لطرش ذهبية، مرجع سبق ذكره، ص ص7-8

ويتم إجراء عملية إختيار الإجهاد وفق عدة مراحل تنطلق من توحيد جوانب التعرض للمخاطر و جميع المعلومات حول الاقتصاد الكلي وأداء النظام المالي و البيانات المرتبة بالملكية و الحصص في السوق التي تساعد على التحديد المنتظم للمؤسسات والقطاعات المهمة ومعرفة هياكل الميزانيات المالية التي تمكن من استشراف جوانب تعرض للمخاطر في بعض الأصول و الخصوم.

المبحث الثالث: تقييم صندوق النقد الدولي

لعب صندوق النقد الدولي دوراً كبيراً في إدارة الأزمات، وإعادة التوازن لميزان المدفوعات، وقد انعكس ذلك على الدول المستفيدة من برامجه.

المطلب الأول: دور صندوق النقد الدولي

تعددت أدوار صندوق النقد الدولي من حيث موضوعاتها ومنهجها، ومن حيث مكانها وتقديم المساعدات في العديد من المناطق سواء لمعالجة الأوضاع ما بعد الحروب والأزمات، أو لتنمية اقتصاديات الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء.

الفرع الأول: دور صندوق النقد في معالجة أوضاع ما بعد الحروب و الصراعات

يقدم صندوق النقد الدولي مساعدات فنية للدول التي تواجه تحديات في بناء إدارة اقتصادية مهيكلة في مرحلة الحروب و النزاعات وبعد انتهائها، ومن أهم هذه الدول التي قدما لها المساعدات هي (1) :

1/ بالنسبة لدولة فلسطين : قدّم الصندوق مشورة بشأن السياسات والمساعدات الفنية بشكل مكثّف في الضفة الغربية وغزة منذ إنشاء السلطة الفلسطينية عام 1994 ، ويركّز الصندوق في هذه الجهود على إقامة مؤسسات عاملة وسياسات اقتصادية سليمة، وشملت المساعدات المقدمة شتى المجالات، لاسيما السياسة المالية العامة ، والرقابة و التنظيم و الإحصاءات الاقتصادية .

2/ . بالنسبة لدولة أفغانستان : قدّم الصندوق لها مجموعة من المساعدات للمساهمة في وضع الأسس اللازمة للسياسة الاقتصادية بما في ذلك إنشاء وتفعيل المؤسسات الوطنية وإعداد الإحصائيات الاقتصادية وفيما يتعلق بسياسات النقد و الصرف فقد استحدثت الصندوق العملة الجديدة ، ووضع إطار شامل للسياسات النقدية، بما في ذلك نظام سعر الصرف و تحديث البنك المركزي.

3/ . بالنسبة لدولة العراق: قام خبراء الصندوق بتقييم مبدئي للوضع الاقتصادي والمالي في العراق لتحديد أهم الأولويات و المساعدات الفنية التي يقدمها الصندوق ، وتم بفعل تقديم مساعدات فنية في استحداث

(1) شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص، 321، 322.

عملة جديدة بوضع قانون البنك المركزي ، والترخيص للبنوك التجارية وتنفيذ الميزانية و إدارة الإنفاق العام⁽¹⁾.

الفرع الثاني: دور صندوق النقد الدولي في تنمية اقتصاديات الدول النامية

رغم أنّ سياسات الصندوق محدودة، إلا أنّ له بعض الوقفات البسيطة منها تضافر جهود الصندوق و العديد من المؤسسات الأخرى وموافقة 189 من قادة العالم في عام 2000، على الأهداف التي تعود إلى خفض عدد ممن يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد يومي للفرد، إلى النصف في الفترة ما بين 1990، 2015 وتحقيق التعليم الابتدائي الشامل ، وخفض نسبة الوفيات بين الرضع و الأمهات .

وبفضل الأداء الفوري للنمو وتحسين السياسات الذي شاهدها البلدان الفقيرة، تمكّن أكثر من 34 مليون طفل من الحصول على فرصة للالتحاق بالتعليم الابتدائي، و إكماله منذ عام 2000، إضافة لتطعيم ما يزيد عن 550 مليون طفل ضد الحصبة.

وترتبط سياسات وبرامج المواءمة الإقتصادية في الدول النامية من طرف الصندوق، بتحقيق العديد من الأهداف أهمها:

- ✓ خفض معدل العجز الموازنة العامة للدولة؛
- ✓ تحجيم العجز في ميزان المدفوعات، و حصره في أضيق الحدود الممكنة؛
- ✓ تخفيض معدل التضخم، ما يضمن الحفاظ على مستويات معيشية مناسبة للغالبية؛
- ✓ السعي إلى حفز الطاقة الإنتاجية وتحسين تخصيص الموارد الاقتصادية؛
- ✓ ترشيد برامج الاستثمار العام ورفع إنتاجها؛
- ✓ تطوير الفن الثاني المستخدم بما يتلاءم و طبيعة الخصائص والمشاكل الاقتصادية في الدول النامية.

⁽¹⁾ شقيري نوري وآخرون، المرجع السابق، ص، ص 321، 322.

الفرع الثالث: دور صندوق النقد في تنمية اقتصاديات الدول المتقدمة

صندوق النقد الدولي تم إنشاءه إبان الحرب العالمية الثانية بهدف إعادة بناء أوروبا ، فالصندوق تم إنشاؤه من أجل تنمية اقتصاد الدول المتقدمة، ومساعدتها على القيام باقتصادها بعد تدهور اقتصاد الدول المتقدمة، خلال الحرب العالمية الثانية ، وبالتالي الدول المتقدمة هي المستفيد الأول منه، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية فهو مسخر لخدمة الدول المتقدمة فقط، وبالنظر إلى حصص الدول في الصندوق ؛ نجد أنّ نسبة حصص خمسة دول تمثل نحو 38% من مجموع حصص الدول الأعضاء البالغة 188 دولة، وهذه الدول هي (1):

1. الولايات المتحدة الأمريكية وتبلغ حصة أكثر من سبعة وثلاثين مليار وحدة حقوق سحب خاصة ما يعادل 17.5%.
2. ألمانيا واليابان وتبلغ حصة كل منهما أكثر من ثلاثة عشر مليار وحدة حقوق سحب خاصة بنسبة 6% لكل منهما.
3. فرنسا والمملكة المتحدة تبلغ حصة كل منهما أكثر من عشرة مليار وحدة سحب حقوق سحب خاصة بنسبة 4% لكل منها.

المطلب الثاني: التسهيلات التي يقدمها الصندوق

يقدم صندوق النقد الدولي العديد من التسهيلات للدول الأعضاء ويقوم الصندوق بتطوير نظم هذه التسهيلات باستمرار وتشتمل هذه التسهيلات حالياً على الأنواع الآتية:

- إتفاقات المساندة : تمثل هذه الاتفاقات جوهر سياسات الإقراض في الصندوق، ويعتبر اتفاق المساندة بمثابة تأكيد للدولة العضو بأنها تستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين وفي فترة تتراوح بين 12 شهراً إلى 18 شهراً في العادة، لمعالجة ما يواجهها من مشاكل قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات(2).
- تسهيل النمو و الحد من الفقر: حل محل التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي في نوفمبر 1999، وهو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر الدول الأعضاء التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات أما التكاليف التي يتحملها المقترض فهي تكاليف مدعمة بالموارد المحققة من مبيعات الذهب

(1) أسامة محمد إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 19.

(2) طارق فاروق الحصرى، مرجع سبق ذكره، ص، ص 155، 156

المملوك للصندوق، إلى جانب القروض والمنح التي تقدمها البلدان الأعضاء إلى الصندوق خصيصا لهذا الغرض⁽¹⁾.

- **تسهيل الصندوق الممدد:** يساعد هذا التسهيل التمويلي البلدان الأعضاء على معالجة المشكلات المتوسطة و طويلة الأجل التي يتعرض لها ميزان المدفوعات وقد تم استخدامه كثيرا في فترة الأزمة الأخيرة مما يعكس الطلب الهيكلي التي تتسم به مشكلات ميزان المدفوعات بعض البلدان، وعادة ما تكون الاتفاقات التي تعقد في ظل تسهيل الصندوق الممدد أطول أجال الاتفاقات الاستعداد الائتماني، حيث لا تتجاوز مدتها 3 سنوات عند الموافقة في الأحوال العادية غير انه يمكن الموافقة أيضا على مدة قصوى تصل إلى 4 سنوات استنادا إلى وجود احتياج لتمويل ميزان المدفوعات يتجاوز مدة 3 سنوات، وطابع المطول للتجديد المطلوب حتى يعود الاستقرار الاقتصادي الكلي، ووجود ضمانات كافية حول قدرة العضو لاستعادته على تنفيذ إصلاحات هيكلية عميقة و مستمرة ويستحق سداد المسحوبات في غضون 4.5 إلى 10 سنوات من تاريخ الصرف⁽²⁾.

- **تسهيل الاحتياط التكميلي:** هو تسهيل يوفر تمويل إضافيا قصير الأجل للدول الأعضاء التي تعاني من مشاكل استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ ومثير للاضطراب تتمثل مظهره في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، ويتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي رسما إضافيا يضاف إلى سعر الفائدة العادي على القروض الصندوق⁽³⁾.

- **التسهيل البترولي:** قام الصندوق بتنظيمها في عام 1974 نتيجة ارتفاع في أسعار البترول ومنتجاته والذي أدى إلى عجز موازين المدفوعات في العديد من البلدان المستوردة للنفط، وقد ارتكز الصندوق في تمويل ذلك على الاقتراض من الدول الصناعية والبترولية التي حققت فائضا في موازين مدفوعاتها وأهمها السعودية والكويت و إيران وألمانيا وكندا لكن المستفيد الأكبر من هذا النظام كانت الدول الصناعية⁽⁴⁾.

(1) طارق فاروق الحصري، مرجع نفسه، ص156

(2) صحيفة الواقع، إقراض من صندوق النقد الدولي، 30 ابريل 2016، تاريخ الإطلاع 30-04-2019، تحت الموقع:

<http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/howlenda.htm>

(3) طارق فاروق الحصري، مرجع سبق ذكره، ص156.

(4) علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 506.

المطلب الثالث: ايجابيات و سلبيات صندوق النقد الدولي و كيفية معالجتها

رغم الدور الفعال و الايجابي الذي قام به صندوق النقد الدولي، فإن سياسته تشوبها العديد من المشاكل التي تعيق عمله كمؤسسة تعاونية هدفها تنمية الاقتصاد الدولي، لذلك كان لا بد من اقتراحات تحسن من عمل الصندوق، وتضع سياسته على المسار الصحيح ولذلك سوف نتناول السلبيات والانتقادات الموجهة للصندوق وكيفية معالجتها .

الفرع الأول: ايجابيات صندوق النقد الدولي

حقق الصندوق من خلال عمله و سياسته الكثير من الآثار الايجابية كما يرى البعض ومنها (1):

- ✓ مساعدة الدول الأعضاء في معالجة المشكلات التي تعترضها و الخاصة باختلال موازين مدفوعاتها ويشكل خاصة منها الإختلالات في موازين مدفوعات الدول المتقدمة ذات الطبيعة المؤقتة قصيرة الأجل ؛
- ✓ المساهمة في علاج العديد من الأزمات المالية التي اعترضت العديد من الدول، خاصة تلك التي حصلت في الأسواق المالية و النقدية وفي عمل إقتصاديات هذه الدول؛
- ✓ تقديم الاستشارة للدول الأعضاء من أجل تنمية إقتصادياتها؛
- ✓ مساندة للإقتصاديات الدول و إدارته و المساعدة في رسم السياسة الاقتصادية الكلية وتنفيذها بكفاءة عن طريق تقديم التمويل و الخبرة و المشورة ذات الصلة بذلك .

الفرع الثاني: السلبيات الموجهة للصندوق

من بين السلبيات الموجهة لصندوق النقد الدولي (2):

- ✓ أن صندوق النقد الدولي جاء ليخدم مصالح الدول الرأسمالية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية؛
- ✓ تقيد البلدان المدينة بحزمة من السياسات الرأسمالية المعبر عنها بوصفة الصندوق التي تجهز على أحر الآمال المرجوة من مساعدات الصندوق لاجتياز الأزمة؛
- ✓ تشديد الخناق على البلدان النامية بما يخدم مصالح الدول الرأسمالية؛

(1) فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص، ص 321، 322

(2) أسامة محمد إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 21، 23

✓ عدم وجد نقد دولي يوفر السيولة والتمويل الدولي مفروض قبوله والتعامل به قانونيا كالنقد المحلي في الدول والذي تفرض القوانين قبول التعامل به؛

 pdfelement

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستخلص أن صندوق النقد الدولي هو وكالة من وكالات هيئة الأمم المتحدة أنشأت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول بهدف حماية النظام النقدي العالمي واستقراره، لكن بعد انهيار مؤتمر بريتون وودز سنة 1971 وانهيار قاعدة الذهب والدولار تغير دور صندوق النقد الدولي ، حيث أصبح يقوم بتقديم مساعدة مالية وفنية لتحسين الأوضاع الاقتصادية السائدة في العالم ومعالجة الأزمات المالية خاصة في الدول الأعضاء فيه من خلال إجراءات تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات عن طريق برامج وسياسته لمواجهة الأزمات المالية .



الفصل الثاني: نماذج عن الأزمات المالية

(1997-2008 - أزمة الديون السيادية اليونانية)

المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية

المبحث الثاني: الأزمة المالية جنوب شرق آسيا 1997

المبحث الثالث: الأزمة المالية العالمية 2008

المبحث الرابع: أزمة الديون السيادية اليونانية

تمهيد:

إن الأزمات المالية ومنذ نشوئها خلفت آثار إنعكسات سلبية على اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية والتي أدت في غالب الأوقات إلى انهيار الأسواق المالية، وإفلاس العديد من البنوك والمؤسسات وتدهور العملات في أوقات متعددة ولقد أظهرت الأزمات المالية المتكررة عبر السنين عدم مصداقية المعلومات وتجانسها على مستوي الأطراف الفاعلة في الأسواق المالية العالمية، وهي أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه الأزمات بوتيرة متكررة وفي كل أنحاء العالم وسنختص في دراستنا لأزمة دول جنوب شرق آسيا والأزمة المالية 2008 وكذلك أزمة الديون السيادية اليونانية، وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث نتناول فيها ما يلي:

المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية**المبحث الثاني: الأزمة المالية جنوب شرق آسيا 1997****المبحث الثالث: الأزمة المالية العالمية 2008****المبحث الرابع: أزمة الديون السيادية اليونانية.**

المبحث الأول: ماهية الأزمات المالية.

من أجل التعرف على الأزمات بصفة معمقة لابد من التطرق إلى بعض العناصر المهمة عن مفاهيم الأزمة وأنواعها و مختلف الجوانب العامة لها.

المطلب الأول: مفهوم الأزمات المالية

أولاً: تعريف الأزمة

" تعرف الأزمة كمصطلح بغض النظر عن نوعها عن إحداث مفاجئة في أي نظام أو كيان إداري تنطوي على تهديد واضح لاستقرار هذا النظام أو الكيان في ظروف ضيقة الوقت"⁽¹⁾ .
وتعرف أيضا بأنها فترة تتميز بالشدة على الصعيدين النفسي والاجتماعي، والتي تجعل النظام غير قادر على المقاومة و المواجهة⁽²⁾.

ثانياً: تعريف الأزمة المالية

إن صياغة مفهوم دقيق لأزمة المالية ليس بالأمر الهين، وهكذا بالرغم من العديد من المؤلفين قد حاولوا وصف النتائج الوخيمة لمثل هذه الأزمات لكن نجد فقط حاولوا إعطاء تعريف مجدد ومضبوط لهذه الظواهر، وتباين طبيعتها لكن بالرغم من قلة الأهمية الموكلة لصياغة تعريف دقيق لمفهوم الأزمة المالية إعطاء تعريف يحيط بهذا المفهوم، وذلك من خلال التطرق لبعض التعارف القليلة المقترحة⁽³⁾ :
ويقترح " بارلهون " تعريف للأزمة المالية والتي هي عبارة عن ارتفاع شديد وسريع في الطلب على النقود للأغراض احتياطية ومن ناحية أخرى يقترح " بورتر " تعريف آخر فالأزمة المالية هي اضطراب أو اختلال يصيب الأسواق عن الدفع ويشير هذا الاختلال الموجود في النظام المالي مبطلا قدرة الأسواق على تخفيض رؤوس الأموال في الإقتصاد بشكل فعال.

⁽¹⁾ زيدان محمد وجبار عبد الرزاق، دور البنوك المركزية في معالجة الأزمة المالية الراهنة، ملتقى دولي حول الأزمة المالية العالمية الراهنة

وإنعكاستها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر 8-9 سبتمبر 2009 ص 77

⁽²⁾ Ron Rubin, Crisis Prevention and Management, (CPM) Training Project, 2009, p 1

⁽³⁾ داودي ميمونة، ظهور الأزمات المالية دراسة أزمة الكساد الكبير والأزمة المالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم

الإقتصادية، جامعة وهران، 2013، ص 31، 32.

ومن أبرز التعريفات للأزمات المالية تعريف (MISHKIN 1996) اختلال غير خطي في الأسواق المالية بحيث نتفقم فيها مشكلات الاختيار المعاكس فتصبح الأسواق غير كافية، بمعنى إنخفاض قدرتها على أداء دورها كقناة لتمويل المستثمرين وهو ما قد يؤدي إلى حدوث إنكماش حاد في النشاط الاقتصادي⁽¹⁾.

المطلب الثاني: خصائص الأزمة المالية وأسبابها

من خلال هذا سوف نتطرق إلى الخصائص التي تتميز بها الأزمة المالية و أهم أسبابها والتي تتمثل

فيما يلي:

الفرع الأول: خصائص الأزمة المالية

تتمثل خصائص الأزمة المالية فيما يلي⁽²⁾ :

- 1- المفاجأة العنيفة عند انفجارها واستقطابها لكل الاهتمام من جانب جميع الأفراد والمؤسسات المتصلة بها.
- 2- التعقيد والتشابك والتداخل والتعدد في وعناصرها وعواملها وأسبابها وقوى المصالح المتعلقة بها.
- 3- وجود نوع من الضبابية يمنع الرؤية بشكل واضح وهو ما يتمثل في نقص المعلومات المتوفرة لدى متخذ القرار وبالتالي عدم قدرته على تحديد أي الاتجاهات يجب أن يسلك.
- 4- سيادة حالة من الخوف قد تصل إلى حد الرعب من المجهل التي يضمها إطار الأزمة ، وتوجد عدة مؤشرات لحدوث الأزمة المالية والتي تتصل بالسياسات الاقتصادية الكلية وكذلك بالخصائص الهيكلية لأسواق المالية والنقدية ويترتب عنها عدم الثقة لدى المستثمرين في الدولة لتحقيق طموحاتهم الإستثمارية تتدرج هذه مؤشرات فيما يلي :

- ✓ ارتفاع معدلات البطالة ومعدلات التضخم والمستوى العام لأسعار؛
- ✓ ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع؛
- ✓ إنخفاض نسبة النمو الإقتصادي بتراجع ناتج المحلي الإجمالي ؛
- ✓ ارتفاع الرقم القياسي للعجز في الحسابات الجارية إلى الإجمالي الناتج المحلي الإجمالي ؛
- ✓ تسرب الضعف إلى جهاز الإداري المنوط به الإشراف على أسواق المال و قطاعات البنوك ؛
- ✓ سيطرة بعض المؤسسات على الأسواق المالية وما ينجم عن ذلك من سهولة تحكمها في هذه الأسواق.

⁽¹⁾ Frederic S Mishkin, **Understanding Financial crisis, a developing country perspective**, NBER, Working paper series, wp 5600, may 1996, p, 17

⁽²⁾ ناصر مراد، **الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحكومة العالمية، الملتقى العالمي الدولي،** حول الأزمة المالية العالمية الأسباب، الآثار وسياسات مواجهتها يومي 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف. ص3 .

الفرع الثاني: أسباب الأزمات المالية

رغم اختلاف الأزمات المالية التي يشهدها الاقتصاد العالمي إلا أن هناك عدة عوامل قد تزيد من حدة وتأثير تلك الأزمات و يمكن تلخيصها فيما يلي :

✓ **عدم الاستقرار الكلي:** في الحقيقة إن أحد أهم عوامل اندلاع الأزمات المالية هو ما يحدث من تغير في شروط التبادل التجاري، فعندما تتخفف وتتغير شروط التجارة يصاب المستثمرون بالتعثر ويعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم، خصوصا العاملين بنشاطات لها ارتباط بقطاع الاستيراد والتصدير.

✓ **الاضطرابات التي تحدث في القطاع المالي:** لقد كان للتوسع في منح القروض بدون ضمانات كافية والتدفقات الكبيرة في رؤوس الأموال من الخارج إلى جانب انهيار أسواق الأوراق المالية العامل الأساسي الذي دائما ما يسبق حدوث الأزمات المالية في الدول في الوقت الماضي، حيث أدى التوسع في إعطاء القروض إلى حدوث ظاهرة تركيز الائتمان سواء في نوع معين من القروض مثل القروض الاستهلاكية أو العقارية كما في حالة الأزمة المالية في كوريا الجنوبية وأزمة الرهونات العقارية في الولايات المتحدة عام 2008، أو تركيز القروض في قطاع واحد كالقطاع الحكومي أو الصناعي أو التجاري⁽¹⁾.

✓ **تشوه نظام الحوافز:** إن أي نظام للحد من الكوارث و الأزمات المالية لن يعمل بنجاح إلا إذا كان القائمون بالعمل لديهم الحوافز المناسبة لعدم تشجيع قبول المخاطر المتزايدة و اتخاذ إجراءات تصحيحية مبكرة، و يجب أن يكون هناك إحساس مشترك لدى كل من أصحاب البنوك و المديرين و المقترضين وكذلك السلطات الإشرافية كل البنوك بأن هناك شيء ما سنفقد جميعا إذا فشلنا في العمل بالطريقة التي تنفق والتزامات كل منا⁽²⁾.

(1) الأزمات المالية، تعريفها، أسبابها، نشأة، تاريخ الإطلاع: 04-05-2019، تحت الموقع:

<https://malgandy.wordpress.com,2011-08-26>

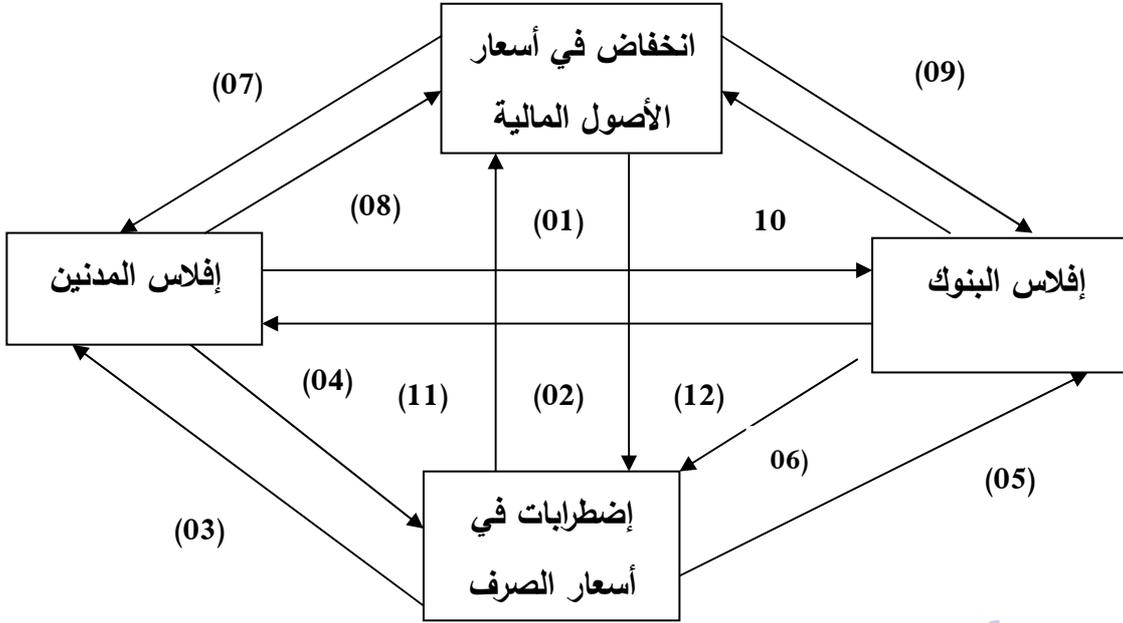
(2) عبد النبي إسماعيل الطوفي، **التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القاندة**، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر،

متاح على:

<http://www.kantakji.com/fiah/manage.htm> le 05-05-2019.

الفرع الثالث: قنوات انتشار الأزمات المالية

الشكل رقم (02) : قنوات انتشار الأزمات المالية



المصدر: المانسيح رايح امين، الهندسة المالية و أثرها في الأزمة المالية العالمية سنة 2007، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011، ص 70.

وفيما يلي يتم شرح مختلف قنوات انتقال الأزمات المالية التي تنشأ بين سوق القروض وسوق الأوراق المالية وسوق الودائع و أسواق الصرف (1):

القناة (01): وتمثل انتقال أزمة المديونية من سوق القروض و السندات نحو الجهاز المصرفي بالانقطاع عن دفع خدمة الديون الخاصة من طرف بعض الدول.

القناة (02): تبين الحالة العكسية للقناة (01) حيث أن ظهور حالة إفلاس لدى البنوك سيؤدي إلى انخفاض تقديم القروض إلى المدنيين.

القناة (03): أزمة في سعر الصرف من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات.

القناة (04): إفلاس المدنيين من شأنه أن يحدث هلعاً لدى المستثمرين الأجانب.

القناة (05): قد يؤدي تخفيض قيمة العملة لظهور موجة من سحب الودائع لدى البنوك.

القناة (06): إذا تم إفلاس العديد من البنوك ذات التزامات مع الخارج خاصة سيؤدي إلى خسائر صرف.

(1) بن ناصر محمد، مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان الأزمات المالية، تخصص: اقتصاديات المالية و البنوك، 2015، ص 63.

القناة (07) و(08): و تمثلان الانتقال من الأزمة في أسواق الأسهم إلى أزمة أسواق سندات وهي غالبية الحدوث.

القناة (09) و(10): و تعبر على انتقال الأزمة من أسواق المال و العكس.

القناة (11) و(12): وتصف كيف يمكن للأزمة في أسواق الصرف أن تتحول إلى أزمة في أسواق المال والعكس فمثلا تخفيض العملة يؤدي إلى هلع لدى المستثمرين⁽¹⁾.

المطلب الثالث: أنواع الأزمات المالية.

هناك عدة تقسيمات للأزمات المالية ولعل أشهرها الأنواع التالية:

✓ **أزمة العملة وأسعار الصرف:** وتسمى أيضا بأزمة ميزان المدفوعات ويرجع سبب حدوث الأزمة إلى تعرض عملة بلد ما لهجوم مضاربي للعملة يؤدي إلى انخفاض قيمتها انخفاض شديد، وإرغام البنك المركزي على الدفاع على العملة وذلك ببيع مقادير ضخمة من احتياطياته و أيضا رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة⁽²⁾.

✓ **أزمة أسواق المال:** تتجم أزمة أسواق المال نتيجة لارتفاع أسعار الأصول ارتفاع أي فوق القيمة الحقيقية لها و بصورة غير مبررة، هذا الارتفاع يعرف بظاهرة الفقاعة يحدث في أسعار الأصول الأسهم عندما يكون الدافع للشراء هو تحقيق ربح الذي ينجم عن ارتفاع الأسعار وليس عن قدرة هذه الأصول على تحقيق الدخل وتحدث الأزمة عندما يتعاضم الاتجاه نحو بيع الأسهم، وتبدأ الأسعار في التراجع نحو الهبوط⁽³⁾.

✓ **أزمة المصرفية:** تحدث هذه الأزمات المصرفية عندما تواجه البنوك التجارية زيادة كبيرة ومفاجئة في طلبات سحب الودائع ، حيث تقوم البنوك التجارية بتشغيل معظم ودائعها وتحفظ بنسبة قليلة من هذه الودائع لمواجهة طلبات سحب المودعين إذا تخطت هذه النسبة وبالتالي تحدث أزمة سيولة في البنوك ، وإذا امتدت هذه الأزمة إلى كافة البنوك فتسمى أزمة مصرفية وهذه الأزمة قد تؤدي إلى إفلاس العديد من البنوك مما يؤدي إلى خسارة المودعين إلا إذا كان هناك تأمين على هذه الودائع.

✓ **أزمة المديونية:** تحدث أزمة الديون عندما يتوقف المقرض عن السداد أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة، فقد ترتبط أزمة الدين بدين تجاري أو بدين سيادي وتؤدي المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع

(1) بن ناصر محمد، مرجع سابق ، ص 64.

(2) راتول محمد، الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، الملتقى العلمي الدولي الخامس، جامعة الشلف ، ص 04

(3) يوسف أبو فارة، مرجع سبق ذكره، ص 41

العام عن سداد إلتزاماته إلى تراجع حاد في تدفقات رأس المال الخاص أو إلى أزمة في الصرف الأجنبي⁽¹⁾.

المطلب الرابع: المؤشرات الاقتصادية لتعرض الدول للأزمات المالية

من خلال دراسة و تحليل أسباب انتشار الأزمات المالية، يمكن تصنيف بعض المؤشرات الاقتصادية الدالة على إمكانية تعرض الدولة لصددمات السوق المالي، وفق مجموعتين رئيسيتين:⁽²⁾

المجموعة الأولى: وهي تتضمن المؤشرات المحركة للأزمة و هي:

1- ضخامة العجز الوارد في الميزان التجاري.

2- الانخفاض الحاد في احتياطيات البنوك من العملة الأجنبية.

4- ضعف رقابة البنك المركزي على كل من الجهاز المصرفي و سعر الفائدة و سعر الصرف.

5- الارتفاع الملحوظ في معدلات البطالة و معدل التضخم.

المجموعة الثانية: وهي تحتوي على المؤشرات التي تزيد من حدة و سرعة انتشار الأزمة المالية وهي⁽³⁾:

1- ضخامة حجم المديونية قصيرة الأجل.

2- ضعف رقابة البنك المركزي وعدم توفره على المعلومات الخاصة بالإفراض الخارجي الممنوح للقطاعين العام و الخاص.

3- ارتفاع نسبة الاستثمارات غير المباشرة داخل البورصة.

4- سيطرة بعض الهيئات على السوق المالي.

5- تذبذب الرقابة على السوق المالي من خلال مختلف التداولات.

6- انخفاض فعالية و أداء الجهاز المصرفي.

⁽¹⁾ نادية العقون، العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية، الوقاية و العلاج "دراسة أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، الجزائر، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، 2012-2013، ص9.

⁽²⁾ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص189.

⁽³⁾ يوري داداوش و (آخرون)، دور الديون قصيرة الأجل في الأزمة الأخيرة، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي،

المبحث الثاني: أزمة جنوب شرق آسيا.

بعد أكثر من ثلاثين عاما من النمو الاقتصادي السريع، الذي أدى إلى نعت بلدان شرق آسيا بالنمو الآسيوية، وجدت هذه البلدان نفسها أمام واحدة من أعنف الأزمات المالية في هذا العصر. ونتيجة لتلك الأزمة، توقف منح الإئتمانات الزراعية إلى المناطق الريفية مما أدى إلى انخفاض مستويات دخل شريحة عريضة من السكان. وإلى جانب ما أفرزته من ركود اقتصادي حاد في بلدان شرق آسيا، شكلت الأزمة تهديدا حقيقيا لنمو الاقتصاد العالمي بأكمله. وقد يتطلب الأمر وقتا طويلا قبل أن تتمكن الاقتصاديات التي ألمت بها الأزمة من تحقيق نفس مستويات الدخل التي كانت تسجلها من قبل.

المطلب الأول: التسلسل الزمني لأزمة جنوب شرق آسيا.

شهدت الأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا انهيار كبيرا منذ يوم الإثنين 1997/10/2 والذي سمي

بيوم الإثنين المجنون.

الجدول رقم (05): التسلسل الزمني لازمة الآسيوية.

التاريخ	الحدث
مايو 1997	ألمحت اليابان إلى أنها سوف ترفع معدلات الفائدة للدفاع عن الدين الياباني وهذا التهديد وأن كان لم يتجسد كواقع عملي إلا انه غير مفاهيم للمستثمرين العالميين الذين بدؤوا في بيع عملات جنوب شرق آسيا
2 يوليو	وبعد استخدام 33 بليون دولار في التبادل الأجنبي أعلنت تايلاند تعويم عملتها
18 يوليو	وافق ص ن ق على التوسع في الإعتمادات المالية لتمثل الفلبين للدفاع عن عملتها.
24 يوليو -13-14 أغسطس	انخفضت العملات الآسيوية بشكل مفاجئ وهاجم رئيس الوزراء الماليزي المضاربون.
28 أغسطس	غرقت الأسهم الآسيوية وكانت نسبة الانخفاض في مانيتا 9.3% وفي جاكرتا 4.5%
4 سبتمبر	انخفاض البيزو الفلبيني والريجنج الماليزي والروبية

الاندونيسية واستمرت في السقوط	
أعلن مهاتير للوفود التي حضرت المؤتمر السنوي لصندوق النقد الدولي في هونغ كونغ أن تجارة العملة تجارة غير أخلاقية .	20 سبتمبر
انخفضت الروبية وأعلنت اندونيسيا عن بحث الرغبة في مساعدة الصندوق	8 أكتوبر
دخل الدولار هونغ كونغ في إطار الهجوم المتوقع السنوي لصندوق النقد الدولي في هونغ كونغ	20-23 أكتوبر
توقفت الشركات المالية الكبرى في اليابان وكذلك أعمال الوساطة وانهارت أكبر عشرة البنوك.	3-24 نوفمبر
اتفقت كوريا و صندوق على دعم مالي قدره 57 بليون دولار	3 ديسمبر
فرضت ماليزيا إصلاحات صارمة لخفض العجز في ميزان مدفوعاتها.	5 ديسمبر
أعطى صندوق النقد الدولي و آخرون 10 بليون قروض لكوريا شمالية	25 ديسمبر
انهارت شركات في هونغ كونغ وأعلنت اليابان أن حجم قروض البنوك الغير فعالة ووصل إلى 580 بليون دولار.	12 يناير

المصدر: عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانية التحكم عدوى الأزمات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص، 78.

المطلب الثاني: أسباب أزمة جنوب شرق آسيا

وفقا لمؤشرات اقتصادية كلية، فقد ظهرت علامات مبكرة للأزمة والتي ساعدت في انفجارها ونجمل أسباب هذه الأزمة فيما يلي (1):

✓ إصطدام هذه الأسواق غير المقيدة بظهور أسواق رأسمالية عالمية جديدة تتميز بمحافظه أوراق مالية سهلة التحرك والانتقال؛

✓ أدى تدفق رؤوس الأموال في آسيا إلى تراجع في الأصول و إفراط في الإستثمار وفي الإنتاج ووقوعه فريسة للقروض التجارية قصيرة الأجل وغير المضمونة؛

✓ عندما بدأت الطفرة الاقتصادية شنت الشركات الاستثمارية المتخصصة في صناديق التحوط

حملات على عملات في المنطقة ، كما حدث هروب سريع لرؤوس الأموال ، أدى إلى إنخفاض في أسعار العملات وإنهيار حاد في أسعار الأسهم.

إضافة إلى ما سبق فقد ساهمت التطورات الخارجية في تفاقم الأزمة، وأهمها:

أ- التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال إلى تايلاند وبقية دول المنطقة، في منتصف التسعينيات بسبب إنخفاض أسعار الفائدة لدى الدول الصناعية في تلك الفترة.

ب- أدى الانخفاض في قيمة الدولار الأمريكي إلى منافسة العملات الآسيوية التي ترتبط به بشكل أو بآخر، ثم إلى تضاعف درجة منافسة الدول الآسيوية في الأسواق العالمية.

كما أن الدول التي تعرضت للأزمة، كانت تعاني من إختلالات إقتصادية داخلية، وذلك ما ساعد على تفشي الأزمة ومن تلك الإختلالات :

✓ الاعتماد الكبير على التدفقات المالية من الخارج، سواء في شكل قروض أو إستثمار أجنبي مباشر، إلى

جانب الاقتراض الخارجي غير المغطى من قبل القطاع الخاص المحلي؛

✓ الإنخفاض الحاد في قيمة العملات المحلي؛

✓ ضعف الثقة بالأنظمة الاقتصادية والمالية نتيجة لضعف الثقة بالأنظمة السياسية القائمة أساسا؛

(1) محمد إبراهيم خيري الوكيل ، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور إسلامي، مكتبة القانون و الاقتصاد، الرياض، ص

✓ نقص الشفافية، ويقصد بها عدم كفاية ودقة البيانات والمعلومات عن أداء الكثير من الشركات والمؤسسات العامة و الخاصة، خاصة فيما يتعلق بالكشف عن الحجم الحقيقي للاحتياطات الدولية للبلدان المعنية من النقد الأجنبي، مما تسبب في فقدان كبير للثقة، وهروب رأس المال للخارج⁽¹⁾.

الجدول رقم (06) : تسليف البنوك الدولية لدول شرق آسيا خلال الفترة 1994-1997 (بملايين الدولارات)

دول شرق آسيا	ديسمبر 1994	ديسمبر 1995	جوان 1996	ديسمبر 1996	جوان 1997
كوريا الجنوبية	56.59	77.528	88.027	99.954	103.432
تايلاند	43.879	62.818	69.409	70.147	69.726
اندونيسيا	34.970	44.528	49.306	55.523	58.726
ماليزيا	13.493	16.781	20.100	22.234	28.820
الفلبين	6.830	8.327	10.795	13.289	14.115

المصدر: ودان بو عبد الله ، أليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الأزمات المالية الدولية ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص : تحليل اقتصادي ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان، 2015، ص 117

المطلب الثالث: نتائج أزمة جنوب شرق آسيا.

بالرغم من أن الدول جنوب شرق آسيا التي تأثرت بالأزمة أكثر من غيرها من الدول الأخرى. فإن الأزمة طالت العديد من الدول و الأسواق العالمية الكبرى في العالم وفيما يلي أهم النتائج التي ترتبت عن الأزمة الآسيوية⁽²⁾ :

✓ تشير التقديرات إلى مجموع الخسائر التي تكبدتها أسواق المال للدول الآسيوية ما لا يقل عن 600 مليار دولار فقد خسرت أسواق الأسهم 60%

خلال الفترة من أول يوليو 1997 حتى منتصف فبراير 1998 وكما يبين الجدول التالي:

<http://www.marefa.org/1997>

⁽¹⁾ الأزمة المالية الآسيوية، تاريخ الإطلاع: 10-05-2019 تحت الموقع:

⁽²⁾ عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، 2002، ص 324، ص 326.

الجدول رقم (07): انخفاض قيمة العملات وهبوط أسعار الأسهم في بعض البلدان الآسيوية 1997-

1998

الدول	انخفاض قيمة العملات مقابل الدولار	تغيرات في مؤشر أسعار الأسهم
اندونيسيا	93.1%	-81.74%
تايلاند	87.09%	-48.37%
كوريا الجنوبية	83.04%	-63.06%
ماليزيا	55.43%	-58.41%
الفلبين	51.37%	-49.17%

المصدر: هبال نجاة ، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية ،دراسة حالة اليونان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2016 ، ص 56

بالإضافة إلى⁽¹⁾:

✓ تخوف الكثير من المستثمرين من تدهور اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا مما جعلهم يسارعون إلى بيع حجم كبير من الأسهم تقليص خسائرهم وهو ما زاد تدهور قيمة الأسهم و زعزعة الثقة لدى المستثمرين؛

✓ الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية في الوقت الذي أسهمت فيه هذه الأموال في رفع معدلات النمو لهذه الدول خلال السنوات الأخيرة ؛

✓ فشل النظام المصرفي في أداء مهامه الرئيسية وتردي أوضاع المؤسسات المالية والاقتصادية الأخرى.

✓ آثار سلبية على قطاع إنتاج والعمالة وارتفاع معدلات الفقر والخلل الاجتماعي وسوء توزيع الثروات والدخول؛

✓ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي و تباطؤ النمو الاقتصادي وهروب رؤوس الأموال وخفض في الإنفاق العام و الخاص، و زيادة عجز الحسابات الجارية وموازين المدفوعات و تقادم في المديونية للخارج بدول الأزمة؛

(1) عبير وعة، الأزمات المالية العالمية وتداعياتها على اقتصاديات دول العالم ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية علوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009-2010، ص54.

✓ تضائل الثقة بالأنظمة الاقتصادية والمالية، وإلحاق العديد من الأضرار وعلى المناخ السياسي والإجتماعي بالدول المعنية بالأزمة.

إضافة إلى ما سبق من هذه النتائج على الأزمة الآسيوية تتمثل فيما يلي :

✓ كان الضرر الذي لحق بسنغافورة و تايوان من جراء الاضطراب الذي ساد المنطقة أقل مما شاهدته البلدان الأخرى الأمر الذي يعكس قوة المراكز الاقتصادية الكلية لهذين الاقتصاديين وسلامة قطاعيهما الماليين؛

✓ انخفاض في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول النامية و الأسواق الناشئة حيث انخفض رأس المال السوقي للأسواق الناشئة ومن ثم إبطاء حركة تطوير الأسواق المالية و القطاعات المالية المصرفية التي يتعين أن تلعب دورا متزايدا في الوساطة لتوفير الموارد المالية اللازمة للإجراء مزيدا من إعادة الهيكلة و الحصول على استثمارات جديدة؛

✓ وقد كان للأزمة آثار غير مباشرة ، حيث سببت أضرارا للبيئة يصعب إصلاحها لأن حدة الأزمة صرفت انتباه المسؤولين في اندونيسيا عن الإجراءات الضرورية و العاجلة التي يجب اتخاذها لوقف الحرائق الهائلة التي دمرت الغابات وأدت إلى تلوث كبير في هذه المنطقة من العالم؛

✓ في 23 أكتوبر 1997 أخذت الأزمة منحى جديدا، حيث حدثت انهيارات متلاحقة في الأسواق العالمية التي بدأت في بورصة هون كونغ، وذلك بانخفاض مؤشر الأسهم فيها بنسبة 18% خلال يومين معا أدى إلى هلع المستثمرين الأجانب و هروبهم من المنطقة وامتدت هذه الأزمة لتؤثر على معظم بورصات العالم و كذلك المالية الناشئة خاصة الدول التي تربط بها علاقات مالية وتجارية مع دول الأزمة فقد تدهورت أسعار الأسهم في بورصة نيويورك سنة 27 أكتوبر 1997 مسجلة أكبر هبوط منذ الإثنين الأسود وقد هبط مؤشر "داو جونز" 554 نقطة مرة واحدة⁽¹⁾.

(1) عماد صالح سلام، مرجع سبق ذكره، ص326.

المطلب الرابع : الدروس المستفادة من أزمة جنوب شرق آسيا 1997

ولعل من مقدمة هذه الدروس ما يلي⁽¹⁾:

- ✓ ضرورة الاهتمام المبكر بتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية قبل فترة اندلاع الأزمات وهذا لم يحدث في تايلاند بالرغم من التحذيرات المتكررة؛
- ✓ بمقدور الدول المجاورة التي تعرضت إلى الأزمة ذاتها أن تأخذ جانب الحذر مقدم؛
- ✓ إن التطورات الأخيرة لأسواق المال الآسيوية لا تكشف عن مخاطر الأسواق العالمية فحسب بل في كيفية تعامل معها من خلال إتباع سياسات اقتصادية تقوم على أسس متينة من الإصلاحات الهيكلية وبالتالي تساعد على تخصيص المورد بصورة كفئة.

المبحث الثالث: الأزمة المالية العالمية 2008

مع توالي تداعيات الفقاعة العقارية، ألقى استمرار هبوط أسعار الأوراق المالية المرتبطة بالرهن العقاري بظلاله القائمة على الأسواق المالية المضمونة ببطاقات الائتمان وقروض الطلبة والرهون العقارية التجارية، وذلك نتيجة المخاوف من التزايد المستمر في معدلات عدم السداد و في وقت بدأ به أيضا ظهور ضعف في المراكز المالية للشركات التامين التي توفر غطاء لمخاطر الائتمان.

المطلب الأول: التطور التاريخي للأزمة المالية العالمية

بدأت أزمة الرهن العقاري إلى الأزمة المالية التي توجت شهر ماي، بالأحداث خصوصا على جانبي الأطلسي في الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا، و أصبح يطلق عليه تعبير أيلول الأسود.

أهم المراحل الكبرى التي مرت بها الأزمة المالية التي اندلعت في بداية 2007 في الولايات المتحدة و بدأ تطور أوروبا⁽²⁾.

- ✓ بدأت أحداث الأزمة المالية في شهر فبراير(شباط) 2007 بعدم تسديد قروض و سلفيات الرهن العقاري (الممنوحة للمدنيين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد) و يكلف ذلك الولايات المتحدة و يسبب أولا عمليات الإفلاس في مؤسسات معرفية متخصصة؛

⁽¹⁾ ورقة على الانترنت بعنوان: الأزمة المالية الراهنة أثرها على الاقتصاد الجزائري، تاريخ الإطلاع: 13-05-2019 تحت الموقع : <http://almoontada.com/t31-topic>

⁽²⁾ عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية (منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، 2010، ص24.

- ✓ أغسطس (أب): البورصات تتدهور أمام مخاطر أتساع الأزمة و المصارف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة؛
- ✓ أكتوبر(تشرين الأول)- ديسمبر(كانون الأول): عدة مصارف كبرى تعلق انخفاض كبير في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري؛
- ✓ 22 يناير 2008: الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع إلى 3,5 في المائة و هو إجراء ذو حجم استثنائي و سيجري تخفيضه تدريجيا إلى 2% بين يناير و نهاية أبريل؛
- ✓ 17 أبريل الحكومة البريطانية تؤمم بنك "نوردون روك"؛
- ✓ 11 مارس (آذار) : تضافر جهود المصارف المركزية لمعالجة سوق التسليف؛
- ✓ 16 مارس : بنك "جيب ي مورغان تشيز" يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي "بيرشيرنز" بسعر متدن،
- ✓ 7 سبتمبر (أيلول) : وزارة الخزانة الأمريكية تضم المجموعتين العملاقتين في مجال قروض و تسليف الرهن العقاري "فريدي ماك" و "فاني ماي" تحت الوصاية؛
- ✓ 15 سبتمبر : اعتراف بنك الأعمال "ليمان براذرز" بإفلاسه بينما يعلن أحد المصارف الأمريكية "بنك أوف أمريكا" شراء بنك آخر لأعمال في وول ستريت؛
- ✓ 10 مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجات إلحاحا؛
- ✓ 17 سبتمبر: البورصات العالمية تواصل تدهورها و التسليف يضعف في النظام المالي و تكثف المصارف المركزية؛
- ✓ 18 سبتمبر : البنك البريطاني "لويد تي أس بي" يشتري منافسه المههد بإفلاس و أن السلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتحصيل.
- ✓ 19 سبتمبر : الرئيس الأمريكي "جورش بوش" يوجه نداء للتحرك فورا حيال خطة إنقاذ المصارف لنقادي تفاقم الأزمة؛
- ✓ 23 سبتمبر: الأزمة تطغى على المناقشات خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك؛
- ✓ 26 سبتمبر: انهيار سعر أسهم المجموعة المصرفية و التأمين البلجيكية و الهولندية "فورتيس" بسبب شكوك حول قدرتها على الوفاء؛
- ✓ 28 سبتمبر: خطة الإنقاذ الأمريكي موضع اتفاق في الكونغرس؛

✓ 29 سبتمبر: مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ " وول ستريت " تنهار (1) .

المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية

و فيما يلي سنحاول تقديم تحليلا لما نراه من أسباب الأزمة المالية العالمية و تتمثل (2).

أولا: انفجار فقاعة الرهن العقاري

ظهرت بوادر الأزمة في صيف 2007 مع ضعف السوق العقاري في الولايات المتحدة. ومع ذلك لم تلتفت الأزمة نظر الجمهور العام وتفرض نفسها بقوة على المراقبين وعناوين وسائل الإعلام إلا في منتصف سبتمبر 2008 مع إفلاس شركة " ليمان بوزرز " ومجموعة أخرى من البنوك والمؤسسات المالية في الولايات المتحدة و المملكة المتحدة و أوروبا.

وكشفت الأحداث تورط هذه البنوك في مديونيات عقارية أمريكية كبيرة. وعندما تعذر المدينون على السداد كان على هذه البنوك والمؤسسات المالية أن تدفع الثمن. مع ذلك فإن الأمر لم يكن بهذه البساطة، حيث أن ما سمي "بقفاعة" الرهن العقاري كان في الواقع آلية جهنمية عالية التعقيد تم بنائها بحرفية وفي الخفاء بواسطة أساطين المال في " وول ستريت " " Wall Streets " مستغلين في ذلك غياب الرقابة المالية الكافية على المؤسسات المالية الأمريكية وفي ظل مناخ التحرر الاقتصادي الذي تبناه المحافظون الجدد. وإستند هذا البناء الضخم على فكرة بسيطة، ألا وهي تقديم الائتمان العقاري لكل من يطلبه بغض النظر عن قدرته على السداد، ذلك أن القرض يضمن نفسه ، فحقوق البنك مضمونة بالإستيلاء على العقار وبيعه بسعر مرتفع، وعلى ذلك أسرفت البنوك في تقديم الائتمان حتى للمقرضين من ذوي الدخل المنخفضة وغير المنتظمة، وأدت هذه السياسة التي وفرت امتلاك منزل خاص لفئات ضعيفة مثل: سائقي تاكسي، أو مساعدة ممرضة، أو عمل موسمي.

ولقد ساهمت الصحافة الاقتصادية الغربية، ناهيك عن شركات التمويل العقاري والمؤسسات العالمية الاقتصادية في تزيين الاندفاع في التمويل العقاري، وصورت الطلب على العقارات وزيادة إنفاق المستهلكين بسبب توفر التمويل الرخيص.

(1) عادل رزق، المرجع السابق ص 25.

(2) علي عبد العزيز سليمان، العرب و تحديات ما بعد الأزمة المالية العالمية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 2009، ص ص

ثانيا : تفشي ثقافة الاقتراض أو المديونية

كانت الديون العقارية "دون الحدية" التي أشعلت الأزمة مع ذلك يرى الكثيرون أن جذور معضلة الاقتصاد الأمريكي تمتد إلى ما هو أعمق و أقوى من أزمة الرهن العقاري. ويشيرون في مقدمة هذه المعضلة إلى تفشي ثقافة الاقتراض والمديونية التي طالت المستهلكين والحكومات على حد سواء، حيث انخفضت مدخرات الأسر الأمريكية من 09% من الدخل في الثمانينات إلى 05% في التسعينات، ثم هبطت إلى ما يقارب من الصفر في السنوات الثلاث الأخيرة، وبينما نجح الرئيس الأمريكي "كلينتون" (1992-2000) في علاج عجز الموازنة الأمريكية و تخفيض مديونية الحكومة في نهاية مدته.

الجدول رقم (08): توزيع المديونيات حسب القطاع المستفيد في نهاية 2008

الوحدة: مليار دولار أمريكي

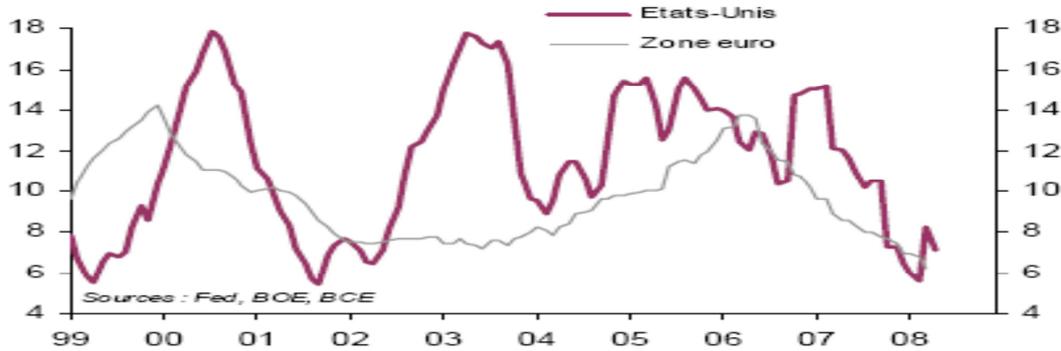
المديونية في أمريكا	المديونية في العالم	
12057	18079	ديون إسكان عائلي
2553	3374	ديون إسكان إداري
2591	8538	ديون مستهلكين
6585	23463	ديون تجارية
2669	2669	ديون بلدية
26455	56123	إجمالي

Source: global financial stability report, p: 28.

ويوضح الجدول رقم(08): حجم المديونية حسب القطاعات في العالم وفي الولايات المتحدة ويظهر من الجدول أن حجم مديونية في العالم يصل إلى أزيد من 56 تريليون دولار أي ما يقارب من إجمالي الناتج العالمي سواء السكنية والإدارية إلى 21,453 مليار دولار(أي 80% من الناتج العالمي). هذا بينما زادت ديون المستهلكين الأخرى على 8,538 مليار إضافي⁽¹⁾.

(1) علي عبد العزيز سليمان، المرجع السابق، ص ص 42-43.

الشكل رقم (03): قروض الرهن العقاري الموجهة للعائلات الأمريكية (مليار دولار)



Source: Patrick ARTUS, 'Comment éviter une finance pro cyclique ?', Flache économie, mai 2008 - N° 200, P, 2. <http://cib.natixis.com/flushdoc.aspx?id=38619.vu> le 03/03/2009.

بدأت الأزمة الحالية بصعوبات لدى الأسر الأمريكية ذات الدخل الضعيف عند تسديد قروضها السكنية، فإقتراض الأسرة الأمريكية ارتكزت على معدل فائدة جد منخفضة مطبقة لعدة سنوات من طرف البنك المركزي للولايات المتحدة الأمريكية "FDE" انطلاقاً من سنة 2001 بعد أزمة البورصة أو ما يسمى "فقاعة الإنترنت" وهي فقاعة مضاربة نشأت في الأسواق المالية التي بلغت في تقدير أسهم المنتجات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة (الاتصالات عن بعد، الإعلام الآلي) (1).

بالإضافة إلى الإقراض بمعدل فائدة منخفض، فإن المواطن الأمريكي الذي يشتري بيته بالدين مقابل رهن هذا العقار، يحاول الحصول على قرض جديد من الدرجة الثانية عند ارتفاع قيمة هذا العقار، ومنهما جاءت التسمية بأنها الرهون الأقل جودة، و بالتالي فهي معرضة أكثر للمخاطر في حالة انخفاض قيمة العقارات.

ثالثاً: القيمة العادلة

دور القيمة العادلة في المعايير المحاسبية الدولية حيث تسمح بالإستفادة من قروض إضافية عن الأصول المرهونة لدى البنوك بسبب ارتفاع أسعار هذه الأصول وزيادة القدرة الإئتمانية للمؤسسات غير المالية مما يضعف النظام المصرفي.

(1) حازم الببلاوي، "الأزمة المالية العالمية الحالية" محاولة للفهم " تحت الموقع:

رابعاً: التوريق

وهي عندما تجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهون العقارية يقوم باستخدام هذه المحفظة، من الرهون لإصدار أوراق مالية جديدة يفترض بها من المؤسسات المالية وهو ما يطلق عليه التوريق وهكذا فإن العقار الواحد يعطي الحق في مالكة الاقتراض من البنك.

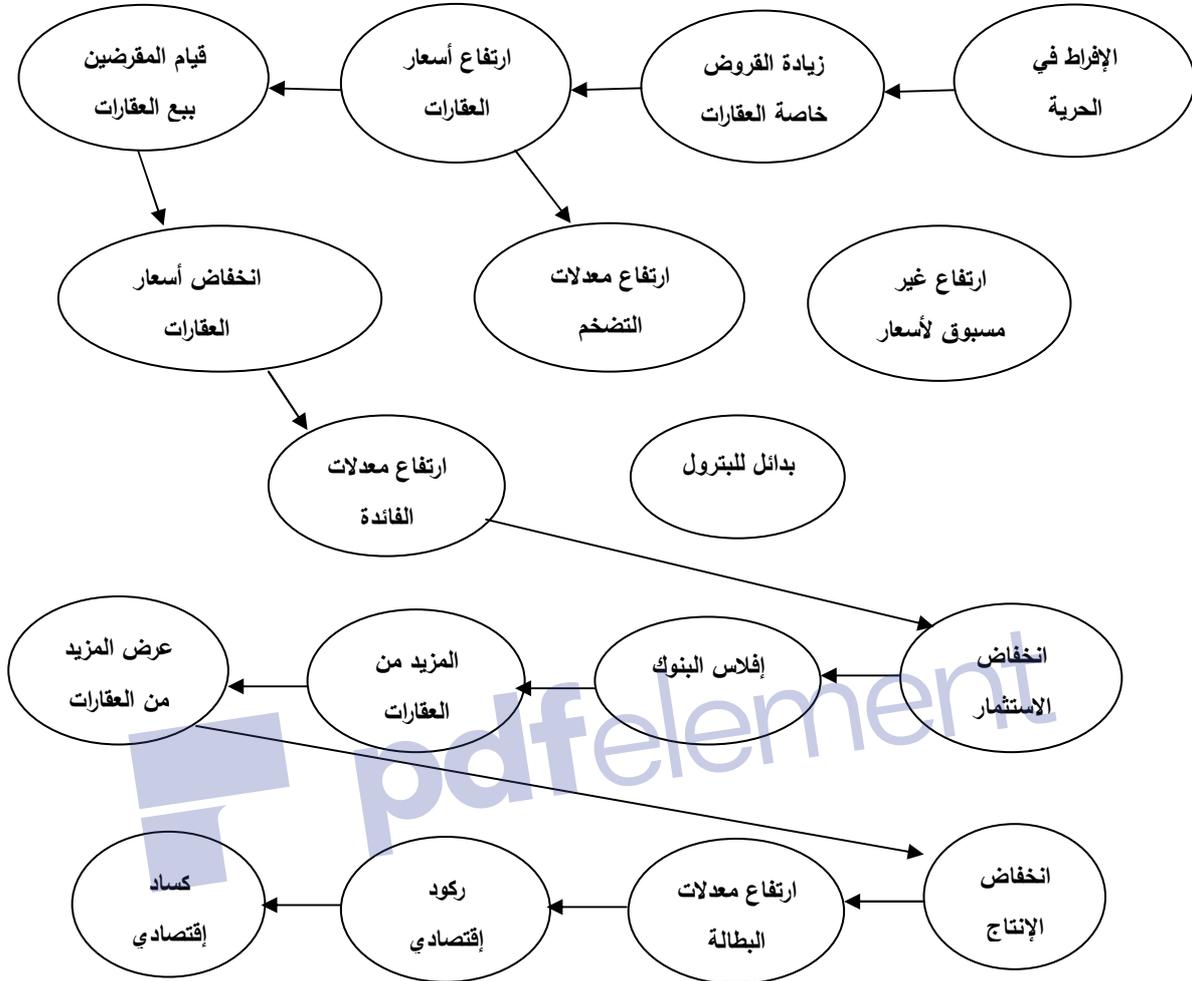
خامساً: قيام مؤسسات التصنيف الائتماني بتصنيف السندات العقارية تصنيفاً مرتفعاً نظراً إلى أنها صادرة عن بنوك قوية:

بما أن الديون العقارية المرتفعة المخاطر قد اشترتها بنوك كبيرة مثل مورغن ستانلي وليهمان بروترز قامت وكالات التصنيف الائتماني بمنح السندات التي تضم حزمة من الديون الخطيرة والمشكوك فيها تصنيفاً مرتفعاً (أ أ أ) وبذلك تحملت مؤسسات التصنيف الائتماني جزءاً من الأزمة المالية العالمية، لأن ذلك التصنيف غير الدقيق جعل البنوك تتجاهل حجم المخاطر المعرضة لها وأن الشركات العقارية المقدمة للقروض أولى الجهات المتضررة عند ظهور حالات العجز عن السداد⁽¹⁾.



¹ تفاحة بودادي و خديجة بوداب، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الأزمات المالية دراسة حالة الأزمة المالية العالمية 2008 وأزمة الديون السيادية الأوروبية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي تخصص: نقود ومالية دولية 2014-2015.

الشكل رقم : (04): ميكانيزم الأزمة المالية العالمية



المصدر: مفتاح صالح، الأزمة المالية العالمية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثامن عشر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010، ص 09

المطلب الثالث: تداعيات الأزمة المالية العالمية.

واجهت شركة التأمين الأمريكية "أميريكان إنترناشيونال غروب" (إيه أي جي) والتي تعتبر أكبر شركات التأمين في العالم، مخاطر جسيمة بعد الأزمة المالية التي مازالت تعصف بالاقتصاد الأمريكي إثر الإعلان عن إفلاس ليمان برادرز الاستثماري وفرض بيع بنك ميريل لينش المنافس وذلك في أكبر صدمة للقطاع المالي منذ الكساد الكبير عام 1929.

واستعان مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) ببنك مورغان ستانلي الاستثماري ليراجع الخيارات لشركة إيه أي جي للتأمين الذي فقدت حوالي 90% من قيمتها منذ مطلع العام الجاري. ويبحث المجلس إمكانية ترتيب قروض تتراوح بين سبعين و75 مليار دولار لدعم شركة (إيه أي جي) بالإضافة إلى خيارات مالية أخرى.

وتحول إلى غولدمان ساكس وجيبي مورغان المستشار المالي للشركة لبحث مجموعة من الخيارات مشيراً أن التسهيل الائتماني الذي سيكون قرضاً مجمعاً من عدد من البنوك هو مجرد الخيارات التي تم بحثها⁽¹⁾.

كما كشف الاحتياطي الاتحادي عن خطته لزيادة قروضه للبنوك والمؤسسات المالية وتوسيع نطاق المؤسسات والشركات التي يمكنها الاستفادة من هذه التسهيلات.

وقال رئيس البنك الاتحادي " بن برنانكي" أنه يناقش مع مشاركين بالسوق نقاط الضعف والهشاشة بالسوق بعد انهيار مؤسسة مالية كبرى ، والردود المناسبة من قبل القطاعين الرسمي والخاص على ذكر "مارك بادو" المحلل الإستراتيجي في كانور فيتز جيرالد أن القلق بالنسبة لبنك أوف أمريكا يتمثل في الدين الذي يكتسبه، وطالت تداعيات أزمة الرهن العقاري الأمريكية مختلف القطاعات الاقتصادية في الولايات المتحدة وأوروبا وأدت إلى خسائر مالية لا يمكن حصرها و تكبدت البنوك خسائر ضخمة وأعلن إفلاس وانهيار بعضها⁽²⁾.

وقالت أن الأزمة الائتمانية ترجع إلى توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم مما أدى إلى تكبد أكبر مؤسستين للرهن العقاري و هما "فاني ماي" و "فريدي ماك" خسائر بالغة جعلت وزارة الخزانة الأمريكية تضطر للإفراقهما الأول من نوعها مما كان له دور في إنقاذ الإقتصاد العالمي أيضاً.

وأضافت أن المؤسستين الأخيرتين تتعاملان بمبلغ 6 تريليون دولار و هو مبلغ يعادل سنة أمثال حجم اقتصاديات الدول العربية مجتمعة.

وتطرق خبيرة التمويل إلى عدم معرفة المحفظة الاستثمارية للمؤسسات المالية عديدة و لا يعرف مدى الخسائر فيها و ستتأثر المؤسسات المالية بعامل الثقة بين المستثمرين مما يثير مخاوف من إحجام المستثمرين عن الاستثمار و تداعيات أخرى.

وأكد الرئيس "جورج بوش" سعي إدارته للحد من تأثير إفلاس البنك "ليمان برادرز"، وما يرتبط به من تطورات على الأسواق المالية

(1) فتحي نياح سبيتان، قضايا عالمية معاصرة، الجنادرية للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص ص130-131

² مرجع نفسه ، ص ص132-133

المطلب الرابع: آثار الأزمة المالية العالمية

شهد عام 2007 انفجار أزمة القروض العقارية إلى ظهور إختلالات على الإقتصادي الجزئي و الكلي مما أدى إلى ظهور آثار على مستوى الإقتصاد العالمي و العربي .

الفرع الأول: أثر الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد العالمي

1- الأثر على سوق النفط : لقد أحدثت الأزمة المالية العالمية تذبذب في الطلب العالمي على النفط و كان ذلك ناجما عن التطورات التي شهدتها الإقتصاد العالمي ، هذا ما أكده صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ومنظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) ونتيجة لذلك عرفت أسعار النفط بداية من شهر فيفري 2007 ارتفاعا بمعدل بلغ في المتوسط %8,04 في الشهر وقد بلغ حدها الأقصى خلال شهر جويلية من سنة 2008 إنخفاض بمعدل في المتوسط %1,95 في الشهر حتى و صلت إلى حدها خلال شهر ديسمبر من سنة 2008 و تسبب في ذلك ما يلي :

✓ نمو الإقتصاد خلال الفترة من الربع الأول من عام 2007 و حتى منتصف الربع الثاني من عام

2008، أدى إلى زيادة الطلب على النفط الخام.

✓ الانكماش في الإقتصاد العالمي الذي أدى إلى إنخفاض الطلب العالمي على النفط الذي قابله زيادة كبيرة

في العرض خلال عام 2008 حيث أن الأزمة أحدثت إنخفاض في سعر البترول بأكثر من %60

وكذلك تخفيض النفط من قبل الدول (الأوبك)⁽¹⁾ .

2- الأثر على المصارف والمؤسسات المالية : نتج عن الأزمة المالية الحالية خسائر مالية كبيرة للعديد من المؤسسات المالية في العالم وخاصة في آسيا وأوروبا وقد قدرت خسائر المؤسسات المالية وخاصة المصارف الاستثمارية بمبلغ 2000 مليار دولار مما نتج عنه نقص في عملية الإقراض بين المصارف، حيث أخذ سعر الفائدة على القروض بين الاتجاه المرتفع بمعدل %2,5 إلى %6,5 و إفلاس المصرف بمبلغ %160 و بذلك إنخفضت معدلات تقديم القروض في العديد من دول العالم.

وقد بلغ حتى الآن عدد المصارف الكبرى التي أعلنت إفلاسها أو على وشك الإفلاس 13 معرف في

الولايات المتحدة الأمريكية وعدد آخر منها في أوروبا ودول أخرى في العالم نذكر منها: "ليمان برانرز

(1) طاهر هارون وعقون نادية، الأزمة المالية العالمية الراهنة، أسبابها ، آليات انتشارها و الآثار المترتبة عنها، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية ، 5-6 ماي 2009، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ص 7-8

ومورغان ستانلي" إضافة إلى شركة التأمين (ا ي ج) أكبر وأشهر شركة في العالم التي تبلغ أموالها أكثر من ترليون دولار⁽¹⁾.

بعض الأمثلة من الخسائر الناتجة عن الرهونات العقارية المعلنة من قبل بنوك :

الجدول رقم (09): بعض الأمثلة عن الخسائر الناتجة عن الرهونات العقارية المعلنة من قبل البنوك.

البنك	الخسائر المعلنة الأرقام المتوقعة provisoires
USB (suisses) أو بي سي سويس	بالنسبة لسنة 2007 وصلت قيمة الانهيارات إلى 18,4 مليار دولار والخسائر المرتبطة بالرهون العقارية ارتفعت إلى دولار في الثلاثي الرابع سنة 2007
Credit Suisse كريدي سويس	5,4 مليار دولار
MerrilynchUSA ميريل لينش	22,5 مليار دولار
City group سيتي غروب	18,1 مليار دولار
Bank of America بنك أوف أمريكا	5,3 مليار دولار
Wachovia واتشوفيا	4,3 مليار دولار
France الشركة العامة	2,6 مليار دولار

Source: John pierre moussai crise financière et régulation, conformation Europe, 2008, p 8

يوضح الجدول (09) : حجم خسائر الرهون العقارية التي ألحقت بالبنوك في الولايات المتحدة نتيجة أزمة الرهن العقاري، نلاحظ أن أكبر هذه الخسائر سجلت على مستوى الشركات الاستثمارية ميريل لينش وبنك ستي غروب وتتعاقد تقريبا خسائر الرهون بالنسبة للبنكين " بنك أوف أمريكا " و "كريدي سويس" وتصل إلى أدنى حدها بالنسبة للشركة العامة بفرنسا.

(1) طاهر هارون وعقون نادبة، المرجع السابق، ص 8

3- **نسبة البطالة** : ارتفعت نسبة البطالة في العالم بسرعة من 5% إلى 6% في شهر سبتمبر 2008 وكشفت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية أن معدل البطالة في منطقة اليورو بلغ 8% ديسمبر 2008 ليرتفع في شهر فبراير 2009 بنسبة 0,1% عما كان عليه في ديسمبر و في الولايات المتحدة بلغ معدل البطالة في يناير 2009 بنسبة 7,6% مرتفع بواقع 0,4% عما سجله في ديسمبر 2008 وبنسبة 2,6% عام 2007 أما اليابان فقد أشارت المنظمة إلى أن معدل البطالة فيها بلغ 4,5% في ديسمبر 2008 أي مرتفع بنسبة 0,5% من نوفمبر 2008 و في بريطانيا بلغ معدل البطالة فيها 6,1% في أكتوبر 2008.

4- **الأثر على البورصات**: لقد تعرضت أسهم القطاع المصرفي إلى انهيار حيث عرفت وضعاً أسوأ بكثير مقارنة بباقي قطاعات الأخرى، لقد تفاقم الوضع بعدم تمكن البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي والبنك المركزي من تقليل من حدة التدهور في مؤشرات البورصة بالرغم من قيامها بضخ 126 مليار دولار حيث تأثرت العديد من المؤسسات المالية مثل: انخفاض أسهم سيتي غروب أكبر بنوك أمريكا بنسبة 15% وانخفاض أسهم غولدمان ساكس بمعدل 12% حيث بلغ العجز في الموازنة 450 مليار دولار وارتفاع في العجز التجاري أكثر من 65 مليار دولار فقد امتدت الأزمة إلى بورصة "ول ستريت" بأمريكا وكما تعرضت البورصات الأمريكية إلى تراجع في المؤشرات بحيث انهارت أسواق المال في كل من تايلاند وماليزيا و كوريا وهونج كونج وتايوان لكن التدهور الذي عرفه سوق الصيني كان أقل وذلك يعود لعدم امتلاك بنوك في الصين لاستثمارات لهل علاقة بأزمة الرهن العقاري في حسن سجل تدهور في جميع الأسواق المالية الأوروبية مثل : السويد وهولندا والنمسا وبلجيكا وبريطانيا وأيضاً ألمانيا⁽¹⁾ .

الفرع الثاني: أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية

1- **أسواق الأوراق المالية**: لاشك أن البورصات هي أكثر المتأثرين عالمياً وعربياً بالأزمة المالية العالمية. وهي تعكس مختلف التفاعلات مع هذه الأزمة من ضعف أوضاع المؤسسات المالية المتضررة إلى التوقعات السلبية للأداء للاقتصاد بشكل عام صحيح أن أسعار الأسهم عالمياً وعربياً أقل من قيمة الشركات وأدائها في المستقبل على ضوء هذه الأزمة.

ويلاحظ أن القيمة السوقية للأسهم المتداولة في البورصات العربية قد ارتفعت إلى مستويات قياسية لتبلغ نحو 1339 مليار دولار في عام 2007 مقارنة بنحو 148 مليار دولار في عام 2000 بما يعني تضاعف القيمة تسعة أضعاف في حين لم تتجاوز الزيادات في الشركات المتداولة الجديدة بنسبة 50%

(1) طاهر هارون، وعقون نادية، المرجع السابق، ص ص 14-15

مما يشير إلى مضاربات حادة في البورصات، وهو ما نتج عنه بالضرورة انخفاضات حادة في القيمة السوقية للأوراق المالية العربية وخسارتها في المتوسط بنحو 50% على الأقل من قيمتها مع الأزمة المالية العالمية⁽¹⁾.

2-التأثر من خلال أسواق السلع والخدمات: سرعان ما تحولت الأزمة المالية إلى أزمة في الأسواق الحقيقية مع تراجع الطلب على السلع وانقباض الائتمان المصرفي، و لقد تراجعت أسعار المواد الأولية بشكل ملفت مثل: تراجع في الطلب على النفط وانهبأر أسعاره بأكثر من 67% ويعتبر هذا التأثير هو أكبر أزمة على الاقتصاديات العربية خاصة إذا أخذنا الإيرادات النفطية هي المصدر الوحيد لدخل الدول العربية. كذلك انخفاض كبير في الطلب على السفر الدولي و السياحة، و على كل خدمات النقل بصفة عامة ويتوقع أن يؤثر انخفاض الطلب على السياحة بصورة ملموسة على الدول العربية، و منها تونس- لبنان- مصر- المغرب ويتوقع أن تفقد - مصر- جزءا ملموسا من عائدات المرور في قناة السويس وتشارك الإمارات و المغرب قطر⁽²⁾.

ويتوقع أن تفقد مصر جزءا ملموسا من عائدات المرور في قناة السويس وتشارك الإمارات والمغرب وقطر في احتمال تراجع إيرادات خدمات النقل كما ستتأثر الدول العربية من خلال إنخفاض صادراتها ويزيد من حرج موقف الدول العربية إتساع انكشافها على الأسواق الخارجية حيث تقدر نسبة انكشاف الاقتصاد العربي على الاقتصاد العالمي وفقا لبيانات عام 2007 بحوالي 87.8 كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (10): تطور نسبة الإنكشاف الاقتصادي العربي على الإقتصاد العالمي خلال الفترة 1999-2007

البيان	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج المحلي الإجمالي لدول العربية	546.9	590.5	677	664	755	891	1089	1291	1472
إجمالي التجارة الخارجية بملايين الدولارات	303.6	320.3	409.4	397.7	418.9	504	666.9	884.2	1292.7
نسبة انكشاف الاقتصاد العربي على الاقتصاد العالمي	55.5	54.2	60.5	59.9	62.2	68.8	74.8	81.2	87.8
الصادرات العربية بملايين الدولار	149.6	175263.3	244.9	311	410.3	566	675.6	699.2	784.7
الواردات العربية بالدولار	154	145.3	157.5	161	174	207.3	381.7	334.5	508

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي، الموحد إعداد مختلفة الإمارات العربية المتحدة

⁽¹⁾ حسين عبد المطلب الأسرج ، تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العربي ، مجلة الإمارات العربية أبو ظبي المركز الثقافي الإعلامي لسمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان، 2009، ص 40.

⁽²⁾ مرجع نفسه ، ص 40.

3-التأثير المتوقع على تحويلات العاملين في الخارج:

حيث أنها تشكل أحد أهم مصادر التدفقات المالية الخارجية الواردة المستقبلية لها. إذ تفوق قيمتها كثيرا قيمة كل ما يردها من تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية، مما يعني أن اليد العاملة العربية تساهم في شكل ملموس في التنمية الاقتصادية للدول العربية المستقبلية. و قد بلغت قيمة التحويلات العاملين في الخارج للدول العربية و تشكل العمالة العربية 23% من قوة العمل الوافدة إلى الدول العربية المرسله لتحويلات. وهي بوجه خاص دول الخليج العربية وليبيا. وتعد مصر واليمن وفلسطين والأردن أهم الدول المرسله للعمالة العربية إلى دول مجلس التعاون الخليجي بينما ترسل دول تونس و الجزائر عمالها إلى دول الإتحاد الأوروبي خاصة فرنسا و إسبانيا وأن أهم البلدان العربية المتلقية للتحويلات في عام 2007 هي: - مصر 5,9% مليار دولار - المغرب 5,7% مليار دولار - لبنان 5,5% مليار دولار - الأردن 2,9% مليار دولار - الجزائر 2,9% مليار دولار - تونس 1,7% مليار دولار - سوريا 0,8% مليار دولار.

4-التأثير عن طريق تدفق الاستثمارات :

بالنسبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فإن بيانات منظمة "الأونكتاد" تشير إلى أن هناك 21 دولة عربية استقطبت نحو 72,1 مليار دولار في عام 2007. و توضح هذه التدفقات أن هناك عوامل جاذبة داخل العديد من الدول العربية وأن هناك على الطرف الأخر عوامل دافعة خارجية و كل ذلك لابد أن يتأثر بشكل ملموس بمتغيرات الأزمة⁽¹⁾.

5- التأثير عن طريق الحصول على التمويل تكاليفه :

لاشك بأن الممارسات المصرفية الخاصة بمنح الائتمان وتكاليفه قد تتغير حيث سوق يكون هناك حرص أكبر في اختيار المقترضين والمشاريع القابلة للتمويل. كما أن تكاليف التمويل ستبقى مرتفعة نسبيا الأمر الذي قد يؤدي إلى ممارسات مصرفية أكثر حذرا و أكثر انتقائية⁽²⁾ .

المبحث الرابع: أزمة الديون السيادية اليونانية.

لم يتعاف الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية 2008 حتى انفجرت أزمة الديون السيادية الأوروبية وكان الإتحاد النقدي الأوروبي أبرز الكيانات الاقتصادية المتضررة من انتقال الأزمة .

(1) حسين عبد الله المطلب الأسرج ، المرجع السابق، ص41

(2) مرجع نفسه، ص 41

المطلب الأول: الخلفية الاقتصادية لليونان

أولاً : واقع الاقتصاد اليوناني

يتميز الاقتصاد اليوناني بمجموعة من الخصائص تتمثل أهمها فيما يلي⁽¹⁾:

- ✓ الاعتماد بشكل كبير على التصدير للأسواق الأوروبية على قطاع المنسوجات والسكر؛
- ✓ تعمل العديد من المؤسسات عند مستويات منخفضة من الكفاءة والإنتاجية، ما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية القادمة من تقلبات العملة وانخفاض الطلب؛
- ✓ معظم المؤسسات تعاني استناداً مفرطاً، و بالتالي إمكانية التعرض لخطر ضائقة مالية شديدة؛
- ✓ نقص الأدوات المالية الوسيطة بين المدخرين والاستثمار المحتمل التي تمكن الشركات من تحسين إدارة المخاطر الإنتاجية التي يتعرضون لها؛
- ✓ هناك نقطة ضعف في مجال التخطيط الإستراتيجي طويل الأمد للشركات ما يجعل من الصعب بالنسبة للاقتصاد اليوناني التكيف مع ديناميكية الاقتصاد العالمي واغتنام الفرصة من ذلك؛
- ✓ هناك مشكلة حادة في القدرة على تنفيذ البنية التحتية العامة في الوقت المحدد ما يحدث تأخير شديد في الاستعداد لمواجهة التحديات الجديدة واغتنام الفرصة المتاحة.

ثانياً: جذور أزمة اليونان

عاشت اليونان تحت الحكم العثماني مدة قاربت أربعة قرون، وحينما ضعفت الدولة العثمانية أخذت اليونان تقود أراضيها من النفوذ العثماني تدريجياً حتى وصلت إلى الشكل المعاصر الذي نراه اليوم، وبسبب ضعف الاقتصاد وتردي أحوال البنية التحتية اضطرت اليونان إلى السعي للحصول على قروض من الدول الأوروبية.

أعلنت اليونان عجزها عن الإيفاء بالتزامات الديون وتكاد تكون أسباب عجز اليونان عن الإيفاء بمستحقات ديونها في المرات السابقة هي نفس الأسباب.

إلا أن هذه الديون لم تحقق الأهداف المرجوة منها وذلك للأسباب التالية⁽²⁾ :

- ✓ الإنفاق العالي على التسليح؛
- ✓ التسبب الإداري والفساد؛

(1) رحمة بوصبيح صالح، موسى رحمانى، الأزمة اليونانية بين الانتشار و الانحسار الأوروبي، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، المركز الجامعي بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2011، ص ص 2، 3.

(2) عبد اللطيف درويش، الأزمة المالية اليونانية... جذورها وتدابيرها، مركز الجزيرة للدراسات، 11 جوان 2012 ، ص ص 2-3.

- ✓ تخلف القوانين المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية؛
- ✓ البيروقراطية والمحسوبية السياسية وعجز الدولة عن تطبيق القوانين لحسابات سياسية واجتماعية؛
- ✓ الالتزامات والأعباء المالية للديون اليونانية، والتي تعتبر من أقسى الديون شروطاً وأعلاها فائدة، وذلك لأنها كانت تتم تحت ظروف اقتصادية وسياسية ضاغطة؛
- ✓ فقدان اليونان لحصتها في السوق المحلية والأوروبية بعد دخولها الاتحاد الأوروبي وذلك لضعف القدرة التنافسية والصناعات اليونانية مقارنة بالصناعات الأوروبية؛
- ✓ نتيجة لما سبق استمرت اليونان في سياسة اللجوء للإقراض دون حساب لتداعيات ذلك، حتى إن أحد السياسيين قال إن "اليونان مدمنة ديون".

المطلب الثاني: أسباب أزمة الديون السيادية في اليونان

إن ما حدث من انهيار كامل وشامل في الاقتصاد اليوناني لم يقع بصورة مفاجئة و إنما كانت هناك الإستعداد لمواجهة التحديات الجديدة واغتنام الفرصة المتاحة. أسباب و مقدمات لتلك الكارثة الاقتصادية، تعددت بين داخلية و خارجية و تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: الأسباب الداخلية

تتمثل الأسباب الداخلية فيما يلي:

- ✓ التمادي في عمليات الاقتراض من طرف الحكومة اليونانية فقد وصلت أكثر من مرة إلى حالة الإفلاس، وأكد كثير من الباحثين على أن اليونان قد كانت على مر السنوات من مشكلات جوهرية تتعلق بالدين العام. وتجدر الإشارة إلى أن عجز الموازنة في اليونان قد وصل في هذه الأزمة إلى 12% من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾.

- ✓ تزييف الأرقام و الإحصائيات فقد ظلت اليونان على مدى 10 سنوات تقريبا تقدم أرقاماً وإحصائيات خاطئة عن اقتصادها للإخفاء حجم ديونها و العجز لتضليل في الداخل و تقادي أي ضغوط خارجية من شركائها، كون الإتحاد النقدي الأوروبي يشترط على الدولة ألا يتجاوز العجز في الميزانية النسبة المحددة

(1) يوسف ابو قارة، الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمات المالية العالمية ، 2008، دار وائل للنشر، جامعة الخليل،

3% من الناتج المحلي الإجمالي، و عندما اندلعت الأزمة اتضح أن العجز المالي يبلغ أربعة أضعاف النسبة المسموح بها⁽¹⁾.

التي يمكن تقسيمها كما يلي⁽²⁾:

- ✓ 270 مليار يورو القطاع العام؛
- ✓ 30 مليار يورو ديون حكومية داخلية على شكل سندات لقطاع التأمين؛
- ✓ 25 مليار يورو قروض معطاة بضمان القطاع العام 80% منها غير قابلة للسداد؛
- ✓ 8 مليار يورو ديون المؤسسات قامت بمشاريع و قدمت خدمات ومستلزمات؛
- ✓ 1,7 مليار يورو على شكل سندات و التزامات و استحقاقات للإيرادات محلية؛
- ✓ 1,3 مليار يورو مرتبات و إلتزامات مستحقة لموظفي "شركوا أولمبيك" للطيران؛
- ✓ مليار يورو ديون أخرى؛
- ✓ 300 مليار يورو عجز للمؤسسات التأمين الاجتماعي عام 2005-2006؛
- ✓ 280 مليار يورو تم تقديمها للبنوك خلال الأزمة المالية العالمية على شكل ضمانات.
- ✓ 28 مليار يورو تم تقديمها للبنوك خلال الأزمة المالية العالمية على شكل ضمانات، ومجمل الدين العام هو 945 مليار يورو؛
- ✓ وجود مشكلات هيكلية جوهرية في الاقتصاد اليوناني أدت على تفشي بعض الممارسات غير المشروعة في اليونان، وقد أشارت بعض التقارير الاقتصادية الألمانية على بعض هذه المؤسسات اليونانية الغير المشروعة حيث اتهمت اليونانيين بتهريب حوالي 200 مليار يورو خارج اليونان إلى بنوك سويسرية تحوط احتمال إفلاس اليونان؛
- ✓ التهرب الضريبي حيث عانت اليونان من انتشار الواسع للتهرب الضريبي و ذلك كنتيجة لبيئة الفساد المالي التي سادت الدولة لمدة طويلة. أما أهم الفئات المعروفة بالتهرب الضريبي في اليونان فهي فئات الأطباء و المحامين و أصحاب المهن الحرة، و قد تمكنت وزارة الاقتصاد المالي في اليونان من وضع لائحة تتضمن أكثر من 965 ألف حالة تهرب ضريبي ضمن الفئات المذكورة⁽³⁾.

(1) أحمد السيد علي، أزمة اليونان سياسات صارمة لترتيب المنزل، مجلة تداول السعودية، العدد 41، مارس 2010، ص 21.

(2) يوسف أبو قارة، نفس المرجع السابق ذكره، ص 398-399.

(3) عبد اللطيف درويش، تقارير: اليورو في مواجهة التحديات، مركز الجزيرة لدراسات، 12 أوت 2012، ص 4.

الفرع الثاني: الأسباب الخارجية

هناك أيضا الأسباب الخارجية التي ساعدت على تفاقم الأزمة تمثلت في ما يلي:

الأزمة المالية العالمية 2008 التي كان لها انعكاسات كبيرة و حادة على اقتصاديات دول منطقة اليورو خصوصا التي تجاوزت المعايير المحددة في اتفاقية "ماستريخت"، كاليونان كانت الدولة الثانية بعد إيرلندا حيث واجهت مصاعب كبيرة ضمن الانعكاسات الحادة التي حدثت بفعل الأزمة المالية 2008 وهذه الصعوبات كانت متعلقة بعدم القدرة على سداد الديون المتراكمة عليها التي و ضعت اليونان في حالة الإفلاس الوطني.

الفرع الثالث: قراءة في المؤشرات الاقتصادية الكلية لليونان

أولا : الاستهلاك في اليونان

جدول رقم (11): الاستهلاك في اليونان

2015	2014	2013	2012	2011	2010	نتاج محلي إجمالي 2012	يورو 2012	مليار	
-1.2	-1.6	-6.7	-9.1	-7.7	-6.2	73.7	142.8		الإستهلاك الخاص
-1.2	-4.0	-4.9	-4.2	-5.2	-8.7	17.8	34.4		الإستهلاك العام
0.3	-0.4	-0.8	1	3.1	4.7	////////	////		المؤشر المنسق لأسعار المستهلك

Source: European commission, European economic forecast, autumn, 2013, p: 61

من خلال قراءة الجدول رقم(11) نلاحظ أن الاستهلاك الخاص و العام خلال الفترة 2000-2010-2010 الى غاية 2014 لينخفض بنسبة مختلفة على التوالي : 6.7، -6.2، -9.1-7.7- و ذلك تزامن مع أزمة الديون السيادية التي أُلقت على الاقتصاد اليوناني و بعدها يرتفع في عام 2014 و 2015 النسبة على عكس الاستهلاك العام الذي كان منخفض طيلة هذه السنوات.

ثانيا: الاستثمار والادخار في اليونان

جدول رقم (12): الإستثمار والادخار في اليونان.

2015	2014	2013	2012	2011	2010	1994	نتاج محلي إجمالي 2012	مليار يورو 2012	
11.3	5.3	-5.9	-19.2	-19.6	-15	4.3	13.1	25.5	تكوين رأس المال الثابت
13	8.9	-2.1	-17.3	-18.1	-8.2	8.6	5.4	10.5	منها المعدات
-0.7	-1	-4.9	-5.5	-2.9	-1.3	0.1	////////	////////	معدل الإدخار الأسر

Source: European commission, European economic forecast, autumn, 2013, p: 61

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل الادخار في اليونان في فترة 1994-2015 في حالة ضعف و حيث سجلت 0.1 في فترة 1994 لتنتهز بعدها إلى -5.5 في سنة 2012 وهو شبه نفس التغيير في معدات في فترة 2010 2011 2012 2013 و بعدها تحسنت الأوضاع في فترة 2014-2015 حيث بلغ إلى 8.9 و 13.

ثالثاً: البطالة في اليونان

جدول رقم (13): البطالة في اليونان خلال فترة 1994-2014 الوحدة: %

2014	2013	2012	2011	2010	1994	
0.6	2.7	2.6	-5.6	-2.6	1.2	نسبة معدل البطالة
26	27	24.3	17.7	12.6	9.8	تعويضات العاملين
1.5	-7.2	-4.2	-3.4	-2.6	6.6	تكاليف وحدة العمل الإقتصاد
-1.5	-6.5	-6.2	-1.8	-0.1	4.8	حقيقي وحدة تكلفة العمالة

Source: European commission, European economic forecast, autumn, 2013, p: 61

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13): أن نسبة معدل البطالة خلال الفترة 1994 مستقر بنسبة 1.2% ومع بداية أزمة الديون السيادية نلاحظ ارتفاع في معدل البطالة بشكل كبير خلال فترة 2010-2011، وتتنخفض معدلات البطالة في اليونان خلال فترة 2012 - 2014 من 2.6% إلى 0.6%، فمن جهة تعويضات العمال تميزت بوجود القليل من الإستقرار في المعدلات الخاصة بالتعويضات لدى العاملين، وفيما يخص وحدة تكلفة العمالة تميزت بفترة متزايدة خلال بداية الأزمة اليونانية 2010 بعدم الإستقرار إلى غاية تدخل صندوق النقد الدولي.

رابعاً: الدين الإجمالي والتوازن العام

الجدول رقم (14): الدين الإجمالي والتوازن العام

2015	2014	2013	2012	2011	2010	1994	
0.2	-0.1	-0.4	-2.9	-9.8	-11	-8.3	صافي الإقراض - +
0.9	2.6	-7.5	-3.2	-5.2	-8.4	-7.0	توازن الميزانية المعدلة
-0.1	1	1.2	-1	-5.8	-8.9	-8.3	التوازن العام للهيكلة
-1.1	-2.0	-13.5	-9	-9.5	-10.7	-6.7	التوازن العام للحكومة
170.9	175.9	176.2	156.9	170.3	148.3	103.8	الدين الإجمالي العام

Source: European commission, European economic forecast, autumn, 2013, p: 61

من خلال بيانات وأرقام الجدول أعلاه نلاحظ أن الإقتصاد اليوناني انه عرف ارتفاع الدين العام، وايضا وجود تذبذب في الميزانية الهيكلية مع وجود إيجابيات توقع تحسن الوضع في 2014 و 2015 ولكن المشكل الكبير لإقتصاد اليوناني وما يواجهه مستقبلا من صعوبات في النمو بالإضافة إلى النسبة المرتفعة من الدين الإجمالي للحكومة العامة.

الجدول رقم: (15) النمو الفعلي و المتوقع للنتائج المحلي الإجمالي و الدين و الميزان الجاري باليونان(%)

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة النمو الفعلي للنتائج الإجمالي المحلي	-2.0	-4.0	-2.6	1.1	2.1	2.1	2.7
إجمالي الدين	115	133	145	149	149	146	140
ميزان الحساب الجاري	-8.6	-2.4	-0.9	1.0	3.1	5.9	6.0

Source: the international monetary fund 'world economic outlook darabas' September 2011.

Http:// www.imf.org externa l/pubs / ft / weo 2011 02 weodata / index as. Le 19/04/2019.

المطلب الثالث: آثار أزمة الديون السيادية في اليونان على منطقة اليورو

لقد أثرت أزمة الديون السيادية في اليونان بشكل كبير على دول منطقة اليورو الإقتصاد الأوروبي بصفة عامة، لذا سنحاول من خلال هذا المطلب الوقوف على أهم انعكاسات التي خلقت الأزمة⁽¹⁾ :

✓ تسببت أزمة الديون السيادية في تراجع معدلات النمو في جميع دول منطقة اليورو، فقد إنكمش النشاط الإقتصادي سنة 2013 بنسبة 0,5% من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة؛

✓ استمرار وزيادة نسبة الدين العام فإن عددا من الدول كانت لديها نسبة الدين العام مرتفعة و خطيرة تجاوزت ضعف النسبة المتفق عليها حيث قاربت 170% سنة 2011 في اليونان، إذ أن برنامج التقشف الحالي لم يكفي للاستقرار نسبة الدين حيث كان إجمالي الدين العام في منطقة اليورو ككل 93% من الناتج المحلي الإجمالي؛

✓ حدوث اضطراب عظيم في الأسواق المالية التي من الممكن أن تستجيب على نحو أسوأ مما يتوقعه المراقبون، حيث ستزداد في هذه الحالة الشكوك حول احتمالية انهيار الدول الأخرى المضطربة حاليا.مثل البرتغال وإسبانيا؛

(1) مناصرة أنوار، انعكاسات أزمة اليونان على دول منطقة اليورو، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التسير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016 2017، ص 119 .

- ✓ أدت أزمة الديون السيادية إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى 11,9% في منطقة اليورو 10,8% بالنسبة للإتحاد الأوروبي في كل سنة 2003، وذلك بسبب دخول الاقتصاد في مرحلة ركود اقتصادي، وارتفعت عدد الشركات المفلسة ونقص الطلب على السلع و الخدمات الأوروبية. كما تعتبر اليونان من الدول التي حققت أعلى معدلات بطالة حيث وصلت 27% سنة 2013 وبلغ عدد العاطلين عن العمل 26,521 مليون في مارس 2013؛
- ✓ انخفاض حجم التجارة الدولية بسبب تراجع مستويات النشاط الاقتصادي وانخفاض حركات الواردات إلى دول منطقة اليورو، مما يشكل خطر بالغاً على الدول المصدرة؛
- ✓ أغلب ديون اليونان والبرتغال وإسبانيا وإيرلندا تعود إلى بنوك ألمانية وفرنسية وهذا ما يجعل هذه الدول الغنية قلقة بشأن انتقال العدوى إلى أسواقها.
- من هنا نستخلص أن أزمة الديون السيادية التي شهدتها اليونان من أشد الأزمات التي هددت ولا زالت تهدد كيان الإتحاد الأوروبي والتي تسببت في زعزعة جميع الوحدات النقدية والمالية ومن هنا اعتبرت الأزمة الأعنف والأخطر منذ بداية التعامل بعملة الأورو في أوروبا.

خلاصة الفصل:

نستخلص من خلال هذا الفصل أن الأزمات المالية تعتبر من بين الظواهر الإقتصادية القديمة التي عرفت تزايداً في الآونة الأخيرة وتوسعا في نطاقها من الثمانيات القرن العشرين، وعلى هذا الأساس تعددت مفاهيمها وأشكالها وأنواعها وأهم خصائصها ومن خلالها تتسم تلك الأزمات بدرجة من الترابط والتتابع فيما بينها.

وقد شهد العالم والاقتصاد العالمي مجموعة من الأزمات المالية ولعل أهم الأزمات المالية هي أزمة الكساد الكبير 1929 وأزمة النمرور الآسيوية، وأزمة المالية العالمية 2008 وشهدت في سنوات الأخيرة أزمة اليونانية التي تعتبر من أعنف الأزمات التي ضربت الإتحاد الأوروبي وأغلب هذه الأزمات المالية كشفت وفضحت الخلل وهشاشة الأنظمة المالية.

تعاقبت العديد من الأزمات المالية على مختلف الأنظمة خصوصا في عالمنا الحالي، وفي ظل سيادة الليبرالية الجديدة و ساعدت التكنولوجيا التي ساهمت في سرعة حركة الأسواق المالية متجاوز بذلك الحدود، وأن الأزمات التي حدثت في العقود الأخيرة جاءت بسبب الانفتاح وتكامل الأسواق.

الفصل الثالث: إصلاحات صندوق النقد الدولي في ظل الأزمات المالية 1997-2008- وأزمة الديون السيادية اليونانية

المبحث الأول: تدخل صندوق النقد الدولي والسياسات الحكومية المقترحة

للحد من أزمة جنوب شرق آسيا 1997

المبحث الثاني: تدابير وآليات صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمة المالية

العالمية 2008

المبحث الثالث: إجراءات صندوق النقد الدولي والإتحاد الأوروبي

لمعالجة أزمة الديون السيادية اليونانية

المبحث الرابع: تقييم تطور صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمات المالية

على ضوء الإصلاحات في آليات عمله

تمهيد:

يعتبر صندوق النقد الدولي مؤسسة ذات طابع اقتصادي وسياسي انشأت لحماية النظام الاقتصادي العالمي من الأزمات التي تضرب بالاقتصاد العالمي ومعالجة الاختلالات الهيكلية للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي ، من خلال تقديم إصلاحات تتمثل هذه الإصلاحات في تقديم المساعدات المالية والمساعدات الفنية والمشاورات للدول التي تعاني من أزمة مالية، كان لصندوق النقد الدولي إصلاحات قدمها للدول التي تعاني من الأزمات المالية ولعل تلك الإصلاحات هي الإصلاحات التي قدمها صندوق النقد الدولي في أزمة جنوب شرق آسيا 1997 وكذلك والأزمة المالية العالمية 2008 وكذلك أزمة الديون السيادية اليونانية سنة 2010 كل هذه الإصلاحات والمساعدات التي قدمها صندوق النقد الدولي لم تكن نتائجها بالشكل المرغوب فيها مما أدى بالصندوق إلى إجراء إصلاحات داخل الصندوق أهمها إصلاح عملية الإقراض وإنشاء صناديق إستثمارية وهو ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث هي:

المبحث الأول: تدخل صندوق النقد الدولي والسياسات الحكومية المقترحة للحد من أزمة جنوب شرق آسيا 1997

المبحث الثاني: تدابير وآليات صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمة المالية العالمية 2008

المبحث الثالث: إجراءات صندوق النقد الدولي والإتحاد الأوروبي لمعالجة أزمة الديون السيادية اليونانية

المبحث الرابع: تقييم تطور صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمات المالية على ضوء الإصلاحات في آليات عمله

المبحث الأول: تدخل صندوق النقد الدولي والسياسات الحكومية المقترحة للحد من أزمة جنوب شرق آسيا 1997

المطلب الأول: خطة إنقاذ تايلاند

بعض ظهور الأزمة الآسيوية في تايلاند في عام 1997 في إطار سلسلة من الهجمات المضاربة الخطيرة على نحو متزايد على العملة المحلية "باهت" ما أدى إلى فقدان الثقة في الأسواق و الإقتصاد ككل⁽¹⁾.

هذا ما أدى بتايلاند إلى لجوءها لصندوق النقد الدولي الذي وافق مجلسه التنفيذي في 20 اوت 1997 على تقديم الدعم المالي لتايلاند يصل الى 2,9 مليار من حقوق السحب الخاصة أي حوالي 4 مليار دولار أمريكي على مدى فترة 34 شهرا، وجاءت مجموعة كاملة من المساعدات الثنائية و المتعددة الأطراف الى تايلاند وبلغت 17,2 مليار دولار أمريكي استفادة تايلاند من مبلغ 14,1 مليار دولار من هذا المبلغ قبل أن تعلن في سبتمبر 1999 أنها لا تخطط للاستفادة من الأرصدة المتبقية في ظل تحسن الوضع الإقتصادي. وشملت الحزمة بالإضافة إلى تعهدات صندوق النقد الدولي تعهدات أخرى متعددة و ثنائية كالتالي⁽²⁾ :



- ✓ قروض تصل إلى 1,5 مليار دولار من البنك الدولي؛
- ✓ قروض تصل الى 1.2 مليار دولار من البنك الآسيوي للتنمية؛
- ✓ ائتمان بـ 4 مليارات دولار من بنك التصدير و الإستيراد؛
- ✓ اعتمادات بـ 1 مليار دولار من بنك التصدير و الاستيراد في اليابان؛
- ✓ اعتمادات 0,5 مليار دولار كن اندونيسيا و كوريا (لكن كوريا تراجع في وقت لاحق).

في المراحل الأولى من البرامج المقترحة للخروج من الأزمة لجأت السلطات التايلاندية لجاءت إلى تكييف السياسات النقدية عن طريق تبني نظام صرف مرن يسمح للعملة المحلية الباهت بالتعويم.

أما في ما يخص السياسة المالية فقد تم سن تخفيضات في الميزانية لتحرير موارد للمساعدة في تمويل إعادة الهيكلة ودعم التحسن في موقف الحساب الجاري.

⁽¹⁾ **Recovery from the Asian Crisis and the Role of the IMF**, IMF Staff, June 2000, p3.

<https://www.imf.org/external/np/exr/ib/2000/062300.htm> 02-06-2019.

⁽²⁾ Dick K. Nanto **THE 1997 198 ASIAN FINANCIAL CRISIS**.CRC Report .February 6 .1998. p 9.

<http://www.imf.org/external/np/exr/ib/2000/062300.htm> 02-06-2019.

كما ركز البرنامج على تعزيز وإعادة هيكلة المؤسسات المالية المتعثرة و إتضح ذلك من خلال إغلاق 56 من شركات التمويل المفلسة، والعمل على تعزيز دور قطاع الخاص في الاقتصاد التايلاندي والسعي لجذب رأس المال الاجنبي من خلال التدابير والإصلاحات الاخرى⁽¹⁾.

وضع صندوق النقد الدولي ايضا شروطا معينة على تايلاند تضمنت التزام البلد الحفاظ على إحتياطيات النقد الأجنبي عند 23 مليار دولار في عام 1997 و 25 مليار دولار في عام 1998 وخفض عجز في العجز الجاري الى حوالي 5 من الناتج المحلي الاجمالي في عام 1997 والى 3 من الناتج المحلي الاجمالي في عام 1998 وتظهر الميزانية فائض يساوي 1 من ناتجها المحلي الإجمالي في 1998⁽²⁾.

سرعة إنتشار الأزمة الآسيوية في أواخر 1997 و الانكماش الاقتصادي الحاد ركزت السياسة النقدية على دعم إستقرار سعر الصرف وتعزيز الانتعاش الاقتصادي و من جهة أخرى خفضت السلطة التايلاندية أسعار الفائدة.

وبحلول سبتمبر عام 1999 وصلت أسواق سوق المال إلى أدنى مستوياتها في أكثر من عقد وتحولت السياسة المالية في مواجهة التباطؤ الاقتصادي في حين الهدف الأول هو تحقيق فائض بميزانية الحكومة يساوي 1%

ظلت إعادة هيكلة القطاع المالي في منطقة السياسة الرئيسية في جميع أنحاء البرنامج التايلندي في المراحل المبكرة ركز هذا البرامج على تصفية الشركات المالية و تدخل الحكومة في إضعاف البنوك المالية وإعادة رسملة النظام المصرفي.

حيث تدرج سعر الصرف "الباهت" مقابل الدولار في إنخفاض بداية من جويلية 1997 عندما قدر سعر الصرف الشهري للباهت بي 0,0189 دولار للباهت حيث وصل إلى أدنى قيمة له خلال تلك الأزمة في جانفي 1998 عندما وصل سعر الباهت إلى 0,0189 دولار.

⁽¹⁾ Narisa Laplamwani ,**A Good Look at the thai financial Crisis in 1997-1998** ; p5
http/ www.columbia.edu cu thai html financier97_98.html 03-06-2019.

⁽²⁾ Dick k.Nanto, **op ci, t** p10.

الجدول رقم (16): المؤشرات الاقتصادية لتايلاند للفترة ما بين: (1996) (2000)

2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	
6,14	3,44	4,45	-4,57	-7,63	-2,75	5,65	معدل النمو %
0,69	1,62	1,59	0,83	7,99	5,62	5,80	التضخم %
1,79	2,59	2,4	3	3,40	0,89	1,10	البطالة %
5,00	9,31	12,42	12,24	14,24	3,02	14,69	رصيد حساب الجاري
51,36	59,80	66,07	81,22	97,15	74,64	63,42	نسبة رصيد إجمالي الناتج
23,24	25,38	16,27	21,79	18,41	15,5	38,46	احتياطات الصرف الأجنبي (مليار دولار)

المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على بيانات البنك العالمي

[Http:// data. albankaldawli.org / indicator](http://data.albankaldawli.org/indicator)

من خلال ذلك الجدول نلاحظ وجود معدل سلبي للنمو في سنتي 1997 و 1998 قدر بـ (-2.75%) و (-7.63%) على التوالي لكن عرف بعد ذلك تعافي بداية سنة 1999 عندما قدر بي 4.75% و من جهة أخرى مؤشر التضخم سجل زيادة في بداية الازمة ليصل إلى 7,99% سنة 1998 بعدها سجل إنخفاض في سنة 1999 بفضل الإصلاحات والمساعدات التي قدمها صندوق النقد الدولي ليسجل نسبة 0.83% نفس الشيء بالنسبة لمؤشر البطالة هو نفسه عرف زيادة في بداية الازمة ليسجل أكبر نسبة له سنة 1998 بلغت 3.40% ليسجل بعدها تدبب أما نسبة الرصيد الإجمالي ورصيد الحساب الجاري فقد عرفا تدبب في نسبتها بالزيادة أحياناً وبالانقاص أحياناً أخرى ، أما إحتياطات الصرف الأجنبي فقد سجلت إنخفاض بنسبة 50% من سنة 1996 إلى سنة 1997 لتعرف بعد ذلك زيادة وإنخفاض متعادلين من خلال هذا الجدول نلاحظ أن المؤشرات الاقتصادية تتحسن بفضل الإصلاحات والمساعدات المالية والفنية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي وسرعان ما تعاود الإنخفاض بعد مرور وقت زمني قصير من الإصلاحات ، إذن نستنتج أن إصلاحات الصندوق لفترة زمنية قصيرة فقط .

المطلب الثاني: خطة انقاذ كوريا الجنوبية

كوريا الجنوبية هي الأخرى لم تنجو من عدوة أزمة جنوب شرق آسيا سنة 1997 لتقوم حكومة كوريا الجنوبية بطلب مجموعة من الإصلاحات والمساعدات المالية والفنية من طرف صندوق النقد الدولي، ليعلن صندوق النقد الدولي حزمة الدعم لكوريا الجنوبية في سيول يوم 3 ديسمبر 1997 وتمت الموافقة عليها رسمياً من قبل الهيئة التنفيذية لصندوق في اليوم التالي، حيث قدم صندوق النقد الدولي دعماً مالياً لكوريا الجنوبية قدره 57.4 مليار دولار وذلك من خلال من مجموعة من الشروط والإجراءات هي:

- ✓ احتياطات عالمية لأكثر من شهرين من الواردات في نهاية 1997؛
- ✓ تخفيض العجز في الحساب الجاري بما يعادل 5 مليار دولار ما بين 1998/1999؛
- ✓ إعادة هيكلة النظام الحالي في كوريا بصورة كاملة و دعمه كي يصبح الاقتصاد سليماً و أكثر شفافية و كفاءة⁽¹⁾؛
- ✓ الاعتراف بان النمو الاقتصادي من (حيث الناتج المحلي الإجمالي لعام 1998) من المرجح أن ينخفض من 6% إلى حوالي 3%؛
- ✓ استبدال ضمان الحكومة للودائع المصرفية ببنياية عام 2000 مع نظام التأمين على الودائع العادية، الإفصاح النصف السنوي للقروض المتعثرة كفاية رأس المال؛
- ✓ السماح لشركات المصرفية والأوراق المالية الأجنبية إلى إنشاء شركات تابعة في كوريا بحلول منتصف 1998 .

بالإضافة إلى ذلك، توصلت كوريا إلى اتفاق مع البنوك الأجنبية في أوائل عام 1998 لتمديد استحقاقات المطالبات على المدى، القصير على بنوكها لتجنب الإفلاس⁽²⁾.

(1) BIT, Une mondialisation juste, **Créer des opportunités pour tous**, Genève, 2004

(2) Francisco García-Blanch, **The Financial Crises in East Asia: The Cases of Japan, China, South Korea and Southeast Asia, PART III, The Case of South Korea**, Complutense Institute for International Studies, Complutense University of Madrid, Spain, October 1998, p4. <http://www.ucm.es/info/icei> 10-06-2019.

الجدول رقم (17): المؤشرات الإقتصادية لكوريا الجنوبية للفترة الممتدة ما بين (1996-2002)

2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	
7.43	4.52	8.83	10.73	-5.71	5.76	7.18	معدل النمو %
2.76	4.06	2.26	0.81	7.51	4.44	4.92	التضخم %
3.29	4	4.4	6.3	7	2.59	2	البطالة %
4.69	2.7	10.44	21.60	40.05	10.28	23.23	رصيد حساب الجاري
121.49	102.27	90.25	74.11	52.09	20.46	34.15	احتياطات الصرف الأجنبي (مليار - دولار)

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على بيانات البنك العالمي

[Http:// data.albankaldawli.org/indicator](http://data.albankaldawli.org/indicator)

من خلال الجدول نلاحظ ان كوريا شهدت تدهور مختلف قليلا أو تدهور متأخر قليلا عن تايلاند حيث سجلت نسبة معدل النمو سنة 10.73 سنة 1999 ومن جهة أخرى سجلت معدلات البطالة انخفاضا خلال سنتي 2000 حتى سنة 2002 عكس سنة 1999، ونفسها بنسبة للبطالة خلال الفترة 2000 - 2002 حيث بلغت 4.4 و 4 و 3.29 مقارنة بسنة 1998 حيث بلغت الحد الأقصى 7 %

المطلب الثالث : خطة انقاذ اندونيسيا

كان تعويم "الباهت" التايلاندي في يوليو 1997 سرعان ما زاد من الضغوط على الروبية الاندونيسية مما ادى الى تدهور و الضعف الهيكلي في القطاع المالي في إندونيسيا والمخزون الكبير للديون الخارجية قصيرة الأجل في الشكوك حول قدرة الحكومة على الدفاع عن ربط العملة. بعد فترة وجيزة من توسيع نطاق التدخل ومن خلال ذلك تم تعويم الروبية ، وفي أوائل أكتوبر انخفضت بنسبة 30 في المائة في 5 تشرين الثاني نوفمبر 1997 ، توجهت السلطات في ترتيب إحتياطي مدته ثلاث سنوات مع صندوق النقد الدولي

بقيمة 10 مليارات دولار ، وزاد بحوالي 1.4 مليار دولار في يوليو 1998. كما تعهدت مؤسسات متعددة الأطراف أخرى بتقديم مبالغ كبيرة قدرت بـ 8 ملايين دولار ومن المانحين الثنائيين 18 مليار دولار ما يسمى "خط الدفاع الثاني" والذي يشمل مايلي (1):

- ✓ المساعدة التقنية والقروض من البنوك الدولي 4.5 مليار دولار؛
- ✓ المساعدة التقنية وقروض من بنك التنمية الآسيوي بمبلغ 5.3 مليار دولار ؛
- ✓ المساعدة التقنية 5 مليار من احتياطات الطوارئ في إندونيسيا؛
- ✓ الظروف الخارجية المعاكسة غير متوقعة تخلق الحاجة الى طلب على الموارد الخارجية وموارد المتاحة من طرف الصندوق النقد الدولي. ومن بينها:
- ✓ اليابان مليار دولار؛
- ✓ سنغافورة هي أيضا 5.0 مليار دولار؛
- ✓ الولايات المتحدة من جهة اخرى 3.0 مليار دولار؛
- ✓ 1.0 مليار من قبل استراليا وماليزيا و الصين و هونغ كونغ؛
- ✓ ومن جهة أخرى كان مطلوبا من اندونيسيا لإعادة هيكلة بعض البنوك وتفكيك احتكار شبه الحكومي على جميع السلع باستثناء الأرز وقطع الدعم على الوقود وزيادة اسعار الكهرباء وأيضا خصخصة وإصلاح مؤسسات الدولة.

على الرغم من بداية الاستقرار النسبي للعملة الاندونيسية بدأ السوق يتعكر مرة أخرى، في ديسمبر 1997 و جانفي 1998 ،بعد أن قامت اندونيسيا بسحب الاعتماد من طرف 16 بنك في نوفمبر بسبب تقصير في تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي الى جانب الاضطرابات الاجتماعية والسياسة الخطيرة ، والتي وصلت ذروتها مما أدى إلى سقوط الرئيس "سوهارتو" في ماي 1998.

في ظل هذه الإنجازات الهشة وغير المكتملة، تفاوضت الحكومة المنتخبة حديثاً مع صندوق النقد الدولي على ترتيب جديد مدته ثلاث سنوات لحوالي 5 مليارات دولار ، وافق عليه المجلس التنفيذي للصندوق في فبراير 2000 يسعى إطار الاقتصاد الكلي إلى استعادة معدل نمو سنوي في حدود 5 إلى 6 في المائة

(1) سلامة خالد، اثر العولمة المالية على اقتصاديات بلدان الناشئة في ظل الأزمات المالية، دراسة حالة بلدان جنوب شرق

آسيا 1997 و أزمة المالية العالمية 2008، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص : مالية دولية، 2014-2015، ص 132.

بحلول عام 2002 ، مع هدف التضخم السنوي أقل من 5 في المائة تم إنشاء لجنة سياسات القطاع المالي بتفويض لتوفير القيادة والتوجيه في إعادة هيكلة البنوك والمؤسسات الهدف الرئيسي في جهود إعادة هيكلة البنوك هو رسملة جميع البنوك ، بما في ذلك من خلال توفير الأموال العامة، إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة 8 في المائة بحلول نهاية عام 2001 كشرط مسبق للاستبدال نظام الضمان الشامل بتأمين الودائع الممولة ذاتياً. تشمل الأهداف الأخرى ما يلي: تعزيز الجهود لإعادة هيكلة بنوك الدولة ، وضمان حوكمة وإشراف أفضل على النظام المصرفي ووكالة تقييد البنوك الإندونيسية (IBRA) وتعميق أسواق السندات والأسهم ، وتعزيز جهود استرداد الأصول. وضعت الحكومة إستراتيجية جديدة لإعطاء زخم جديد لإعادة هيكلة الشركات وإجراءات مكافحة الفساد في القضاء.⁽¹⁾

الجدول رقم (18) : المؤشرات الاقتصادية لاندونيسيا للفترة الممتدة من 1996-2002

2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	
4.49	3.64	4.92	0.79	-13.12	4.69	7.64	معدل النمو %
11.87	11.50	3.72	20.48	58.38	6.22	7.96	معدل التضخم %
9.10	8.10	6.09	6.3	5.5	4.69	4	معدل البطالة %
7.82	6.90	7.99	5.78	4.09	4.88	7.66	رصيد الحساب الجاري
74.32	92.28	95.28	117.35	168.17	65.08	58.29	نسبة رصيد إجمالي الديون الى الناتج القومي
25.14	23.86	22.76	3.62	32.26	30.32	37.14	معدل خدمة الديون
32.03	28.10	29.35	27.35	23.60	17.48	19.39	احتياطات الصرف الأجنبية

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على بيانات البنك العالمي. <http://data.albankaldawli.org/indicator>

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة النمو في سنة 1996 كان مقدر بها 7.64% ليتراجع بشكل حاد و يسجل ادنى معدل نمو ساب يقدر 13.12%- سنة 1998 ليعرف انتعاش ملحوظ من سنة 1999- 2002 اما نسبة التضخم فشهد ارتفاع عالي جدا في سنة 1998 حيث بلغ 58.38% أثناء بداية الازمة وبعدها شهد تراجع في سنة 1999 - 2002.

(1) <https://www.imf.org/external/np/exr/ib/2000/062300.htm> 10-06-2019.

أما البطالة عرفت تزايد مستمر من سنة 1996 بنسبة 4 % لتصل إلى نسبة 9.10 % سنة 2002،
أما رصيد الحساب الجاري سجل تذبذب خلال الفترة الممتدة 1996-2002.

أما نسبة الدين الاجمالي بالنسبة للناتج القومي سجلت ارتفاع كبير من سنة 1996 حيث بلغت
58.29 % لتسجل اعلى نسبة لها سنة 1998 بلغت 168.17 % لتسجل بعدها انخفاض من سنة 1999
الى غاية سنة 2000.

وبالنسبة لخدمة الديون سجلت انخفاض كبير من 1996 لتصل 2000-2002 دل قدر ب 3.62 %
سنة 1999 لتعاود تسجيل ارتفاع متزايد من سنة 2000-2002.

وفيما يخص احتياطات الصرف الأجنبي سجلت ارتفاع ملحوظ من سنة 1996 الي 2002.

المطلب الرابع: خطة إنقاذ الفلبين

لم تسلم الفلبين من عدوة الازمة المالية الاسيوية مند منتصف سنة 1997 حيث كانت تجارهم في
احتواء الازمة مختلفة مقارنة بخطط البلدان الأخرى.
استفاد الفلبين من صندوق النقد الدولي عن طريق برنامج تمديد تسهيل الصندوق في جويلية 1997
وكان المبلغ الاجمالي ممنوح للفلبين هو 1037 مليون دولار أي اقل بكثير من المبالغ الممنوحة للبلدان
الأخرى وجاء هذا التمديد ردا على أثار الاضطراب في سوق رأس المال الإقليمي وتعويم "الباهت" في 2
جويلية⁽¹⁾.

شرعت الفلبين في برنامج ناجح دعمه صندوق النقد الدولي للتكيف الإقتصاد الكلي والاصلاحات في
أواخر الثمانينات والتسعينات ، الذي يبدو انه ساهم في تجاوز الأزمة بتكلفة أقل من حيث فقدان الإنتاج،
والبطالة حيث عملت الفلبين على تكيف سياستها من خلال تعويم البيزو ووضع سياسة نقدية.

⁽¹⁾David Richardson, **Asian Financial crisis Economics**, Commerce and Industrial Relations Group, 29 June 1998 p 8.

[Http //www.aph.gov.au / about-parliament/parliamentary-departments/parliamentary-library/publications-archive/cib/cib9798](http://www.aph.gov.au/about-parliament/parliamentary-departments/parliamentary-library/publications-archive/cib/cib9798) 10-06-2019.

المبحث الثاني: تدابير وآليات صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمة المالية العالمية 2008

من خلال النظر والتمعن في شدة الأزمة المالية العالمية 2008 تعد الأزمة المالية اختبار حقيقيا لصندوق النقد الدولي، بدأت الأزمة من أمريكا الى باقي دول العالم خاصة الدول الأوروبية ويؤكد صندوق النقد الدولي على انه على استعداد لتقديم مجموعة من الإصلاحات والآليات تحت تصرف الدول التي تواجه أزمات حادة حيث ان صندوق النقد الدولي يعمل على تخفيف من مشاكل و حدة الأزمة.

المطلب الأول: موقف صندوق النقد الدولي من الأزمة المالية

في نظر البعض يرى أن الأزمة الاقتصادية هي أزمة بدأت في القطاع العقاري الأمريكي ولكن من وجهة نظر الصندوق النقد الدولي تختلف .

بحسب نظر الصندوق النقد الدولي في تقرير الصادر عقب أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة فحاجة البنوك الان هو وجود نظام مالي قوي كما يمكن لاتفاقية بازل 2" أن تلعب دورا مهما في معالجة الاختلالات و مع مخاطر عملية التوريق، وهناك العديد من البلدان لم تكن متبعة لإطار" بازل 2" عند حدوث الأزمة المالية العالمية.

المطلب الثاني: آليات صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية العالمية

لفهم دور صندوق النقد الدولي إتجاه الأزمة المالية لابد من معرفة الكيفية التي يعتمدها في استخدام الآليات و الأدوات لتقديم المساعدات للدول الاعضاء.

الفرع الأول: تحديث التسهيلات والمساعدات التمويلية

قام صندوق النقد الدولي بمجموعة من الإصلاحات لتحديث عملياته التمويلية والتسهيلات والمساعدات إتجاه الدول لمساعدتها على مواجهة الأزمات، ولعل أهم هذه الإصلاحات ما كانت بعد أزمة 2008 وسوف نذكرها فيما يلي:

1- التسهيل الائتماني الممدد: استحداث هذا التسهيل اعتمادا على الصندوق الائتماني للنمو والحد من

الفقر يجعل الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق أكثر مرونة ، بما في ذلك احتياجاتها في وقت الأزمات يأتي هذا التسهيل خلفا لتسهيل النمو والحد من الفقر لتقديم الدعم متوسط الأجل للبلدان منخفضة الدخل تقدم الدعم لفترة ثلاث سنوات قابلة للتمديد بما لا يتجاوز عامين إضافيين يبلغ مجموع الموارد التي يمكن الحصول عليها من الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر على سبيل التمويل

الميسر بنسبة 100% من حصة العضوية سنويا بحد أقصى إجمالي بنسبة 300% من الحصة ومن جهة أخرى لا تحصل فوائد التمويل بموجب التسهيل الائتماني و تبلغ مدة السداد خمس سنوات ونصف ويراجع الصندوق كل عامين مستوى اسعار الفائدة على جميع التسهيلات الإقراض⁽¹⁾.

2-التسهيل الاستعداد الائتماني: يتيح هذا التسهيل المساعدة المالية للبلدان المنخفضة الدخل التي تحتاج الى التمويل القصير الاجل واستحدث هذا التسهيل اعتمادا على الصندوق الاستثنائي للنمو و الحد من الفقر يحل محل عنصر الموارد المرتفعة في عملية تسهيل مواجهة الصدمات ويقدم الدعم في طائفة أوسع من الظروف و ايضا حصول على قدر أكبر من الموارد بفائدة اقل ، وتتراوح مدة اتفاق التسهيل بين 12 و 24 شهرا يبلغ سعر الفائدة على التسهيل 0.25% ، ويمنح تسهيل الاستعداد الائتماني خلال فترة 04 سنوات وأجل استحقاق النهائي 08 سنوات⁽²⁾.

3- التسهيل الائتماني السريع : يأتي هذا التسهيل في خطوة لتبسيط المساعدات العاجلة التي يقدمها صندوق النقد الدولي، ويمكن استخدامه في مجموعة من الظروف الطارئة يحل محل عنصر الموارد المرتفعة في تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية لمواجهة الكوارث الطبيعية ، ويقدم التمويل في ظل هذا التسهيل فترة تقدر بـ 5.5 سنة و أجل استحقاق مدته 10 سنوات⁽³⁾.

4- اتفاقات الإستعداد الائتماني : يعمل اتفاق الاستعداد الائتماني للصندوق بسرعة الاستجابة لاحتياجات البلدان ودعم السياسات المصممة كي تساعد البلدان على الخروج من الأزمات، وهناك مرونة في تحديد المدة عادة ما تتراوح بين 12 و 24 شهرا ولا تتجاوز 32 شهرا ، ويستحق سداد الموارد المقترضة في غضون 3.25 الى 5 سنوات من صرفها اي كل مبلغ منصرف يتم سداه في ثمان اقساط مستوية ربع سنوية ويرتبط سعر الإقراض بسعر الفائدة الذي حدده صندوق⁽⁴⁾.

(1) تفاحة بودادي و خديجة بوداب، مرجع سابق ذكره ، ص 131-132

(2) مرجع نفسه، ص132

(3) صندوق النقد الدولي، الإقراض من الصندوق النقد الدولي، صحيفة وقائع، 30 أبريل 2016، ص 4 متاح على الموقع:

<https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/pdf/howlenda.pdf>

(4) **International Monetary Fund IMF stand by arrangement factsheet**, April 10, 2015 pp , 2 .3 sure:

<http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/scfa.pdf> le 10-06-2019.

الفرع الثاني: المساعدات الفنية المقدمة من الصندوق للدول الاعضاء في مواجهة الازمة

أدلى المدير العام لصندوق النقد الدولي " دومنيك ستراوس " في 8 سبتمبر 2008 بتصريح مدح فيه الخطة الأمريكية لمواجهة الأزمة التي أصابت مؤسسات الرهن العقاري، معتبرا أن الخطة الاقتصادية الأمريكية ستساعد دعم سوق الرهن العقاري .

أصدر مدير عام للصندوق في 19 اكتوبر 2008 بيانا حول الاوضاع في كوريا الجنوبية قال فيه أن الصندوق يرحب بالإجراءات التي أعلنت عنها الحكومة الكورية لمواجهة الضغوطات المالية على كوريا، وتحديدًا إعلان كوريا نيتها ضمان التزامات المصارف الخارجية ويساعد في تخفيف ضغوطات التمويل المحلية بالدولار (1) .

قامت بعثة من خبراء صندوق النقد الدولي خلال 29 فيفري 2009 بزيارة لكندا لإجراء مشاورات حول الأوضاع الاقتصادية للبلاد، وفي ختام الزيارة صرح رئيس البعثة السيد "كارلوس" كريمير " بأن التدهور السريع في البيئة الاقتصادية الخارجية لكندا يتأثر بسبب علاقتها الخارجية القوية حيث انخفضت صادراتها وإنتاجها المحلي.

أما سنة 2010 كانت البلدان منخفضة الدخل في إفريقيا وآسيا هي محور تركيز بعثات التواصل الخارجي الموفدة من الصندوق وكان موضوعها المتكرر هو افضل السبل التي يمكن ان ينتجها الصندوق في تقديم الدعم للبلدان الأعضاء المنخفضة الدخل حيث قام المدير صندوق السيد دومنيك بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار حيث رد على أفضل السبل التي يمكن أن يتخذها الصندوق لمساعدة البلدان (2).

(1) بيان صحفي ، رقم 202/08، تصريح مدير عام الصندوق دومنيك ستراوس بشأن الخطة الأمريكية الاقتصادية لمواجهة الازمة،

الصادر عن صندوق النقد الدولي 7 سبتمبر 2008، ص 3 من الرابط الإلكتروني
www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2008new/20208Ba.pdf 10-06-2019.

(2) دعم التعافي العالمي المتوازن، التقرير السنوي 2010، ص 44 تحت الرابط:

<https://www.imf.org> le 10-06-2019.

المطلب الثاني: إصلاح عملية الاقتراض و زيادة موارد صندوق النقد الدولي

قام صندوق النقد الدولي بإعادة سياسته الإقراضية الناتجة عن عدم التناسب مع الوسائل الإقراضية المتوفرة لديه مع احتياجات دول الاعضاء حيث تتميز وسائل الإقراض التقليدية بالشرطية والنمو.

الفرع الأول: إصلاح عملية الاقتراض

اعتبر صندوق النقد الدولي أن توفير السيولة الكافية لدول الأعضاء لتجاوز اثار ومخلفات الأزمة المالية ومساعدتها على استعداد معدلات النمو، قابلة لاستمرار خاصة في تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي بنسبة تتراوح بين 0.5% و 1% عام 2009 حيث يتطلب تعزيز طاقة الإقراض وإقرار عملية إصلاح شاملة لآلية الإقراض وتقوم على زيادة حجم القروض وترشيد شرطية منحها وعليه كانت أهم عناصر الإصلاح مايلي :

1- **تحديث الشرطية** : يقوم صندوق النقد بوضع مجموعة من الشروط الهيكلية على القروض الممنوحة للدول الاعضاء حددها تقرير المكتب المستقل اكثر من 17 شرطا حتى 2004 ولهذا يهدف صندوق النقد الدولي في تركيز على الشروط المرتبطة بصرف قروضه مع مختلف درجات القوة التي تميز سياسات البلدان الاعضاء حيث سبق توجيه انتقادات للصندوق يدعو أنه يبالغ في فرض شروط لا تركز بالقدر على الأهداف وسيتحقق هذا التحديث بالاعتماد على معايير الأهلية (الشرطية المسبقة) ، بدلا من الاعتماد على الشرطية التقليدية⁽¹⁾.

2- **استحداث خط الائتمان المرن**: أعلن صندوق النقد الدولي في 24 مارس 2009 عن إلغاء تسهيل التمويلي للسيولة قصيرة الأجل وتعويضه بخط ائتمان مرن كإشتراط حد أقصى للاستفادة من الموارد، قصيرة الأجل المحددة السداد كما يستمد خط الائتمان المرنة الأزمة من العناصر التالية⁽²⁾:

✓ طمأنة البلدان المستوفية للشروط الى امكانية الحصول على موارد كبيرة من الصندوق على فور دون الخضوع لشروط لاحقة؛

(1) محمد امين وليد طالب ، **إنعكسات الأزمة المالية العالمية 2008**، على سياسات صندوق النقد الدولي ، مجلة الإقتصاد والمجتمع، العدد6، ام البواقي ، الجزائر ، جامعة العربي بن مهيدي، 2010، ص242.

(2) صندوق النقد الدولي ، **صندوق النقد الدولي يجري اصلاحا شاملا لنظام الإقراض** ، بيان صحفي رقم 85/09 للنشر الفوري، 24 مارس 2009 متاح على الموقع:

- ✓ أنه خط ائتمان متجدد يمكن الاستفادة منه في البداية لمدة 6 أشهر أو 12 شهرا مع مراجعة حالة الأهلية بعد 6 أشهر؛
- ✓ عدم وجود حد أقصى صارم للاستفادة من موارد الصندوق، على أن يتم تقييم هذه الاستفادة في كل حالة على حدى؛
- ✓ مرونة السحب في أي وقت من موارد خط الائتمان او مرونة استخدامه كأداة وقائية؛
- ✓ انه يقترن بفترة سداد اطول من 3.25 سنة إلى 5 سنوات ، مقارنة بحد أقصى لفترة تجديد الذي يبلغ 9 أشهر في حالة التسهيل التمويل للسيولة قصيرة الأجل.

3- دعم اتفاقات الاستعداد الائتمانية: تقدم اصلاحات اتفاقات الاستعداد الائتماني قدرا من المرونة في إقراض البلدان التي قد لا تكون مؤهلة لاستفادة من خط الائتمان المرن ، وتحتاج إلى التأمين و يمكن لهذه البلدان ان تعتمد على الاتفاقات الوقائية الجديدة باعتبارها نافذة دائمة للإقراض، ومضاعفة حدود الاستفادة من الاقراض تبلغ الحدود القصوى لاستفادة من القروض التي تقدم بشروط غير مسيرة 200% من حصة العضوية على أساس سنوي، و 600 % منها على أساس تراكمي .

الفرع الثاني: زيادة موارد صندوق النقد الدولي
من أجل توفير ما تحتاجه الدول الاعضاء من تمويل نتيجة الأزمة قام الصندوق بدعم الموارد المتاحة له.
أولا : الاقتراض من القطاع الرسمي

فقد اقترح مدير الصندوق بمضاعفة موارد الصندوق كما كانت عليه قبل الأزمة تأييدا لقمة مجموعة العشرين المنعقدة في 2009 ، والتي أقرت تنفيذ زيادة في موارد الصندوق من خلال التمويل المباشر من البلدان الاعضاء بمبلغ 250 مليار دولار، وقد قدمت اليابان للصندوق مبلغا إضافيا مقداره 100 مليار دولار أمريكي لزيادة الموارد المتاحة لإقراض خلال الأزمة كما تعهد الاتحاد الأوروبي بمبلغ 75 مليار يورو وهو ما يعادل 100 مليار دولار⁽¹⁾ .

إضافة الى تعهدات اخرى ليصل مبلغ اجمالي 250 مليار دولار كما هو مبين في الجدول التالي الذي يبين تعهدات الاقراض لصندوق النقد الدولي من بعض الدول الاعضاء داخل الصندوق على غرار

⁽¹⁾نشرة صندوق النقد الدولي الصندوق يجري اصلاحا شاملا لنظام الاقراض الحالي من أجل مساعدة بلدانه الأعضاء على تجاوز الأزمة، تحت الموقع:

الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والصين وفرنسا نلاحظ ان اكبر قيمة كانت من الولايات المتحدة الامريكية بقيمة 100 مليار دولار ثم الصين 50 مليار دولار وألمانيا 22.5 مليار دولار

الجدول رقم: (20) تعهدات الإقراض صندوق النقد الدولي

الدولة	التاريخ	المبلغ (مليار دولار.)
الولايات المتحدة الامريكية	2009/06/18	100
الصين	2009/09/02	حتى 50
المانيا	2009/09/22	22.5
فرنسا	2009/09/04	16.5
بريطانيا	2009/09/01	15
كوريا	2009/05/04	ما لا يقل عن 10
كندا	2009/07/08	10
سويسرا	2009/09/08	حتى 10
روسيا	2009/05/27	حتى 10
البرازيل	2009/06/10	حتى 10
الهند	2009/09/05	حتى 10
هولندا	2009/10/05	8
اسبانيا	2009/10/05	6
استراليا	2009/05/12	5.7
النرويج	2009/07/06	4.5
الشيلي	2009/09/24	1.6
سنغافورة	2009/09/08	1.5

Source: **IMF, Bolstering The imf lending capacity**, August 05, 2013, sure:
 Www. Imf.org/external/np/exr/faq/contribution.htm.

ثانياً : بيع الذهب

وافق المجلس التنفيذي في 18 سبتمبر 2009 على بيع 403.3 من الذهب وهو ما يمثل ثمن ما يملكه صندوق النقد الدولي من هذا المعدن على أن لا يؤدي إلى اختلال في السوق العالمي للذهب. كانت المرحلة الأولى من بيع الذهب مقصورة على عمليات خارج السوق للبنوك المركزية الراغبة وغيرها من الحائزين الرسميين بأسعار السوق السائدة. وفي أكتوبر ونوفمبر 2009، باع الصندوق لثلاثة بنوك مركزية 212 طناً مترياً من الذهب في عمليات منفصلة خارج السوق على النحو التالي: 200 طن متري بيعت لبنك الهند المركزي وطان بيكا لبنك موريشيوس المركزي، و 10 أطنان مترية بيعت لبنك سري لانكا المركزي⁽¹⁾.

وفي فبراير 2010 أعلن الصندوق البدء في بيع الذهب في السوق. وفي ذلك الوقت، كان مجموع الذهب الذي لا يزال بيعه مطلوباً هو 191.3 طن. وتجنباً لإرباك سوق الذهب، تمت عمليات البيع على مراحل شملت عدة شهور.

وفي ديسمبر 2010، أتم الصندوق برنامج بيع الذهب لكمية مقدارها 403.3 أطنان مترية (12.97 مليون أوقية) وبلغ مجموع الحصيلة الكلية لمبيعات الذهب 9.5 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 14.4 مليار دولار أمريكي)، منها 6.85 مليار وحدة حقوق سحب خاصة شكلت أرباحاً على القيمة الدفترية للذهب، و 4.4 مليار وحدة حقوق سحب خاصة تم الاستفادة منها في إنشاء صندوق وقف يتوافق مع التصور الوارد في نموذج الدخل الجديد.

وفي فبراير 2012، وافق المجلس التنفيذي للصندوق على توزيع أول لاحتياطيات بقيمة 700 مليون وحدة حقوق سحب خاص .

وفي سبتمبر 2012، وافق المجلس التنفيذي على توزيع الجزء الثاني من الإحتياطيات بقيمة 1.750 مليون وحدة حقوق سحب خاصة⁽²⁾.

(1) صحيفة الوقائع، الذهب لدى الصندوق، 30 إبريل 2016 تحت الموقع:

<https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/pdf/golda.pdf> 11-06-2019.

(2) نشرة صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي بحث على إعادة النظر في كيفية إدارة المخاطر النظامية العالمية، 6 مارس

2009، ص 4-5، متاح على الموقع:

www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2009/pol030609aa.pdf 11-06-2019.

وهذا الجدول يمثل الكمية المباعة من الذهب من طرف صندوق النقد الدولي :

الجدول رقم (21): كمية الذهب المباعة

التاريخ	الكمية	المشتري
19-30 أكتوبر	200طن	بنك الهند المركزي
11 نوفمبر	2طن	بنك موريشيوس المركزي
23 نوفمبر	10اطن	بنك سيريلانكا المركزي

المصدر : نشرة صندوق النقد الدولي الصندوق بشرع في بيع الذهب في السوق 17 فيفري 2010 ص.2 متاح على الموقع:

www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2010/new021710aa.pdf .:http

المطلب الرابع: إعادة النظر في آلية إدارة المخاطر النظامية وتحسين سياسات تقييم المساعدات الفنية

الفرع الاول: إعادة النظر في آلية إدارة المخاطر النظامية

يرى صندوق النقد الدولي بأنه من الضروري مراجعة السياسات الاقتصادية الكلية كونها لم تراعي المخاطر النظامية وقام الصندوق بعرضها حيث لخص نقاط الضعف التي ينبغي معالجتها:

✓ ينبغي ترسيخ دعائم سياسة المالية في أوقات السير، ولكن كثير من البلدان تعذر عليها السداد الدين العام وتخفيض مستويات العجز؛

✓ يتعين معالجة الاختلالات العالمية الناشئة عن تدفقات رؤوس الأموال الدولية ؛

✓ ينبغي أن تكون تحذيرات السياسة أكثر تركيزا وتحديدا وهو ما يسعى الصندوق إلى تحقيقه مع تعاون مع منتدى الاستقرار المالي للوصول إلى آليات جديدة للإنذار المبكر وتقليل المخاطر الكبرى التي تواجه الاقتصاديات؛

✓ يرى الصندوق أن بإمكانه القيام بدور قيادي وتزعم مختلف الهيئات والمنظمات المتحركة نحو معالجة المخاطر العالمية مثل مجموعة السبع، مجموعة العشرين؛

✓ ينبغي وضع قواعد لتسوية أوضاع القطاعات المالية العابرة للحدود من أجل تشجيع الجهود التعاونية بدل من الحلول التي تخفف العبء؛

✓ هناك حاجة على وضع اطار عالمي موثوق للسيولة فلا يزال الحصول على تمويل أو تأمين مسالة شائكة بالنسبة لمعظم بلدان الأسواق الصاعدة .

وهناك 3 مناهج لقياس ومعالجة السيولة النظامية و تتمثل فيما يلي (1) :

- ✓ مؤشر لمخاطر السيولة النظامية : يرصد هذا المؤشر الاتساع في الفروق التي يمكن ان تنشأ في فترات الضغوط وبالنسبة لمجموعة استراتيجيات الاستثمار قيد البحث يمكن للمستثمرين اتخاذ مراكز متقابلة حتى تبقى الفروق ضيقة؛
- ✓ نموذج للسيولة النظامية المعدلة حسب المخاطر: يجمع بين بيانات الميزانية العمومية المالية وبيانات السوق ؛
- ✓ نموذج باختيار الضغوط الكلية: يقاس أثار البنية الاقتصادية الكلية والمالية السلبية على مخاطر السيولة في مجموعة من المؤسسات.

الفرع الثاني: تحسين سياسة تقديم المساعدات الفنية

تشير أرقام صندوق النقد الدولي أنه قدم مساعدات مالية خلال السنة المالية في عدد من المجالات قد استفاد 140 بلد عضو من هذه المساعدات لسنة 2010 حوالي 85% من مساعدة الصندوق الفنية بوجه للبلدان الأعضاء.

أولاً : تعديل محور تركيز المساعدة الفنية من الصندوق

أجرى صندوق النقد الدولي إصلاحات كبيرة في السنة المالية 2009 لتعزيز فعالية المساعدة الفنية، وتقوم هذه الإصلاحات على 3 ركائز أساسية وهي على نحو التالي (2) :

1- تعزيز تكامل المساعدة الفنية مع العمليات الرقابية و الإقراضية، ففي ظل الاطار الجديد تتولى ادارة المناطق الجغرافية الدور القيادي في تحديد استراتيجيات المساعدة الفنية التي توفر اطارا شاملا للمساعدة الفنية في الأجل المتوسط.

2- تعزيز قياس الأداء وتحسين مردودية التكاليف: يتسم الإطار الجديد بالانتظام في تتبع مسار تحقيق الأهداف والنتائج المطلوبة و تكاليف كل مشروع من المشاريع المساعدة الفنية باستخدام مؤشرات يحددها مدير المشروع وما يسمح بقياس مدى النجاح المشروع.

(1) تفاحة بودادي، خديجة بوداب، مرجع سبق ذكره، ص 150.

(2) صندوق النقد الدولي، مكافحة الأزمة العالمية، التقرير السنوي 2009، ص 55 متاح على الموقع:

<http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2009/pdf/ar09.pdf> .11-06-2019.

3- تعزيز الشراكات مع المانحين: يسعى الصندوق إلى تعزيز شراكته مع المانحين ولا يقتصر الهدف من ذلك على تعميق الشراكة القائمة وإنما يمتد أيضا إلى توسيع القاعدة لتشمل جهات مانحة جديدة مثال: توقيع اتفاقية للشراكة في تقديم المساعدة الفنية على المفوضية الأوروبية في جوان 2009

ثانيا: الصناديق الاستثمارية المواضيعية

قام الصندوق النقد الدولي بإنشاء عدد من الصناديق الإستثمارية المواضيعية لخدمة بلدانه الأعضاء على نحو أفضل خاصة البلدان النامية و تهدف صناديق الى دعم مساعدة الفنية العالمية المتخصصة التي تتضمن أفضل ممارسات الدولية وهي كالتالي (1):

1- الصندوق الإستثماني لمكافحة غسيل الأموال و مكافحة الإرهاب: يدعم المساعدة الفنية الموجهة نحو انشاء نضام قوي لمكافحة الإرهاب و غسيل الأموال في بلدان الأعضاء .

2- الصندوق الإستثماني لإدارة المالية العامة : سيدعم المساعدة الفنية لتعزيز قدرات البلدان النامية لتطبيق سياسات سلمية للمالية العامة وإدارة الإنفاق العام ومراقبته.

3- الصندوق الإستثماني إستراتيجية الاستثمارية في تحمل الديون : يمول المساعدة الفنية المقدمة للعديد من بلدان الأسواق النامية من خلال توفير القدرات للتحليل و إدارة المخاطر.

4- الصندوق الإستثماني لاستقرار المالي: يهدف إلى مساعدة بلدان الأعضاء استنادا الى الدروس المستخلصة من الأزمة المالية في عام 2008 في أعمال الرقابة و تنظيم المخاطر النظامية.

5- الصندوق الإستثماني لإحصاءات الأزمة المالية: سيدعم المساعدة الفنية الى بناء القدرات الاحصائية و التحليلية.

6- الصندوق الإستثماني للسياسة و إدارة الضريبة: يمول المساعدة الفنية و مساندة البلدان في انشاء اطر سليمة للسياسة الضريبة ووضع قوانين ضريبة محكمة الصياغة.

7- الصندوق الإستثماني لإدارة الثروة الطبيعية: سيلبي احتياجات الخاصة للبلدان الغنية في إدارة الاقتصاد الكلي.

(1) المرجع السابق، ص 58.

8- الصندوق الاستثماري لتدريب في إفريقيا: يهدف إلى تحسين كفاءة المسؤولين الحكوميين في المراكز المتوسطة و العليا في مجال إدارة الاقتصاد الكلي .

9- الصندوق الإستثماري لنظام العام ونشر البيانات: يوسع نطاق المساعدة الفنية للمساعدة بلدان الأعضاء في بناء نظم إحصائية قوية لجمع البيانات و نشرها استنادا الى النظام العام لنشر البيانات.

ثالثا : انشاء مراكز اقليمية جديدة لمساعدة الفنية

الجدول رقم(22): مراكز المساعدة الفنية والإقليمية القائمة

اسم المركز	الموقع	سنة التأسيس	عدد البلدان التي يخدمها	نسبة بلدان الدخل المنخفض في عضوية الصندوق
مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ	سوقا ، فيجي	1992	15	7
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي	بريدج تاون، بربادوس	2001	20	5
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط	بيروت، لبنان	2004	10	20
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة شرق إفريقيا	دار السلام، تنزانيا	2002	7	100
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة غرب أفريقيا	باماكو، مالي	2003	10	91
مركز المساعدة الفنية الإقليمي وسط إفريقيا	ليبر فيل، الغابون	2007	7	50
مركز المساعدة الفنية للامريكا الوسطى وبنما وجمهورية الدومينيك	غواتيمالا، غواتيمالا	2009	7	0
مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة جنوب إفريقيا	بورت لويس، موريشيوس	/	12	22
مركز المساعدة الفنية الإقليمي	أكرا، غانا	/	6	27

				لمنطقة غرب إفريقيا
43	7	/	طشقند ، أوزبكستان	مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة آسيا الوسطى

المصدر: صندوق النقد الدولي، دعم التعافي العالمي المتوازن، التقرير السنوي 2010، ص38، متاح على الموقع:

[Http : //www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2010/pdf/ar10.pdf](http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2010/pdf/ar10.pdf)

المبحث الثالث: إجراءات صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي لمعالجة أزمة الديون السيادية اليونانية

كانت الأزمة المالية اليونانية أكثر الأزمات ضرراً على الاتحاد الأوروبي وعلى العديد من الاقتصاديات و كان على صندوق النقد الدولي التدخل في اقرب الأوقات لاتحاد مجموعة من الإجراءات والتدابير من أجل تخفيف من الأزمة التي عصفت بمنطقة الاتحاد الأوروبي وخاصة اليونان .

المطلب الأول: المساعدات الفنية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي للاتحاد الأوروبي

في نهاية التحليل الذي يجريه صندوق على اقتصاد الأوروبي أكد السيد "دومنيك ستراوس" أهم الإجراءات التي اتخذها على صعيد المالية العامة وهنا بعض المساعدات الفنية التي قدمها صندوق لمنطقة اليورو⁽¹⁾:

أولاً: استرجاع الثقة : قام صندوق في مراجعته السنوية عام 2010 إلى ضرورة تجنب الاستراتيجيات الموحدة ، مع تطوير التحرك في هذا المجال وفي نفس الوقت قال الصندوق أن البلدان التي تواجه ضغوطاً من جهة السوق لا بد من اللجوء إلى التصحيح المالي وعلى وجه الإجمال لوحظ أن موقف المالية العامة على مستوى منطقة اليورو مهيباً لأن يظل محايداً بوجه عام في 2010 حيث واصلت البلدان التي يمكن التعامل مع ديناميكية الدين لكن البيان قال بأن جميع البلدان في منطقة اليورو يجب أن تبذل جهوداً إضافية لإحداث تحول إيجابي على المدى المتوسط في ديناميكية الدين غير المواتية، و لا بد أن يتبع إصلاحات شاملة في نظام التقاعد و الرعاية الصحية ، وغيرها من برامج وقد جرت هذه العملية في كثير بلدان اليورو التي لحق بها ضرر كبير جراء الأزمة في منطقة اورو .

⁽¹⁾ نشرة صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي بحث على التحرك السريع لاستعادة الثقة و التحقيق النمو في منطقة اليورو،

7 يوليو 2010، ص 2، 3 متاح على الموقع:

ثانياً : استعادة النمو: ذكر بيان صندوق أنه بعد أعوام من الإصلاحات البطيئة يجب المضي بقوة في معالجة النمو الضعيف في المنطقة فزيادة النمو ليست مهمة لذاتها فقط و إنما هو مطلب ضروري.

وقد تحددت الإصلاحات الأزمة في استراتيجية لشبونة التي وضعها الاتحاد الأوروبي لكن أدوات التنفيذ مازالت غائبة، حسب ما ورد في البيان وبشكل أعم لا يزال إصلاح القطاع المالي من أهم الأولويات ويتعين تنسيق الجهود المبذولة لتحقيقه ، سواء داخل أوروبا أو على مستوى عالمي و تكمن ضرورة

التنسيق في تجنب المراجعة التنظيمية لبتي تمارسها المؤسسة المالية بالنسبة لشروط رأس المال والسيولة الجديدة ، والرسوم الإضافية على المؤسسات المؤثرة في النظام المالي وتدابير معالجة النمو الائتماني وجاء في بيان الصندوق بالنسبة لمنطقة اليورو، يتعين إجراء موازنة دقيقة في جميع المجالات لزيادة قوة النظام المصرفي أمام أي صدمات في المستقبل.

ثالثاً: إصلاح نظام الحوكمة : حيث ركزت مراجعة الصندوق السنوية على إصلاحات في نظام الحوكمة المالية و الاقتصادية في دول للاتحاد الأوروبي وقال صندوق في بيانه: ينبغي أن يكون إطار المالية أقوى بكثير من منطقة ليورو و قد أبرز البيان مجالين هما⁽¹⁾:

- ✓ التركيز على فرض الانضباط في الإنفاق من الموازنة، الذي يدعمه إصلاح تشريعي؛
- ✓ توسيع نطاق التقدم في إرساء تنظيم و رقابة أكثر على نظام المالي الأوروبي.

المطلب الثاني: إصلاحات صندوق النقد الدولي في معالجة أزمة اليونانية

الفرع الأول: حزمة الإنقاذ الأولى (مايو 2010-2011)

قدمت الحكومة اليونانية طلباً رسمياً في 23 يونيو 2010 إلى دول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي بتنفيذ خطة الإنقاذ التي إتفقوا عليها قبل 10 أيام مع المفوضية وتتضمن الخطة قروضا من دول الاتحاد الأوروبي وصندوق بقيمة 45 مليار يورو تحتاجها اليونان للإنفاقات بالإضافة إلى حاجة اليونان لتسديد 16 مليار يورو لسندات يحل أجل سدادها مع نهاية شهر مايو بسبب ارتفاع معدلات الفائدة إلى 8,3% فان اليونان غير قادرة على إعادة تمويل هذه السندات.

(1) المرجع السابق، ص3.

وردت المفوضية على الطلب اليوناني بأنها سوف تقوم بتفعيل الآلية في أسرع وقت ، فيما صرح مدير صندوق النقد الدولي نحن مستعدون للتحرك لتلبية هذا الطلب ومساعدة اليونان وتقديم الدعم والبالغة قيمته 60 مليار يورو وقالت المفوضية الأوروبية ان قروضا طارئة ستصرف لليونان في أقرب وقت (1).

أما في 2 مايو وافقت جميع الدول الاتحاد الأوروبي و صندوق على منح اليونان سلسلة من القروض قدرت 110 مليار يورو على مدى 3 سنوات خلال 2010 حتى 2013 ، منها 80 مليار يورو مقدمة من قبل الاتحاد الأوروبي أما صندوق النقد الدولي 30 مليار يورو، و أما الفائدة على هذه القروض نحو 5.2 وفترة السداد 3 سنوات.

الجدول رقم (23) : القروض الممنوحة لليونان حتى ديسمبر 2011 (مليار يورو)

الدفعات	التاريخ	منطقة اليورو	صندوق النقد الدولي	المجموع
الدفعة 1	مايو 2010	14,5	5,5	20
الدفعة 2	سبتمبر 2010	6,5	2,6	9,1
الدفعة 3	ديسمبر 2010، 2011	6,5	2,5	9
الدفعة 4	مارس 2011	10,9	4,1	15
الدفعة 5	يوليو 2011	8,7	3,2	11,9
الدفعة 6	ديسمبر 2011	5,8	2,2	8
الدفعة 7	--	52,9	20,1	73

المصدر: أزمة الدين الحكومي اليوناني / <http://ar.m.wikipedia.org/wiki/>

الفرع الثاني : حزمة الإنقاذ الثانية (فبراير 2012)

وافق كل من الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي على توفير حزمة انقاذ ثانية بقيمة 130 مليار يورو، مشروطة باتخاذ وتنفيذ حزمة جديدة من التدابير التقشفية الصعبة وذلك بخفض النفقات اليونانية بقيمة

(1) مداحي محمد ، معزوز لقمان، أزمة الديون السيادية الأوروبية "إشكالية التشخيص وفعالية مقاربات العلاج، الملتقى الدولي الثاني حول، الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيرها على اقتصاديات شمال إفريقيا ، بدون ذكر اليوم، جامعة تبسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص ص 16 - 17.

303 مليار يورو في 2012 و 10 مليارات يورو إضافية والقبول الطوعي لمقايضة السندات مع شطب اسمي بنسبة 53,5 ترافق مع خفض أسعار الفائدة وإطالة أجال الاستحقاق من 11 سنة الى 30 سنة، حيث شملت ما يقارب 260 مليارات يورو من السندات الحكومية اليونانية، وبذلك يستهدف البرنامج إعادة هيكلة الديون اليونانية التي قدرت بحوالي 350 مليار يورو من خلال حصولها على قروض من الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي ومن خلال اتفاق مع مؤسسات المالية بشطب 170 مليارات يورو من إجمالي قيمة سندات الدين اليوناني و كان يستهدف البرنامج ما يلي (1) :

- ✓ تعزيز القدرة التنافسية: يهدف البرنامج الى زيادة ديناميكية سوق العمل وتخفيض البطالة، وزيادة النمو، وتهدف الحكومة إلى زيادة الإستثمار ونمو من خلال الخصخصة؛
- ✓ تحسين أوضاع مالية العامة: حيث يستهدف عجز أولي قدره 1% من إجمالي ناتج المحلي غير أن الجانب الأكبر من التصحيح سيكون خلال 2013-2014 للوصول الى المستوى الجديد البالغ 4.5% من إجمالي ناتج المحلي ومن جهة اخرى سيتم دعم شبكة الأمان الإجتماعي الأساسية لحماية الفئات الهاشة؛
- ✓ تخفيض مستويات المديونية: من المتوقع الجمع بين مشاركة القطاع العام والرسمي حتى يتحقق تخفيض أعباء الديون تكفي لوضعها على مسار هبوطي يصل الى أقل من 120% من إجمالي ناتج المحلي الإجمالي بحلول سنة 2020.

الفرع الثالث: حزمة الإنقاذ الثالثة (أغسطس 2015)

توصلت الحكومة اليونانية في 14 اغسطس 2015 مع مجموعة الدائنين يقضي بحصول اليونان على حزمة جديدة من المساعدة تصل قيمتها إلى 86 مليار يورو بعد موافقة البرلمان اليوناني على شروط قاسية حاول تجنب اقرارها في لوقت طويل، وقال بيان صادر عن اجتماع وزراء خارجية منطقة اليورو في بروكسل "تعتبر مجموعة اليورو أن العناصر الضرورية باتت متوفرة على المستويات الوطنية واللازمة لإقرار المساعدة المالية من الية الاستقرار الأوروبية .

(1) صندوق النقد الدولي، **معا لدعم التعافي العالمي**، التقرير السنوي، 2012، ص 19 تحت الموقع:

https://www.imf.org/~media/Websites/IMF/imported-flagship.../2012/.../ar12_ara.ashx 11-06-2019.

وقررت مجموعة الدائنين الدوليين تخصيص 10 مليارات يورو من هذه الحزمة لدعم موقف البنوك اليونانية التي تضررت بشدة نتيجة تقلب الأسواق و الضغوط المالية ناتجة عن تخلف اليونان عن سداد دفعة من ديونها في نهاية يوليو 2015 ولا تزال بعض القضايا التي تحتاج إلى تسويتها بعدما تما إبرام إتفاق يوم الثلاثاء بين اليونان والمفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي والذي يشمل إستمرار مشاركة الصندوق في الإشراف على برنامج منطقة اليورو الجديد مع إرجاء تلبية دعوات الصندوق لإعفاء اليونان من الديون حتي إجراء مراجعة في أكتوبر تشرين الأول.

واحتوى البرنامج بالمقابل على حوالي 49 اجراء مرتبط بإصلاح القطاع الإقتصادي والمالي وفق قواعد وأسس جديدة فرضتها ومن أهم البنود ما يلي⁽¹⁾ :

- ✓ الإصلاحات الهيكلية؛
- ✓ إصلاح نظام التقاعد؛
- ✓ تغيير قانون الإجراءات المدنية؛
- ✓ إجراءات جديدة لإنقاذ البنوك؛
- ✓ خصخصة قطاع الكهرباء؛
- ✓ تحديث الإدارة اليونانية؛
- ✓ تحديث سوق العمل ليتماشى مع سياسة العمل ومع المعايير الدولية؛
- ✓ ضمان استقلالية معهد السنتات للإحصاءات؛
- ✓ انشاء صندوق سيادي بقيمة 50 مليار يورو للإستقبال المؤسسات وعملية الخصخصة، والإجراءات القانونية المتعلقة بالقروض؛
- ✓ إصلاح قواعد التفاوض الجماعي، حق الإضراب، والتسريح الجماعي.

الفرع الرابع: إجراءات التقشف

تشمل سياسات التقشف المالي في إلزامية خفض مستويات الإنفاق الحكومي ورفع إيرادات الضرائب بهدف السيطرة على العجز المالي أو الحد من تصاعده، على سبيل المثال فإن رفع معدلات الضريبة

(1) نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، إدارة أزمة الديون السيادية اليونانية بين برامج الإنقاذ المالي الدولية وحزم التقشف الوطنية للمدة (2010-2015)، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية و الإدارية ، العدد 24، جامعة تبسة ، الجزائر، 2016.

سيخفض مستويات الدخل بعد الضريبة، كما أن خفض مستويات الانفاق الحكومي سيقال من الإنفاق الكلي، وكلاهما يؤديان إلى خفض معدلات النمو ومن ثم رفع معدلات البطالة⁽¹⁾.

فالحكومة اليونانية قامت بتطبيق سياسة التقشف في المصروفات في إطار سعي إلى احتواء الأزمة، حيث قامت في بدايتها إلى التخفيض الحاد في الإنفاق و رفع الضرائب في محاولة لتخفيض العجز إلى أقل من 9% من الناتج المحلي الإجمالي وإلى أقل من 3% في عام 2013 وفق توصيات خبراء المفوضية الأوروبية وخبراء صندوق النقد الدولي، وكانت الحكومة اليونانية قد مهدت الطريق لإقرار الخطة من خلال مصادقتها على حزمة تقشفية ووصفها رئيس الوزراء "جورج بانديروس" بالتضحيات الكبيرة وتشمل الإجراءات التقشفية على رفع ضريبة المبيعات للمرة الثانية في هذا العام إلى 23% ومن جهة أخرى رفع ضريبة المحروقات والتبغ، والمنتجات الكمالية مثل: العقارات و السيارات و إلى ذلك تقلص الإجراءات التقشفية معاشات الموظفين قدرت 8% مقابل حصول على دعم مالي مثل الأعياد⁽²⁾.

المطلب الثالث: الدروس المستفادة من تدخلات صندوق النقد الدولي

من بين أهم وأول الدروس المستفادة من تدخل صندوق النقد الدولي في مرافقة أزمة المديونية، نجد أن اليونان وصلت إلى حلقة مسدودة في الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين ومنها صندوق النقد الدولي، عندما أدلى السيد "جيرري رايس"، مشير إدارة التواصل في صندوق النقد الدولي في تاريخ 13 جويلية 2015 في بيان صحفي حول التزامات اليونان المالية التي تستحق لصندوق في هذا التاريخ⁽³⁾.

لم يتلق الصندوق من اليونان 161 مليون وحدة حقوق سحب خاصة حوالي 626 مليون يورو وهي مبلغ السداد الذي يستحق اليوم على أصل القرض المقدم من الصندوق". و يبلغ مجموع متأخرات اليونان حتى هذا التاريخ 6.3 مليار وحدة حقوق سحب خاصة حوالي 5 مليار يورو.

وبذلك أصبحت اليونان تواجه نقصا في السيولة ولم تعد قادرة على الاستفادة من الموارد المالية لهذه المؤسسات الدولية. وأعلنت في وقت سابق أنها لن تسدد دينها للصندوق الذي شارك إلى جانب الأوروبيين

⁽²⁾ رواق خالد، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في

العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 97

⁽²⁾ مناصرية أنوار، مرجع سبق ذكره، ص 126

⁽³⁾ صندوق النقد الدولي، بيان صحفي، بتاريخ 2015/07/13.

أما متاعب صندوق مع اليونان لم تنته بعد، فعلى أثينا أن تسدد للصندوق في عام 2015 مبلغ قدره 5.4 مليار يورو من أصل الدين الذي يقدر حوالي 21 مليار يورو بالإضافة إلى ذلك نستخلص العديد من الدروس حول الأزمة اليونانية المستفادة خلال عملية تدخل صندوق النقد الدولي أهمها:

- ✓ أدت برامج النقشف المصممة من طرف صندوق إلى تضيق النمو الإقتصادي في اليونان؛
- ✓ فشل صندوق النقد الدولي في حل مشكلة الديون اليونانية؛
- ✓ خفف صندوق النقد الدولي من أهمية تبعات حادث عدم استطاعة اليونان على سداد ديونها حتى لا يشكل خطرا.

المبحث الرابع: تقييم تطور صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمات المالية على ضوء الإصلاحات في آليات عمله

المطلب الأول: فشل صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمات المالية

تجلت أهم إخفاقات آليات صندوق النقد الدولي في عملية معالجته للأزمات المالية التي تم التطرق إليها سابقا في ما يلي:

الفرع الأول: إخفاق نظام الإنذار المبكر

تشير التحليلات إلى عدم مواءمة هيكليات وأداء مؤسسات النظام الاقتصادي المالي والتجاري الدولي للأهداف التي تضمنتها وثائق هيكليتها بعدم مواءمته التطلعات الدول النامية بشكل عام، والدول الفقيرة بشكل خاص، وفيما يتعلق بالأزمات المالية فشل صندوق النقد الدولي في إرساء أسس ومؤشرات الإنذار المبكر للأزمات على الرغم من أنه يتابع تطوير هذه المؤشرات، ولكنه في الوقت نفسه فشل في التنبؤ بالأزمات، وأخرها الأزمة المالية العالمية الراهنة علما بأن الجهود المبذولة تجاه بلورة نظام الإنذار المبكر للأزمات ينبغي إن تستمر، على أن يرافقها تعميم مرتكزات ومعالم هذا النظام بالنسبة إلى جميع الدول والسعي الحديث إلى تدريب كوادر هذه الدول على إستيعاب جميع مكونات النظام.

وفشل صندوق النقد الدولي في إقامة نظام يتسم بالعدالة والكفاءة، بدليل انتشار مشاكل الفقر والبطالة على الرغم من عقود التنمية لدى الصندوق، واستراتيجيات التنمية الدولية⁽¹⁾

الفرع الثاني: إخفاق الصندوق كأخر ملجأ للإقراض

أعتبر صندوق النقد الدولي كأخر ملجأ للإقراض لسنة 1995، من خلال مجموعة الدول الصناعية السبعة، حيث تما إعطاء صندوق النقد الدولي إمكانية الحصول على الموارد المالية اللازمة من خلال ما يعرف بالاتفاقيات العامة للإقراض التي أنشئت في عام 1962 والاتفاقية الجديدة للإقراض التي تأسست سنة 1995، دعم صندوق النقد الدولي دوره حتى يكون كأخر ملجأ للإقراض من خلال إنشاء خط تسهيل الاحتياطي التكميلي سنة 1997 الموجه للبلدان التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات.

لكن دور صندوق النقد كأخر ملجأ للإقراض سرعان ما تراجع ، إذ كان غير قادر على توفير الموارد في الوقت المناسب و القدر الكافي هذا ما حصل في الأزمة الحالية حيث وقف الصندوق مكتوف الأيدي أمام الطلبات الهائلة على موارده المحدودة، والأكبر من طاقته الإقراضية فإختفى دور الصندوق كأخر ملجأ للإقراض، لتعوضه خطط الإنقاذ لمختلف بلدان العالم لضخ السيولة في الأسواق المالية العالمية⁽²⁾.

الفرع الثالث: إخفاقات صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمة المالية

حصر صندوق النقد الدولي الدروس المستخلصة من الأزمة المالية العالمية، وقال أن من عناصر الفشل الرئيسية في فترة الرواج الاقتصادي هو عدم القدرة على رصد الخطر الذي تمثله فقاعة أسعار الأصول المتنامية في المشهد الكلي.

وتشير النتائج إلى قصور في التقييمات و الرقابة على الأسواق و البنوك، وحين تفجرت الأزمة لاحقاً كانت ردود أفعال السياسات مكبلة بقيود الهياكل التنظيمية غير المنسقة فيما بينها، وبيانات الإفصاح غير الكافية لتوضيح المخاطر ، وواجه الضعف في نظم إدارة الأزمات وأطر تسوية الأوضاع المصرفية، وخاصة

(1) فواد حمدي بسيسو، **إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي**، المؤتمر العلمي العاشر حول الإقتصاديات العربية و تطورات ما بعد الأزمة الإقتصادية، يومي 19 - 20 ديسمبر 2009، بيروت، ص 18.

(2) بن منصور نجيم، **الأزمات المالية العالمية و المهام الجديدة لصندوق النقد الدولي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2009، ص 255 .

في التعامل مع الضغوط العابرة الحدود ويشير التحليل الصادر عن الصندوق أي إخفاقات على ثلاثة مستويات وهي⁽¹⁾:

- ✓ هيئات التنظيم المالي غير مجهزة بما يتيح لها اكتشاف تركيز المخاطر والحوافز المعيبة وراء طفرة المبتكرات المالية، فلا الانضباط السوقي ولا العمل التنظيمي استطاع إحتواء المخاطر الناجمة عن سرعة الإبتكار و زيادة الرفع المالي والتي ظلت تتراكم لسنوات طويلة؛
- ✓ لم يوجه صانعو السياسات الاهتمام الكافي للاختلالات الاقتصادية الكلية المتنامية التي أسهمت في تراكم المخاطر النظامية في النظام المالي و في أسواق المساكن ،فقد ركزت البنوك المركزية على التضخم في الأساس ، وليس على المخاطر المصاحبة لارتفاع أسعار الاصول وزيادة الرفع المالي؛
- ✓ صندوق النقد الدولي لم ينجح أيضا في ارساء روابط تعاونية وثيقة على المستوى الدولي ، وقد ادى ذلك الى زيادة العجز عن رصد مواطن الضعف المتنامية و الروابط القائمة عبر الحدود وحسب دراسة الصندوق النقد الدولي المعنية بالتنظيم المالي الى الكيفية التي حدث بها التوسع الهائل في النظام المالي على مدار العقد الماضي و ما نشأ من أدوات مالية جديدة بدأت وكأنها تحقق مكاسب أكبر مع تحمل مخاطر أقل⁽²⁾.

الفرع الرابع: الخطر المعنوي والإقراض الفعلي من قبل صندوق النقد الدولي

إن الشكل الذي يمارسه صندوق النقد الدولي ومشكلة الخطر المعنوي المقترن أصبح مفهومه بصورة جيدة، فالسوق الذي ليس لديه نظام لضمان الودائع أو لا يعتمد على تدخل الصندوق للإتخاذ لن يقدم على دعم تحمل المخاطر وإنما سيكافئ الأطراف التي تتخذ التدابير التحوطية اللازمة لكن برامج الإقراض التي يقوم بها صندوق النقد الدولي تؤدي إلى تشجيع نوعين على الأقل من السلوك المقترن بالخطر المعنوي وهما الإقراض المقترن بمخاطر زائدة ومعظمه قصير الأجل من جانب الدائنين من القطاع الخاص خاصة البنوك الأمريكية الذين يدفعهم إلى اللامبالاة بمخاطر الائتمان وأسعار العملات، وتدفع وزراء المالية الذين ينتهجون سياسات نقدية تتعارض مع الحفاظ على ربط ثابت بالدولار إلى انتهاك سلوك يسمى بالمقاومة.

(1) أسماء بوزيت منى قرموعي، مرجع سبق ذكره، ص 190

(2) مرجع نفسه، ص 191

إن بعض المدافعين عن صندوق النقد الدولي يرون أن هناك مبالغة من التخوف المعنوي، ويشيرون إلى أن مستثمري الحصص تحملوا أثناء الأزمة الآسيوية خسائر كبيرة عكس الدائنون و البنوك تحملت بعض الخسائر، أما في ما يتعلق بسلوك الحكومات، فإن هؤلاء يرونها عانت من خسائر، ومن ثم ليس من المتصور أن تكون هي التي تعمدت خلق الأزمات لكن هناك نقطة غابت عن بال أصحاب هذا الرأي فالخطر المعنوي ليس شيئاً إما يوجد أو لا يوجد، فهو موجود بصورة ما في بيئة النشاط وأي سياسة ينتهجها صندوق النقد الدولي على أمل تخفيض خسائر حاملي السندات والبنوك تقلل من تحوط هؤلاء بنفس الدرجة وأي سياسة تسمح لوزراء المالية بتأجيل مواجهة الحقائق تقلل من درجة الحذر في تحركهم لاسيما حين يؤدي غياب الاستقرار السياسي إلى جعلهم يقتصرون على التخطيط قصير الأجل، وليس من قبيل المصادفة أنه منذ تحول صندوق النقد الدولي سنة 1982 عن سياسة التدخل بصورة نشطة في أزمات أسعار الصرف والأزمات المصرفية عند نشأتها، و ذلك بتحسين المقرضين من الخسائر على أمل أنهم سينجحون في المدى القصير في منح انتشار تأثيرات العدوى وتزايد تكرار حدوث الأزمات وازدياد حجمها⁽¹⁾.

المطلب الثاني: إيجابيات صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمات:

رغم السلبيات والإخفاقات والانتقادات الموجهة لصندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات كان لصندوق النقد الدولي عدة إيجابيات في معالجة الأزمات المالية والتقليل منها وسوف نذكر بعض إيجابيات صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات على ضوء التطورات والإصلاحات التي قام بها الصندوق والتي تمثل في ما يلي:

✓ تقديم الصندوق لمساعدات مالية وفنية مثل المساعدات التي قدمها للدول التي عانت من أزمة جنوب شرق آسيا بالرغم من انها قليلة عكس المساعدات التي منحت في أزمة 2008، حيث نلمس تطوراً في حجم هذه المساعدات ومدى نجاعتها من أزمة لأخرى لهذا يعول الصندوق دائماً ويجدد من خلال نشرياته إلى ضرورة زيادة أموال الصندوق بما يمكنه بالتصرف بسرعة وكفاءة حال ظهور أي أزمة؛

✓ تقديم المشاورات للدول من أجل تصحيح اقتصادها وتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات؛

(1) لورانس هوابت، الأسواق المالية العالمية وصندوق النقد الدولي، متاح على الموقع:

www.cipe-arabic.org/files/html/case39.htm 11-06-2019.

- ✓ كان إصلاح الحصص جانب إيجابي تمثل في التقليل من هيمنة الولايات المتحدة في إتخاذ القرارات من تخفيض حصصها وتوزيعها علي بلدان إقتصادية ناشئة وبالتالي اعطاء جانب من العدالة والشفافية والمصداقية للصندوق؛
- ✓ كان للإصلاح الحوكمة جانب ايجابي هو الآخر من خلال التعديل في ادارة الصندوق ومسار الهيمنة فيه ومحاربة الرشوة والفساد الاداري داخل الصندوق وخارجه؛
- ✓ كان للإصلاحات التي قام بها صندوق النقد الدولي جانب ايجابي على الدول الناشئة والدول النامية من خلال زيادة بعض الحصص للدول وبالتالي زيادة نفوذها في الصندوق؛
- ✓ دعم الاقتصاديات الناشئة ومنحها مساعدات فنية من خلال المشاورات؛
- ✓ إنشاء مراكز التدريب التابعة لصندوق النقد الدولي وكذلك إنشاء مراكز للمساعدة الإقليمية في كل القارات مثل مركز المساعدة الفنية الاقليمي لمنطقة وسط إفريقيا ومركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادي.
- ✓ اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز مكافحة الفقر والتخلف الاقتصادي و المساهمة في تمويل اقتصاديات الدول النامية لتصبح قادرة على النمو و الحياة ؛
- ✓ ضرورة إجراء إصلاحات جوهرية في سياق صندوق النقد الدولي؛
- ✓ الإقرار بحق البلد المقترض في تطبيق النموذج الاقتصادي الذي يراه مناسباً وملائماً لبيئته الاقتصادية ويسهم في تطوير اقتصاده القومي؛
- ✓ تنسيق جهود الصندوق والبنك الدولي وباقي المؤسسات الدولية الأخرى من أجل وضع حلول واقعية لإخراج البلدان النامية المدينة من أزمة المديونية الخارجية؛
- ✓ إعفاء البلدان المدينة من الالتزامات الإضافية التي تترتب على إعادة جولة المديونية ؛
- ✓ مسح الديون الخارجية القائمة على المشروعات التي تعرضت للدمار والتخريب لأسباب وعوامل عسكرية وطبيعية؛

✓ إلغاء مبدأ إلزام الدول المدينة بتنفيذ شروط صندوق النقد الدولي في حالة الاستدانة أو إعادة

الجدولة؛¹

المطلب الثالث: الدور المستقبلي لصندوق النقد الدولي

لقد أظهرت الأزمة الأخيرة للنظام النقدي والمالي أن هذا النظام يفترض أن يخرج من نظام إقتصادي عالمي أكثر عدالة وإنصاف، وإشراك الدول النامية في منظومة إتخاذ القرار ومن المتوقع أن يولد نظاما أكثر عدالة وشفافية

وكنتيجة للانتقادات التي طالت الصندوق إضافة إلى فشله في إيجاد الحلول لمختلف الأزمات خصوصا الأزمة الآسيوية والأزمة المالية الأخيرة أصبح الأمر يستوجب القيام بإصلاحات جذرية داخل الصندوق النقد الدولي وذلك من أجل تحقيق المساواة بين جميع الأعضاء وسوف نبرز فيما يلي أهم السيناريوهات أو التصورات من أجل تحقيق الاستقرار في النظام المالي العالمي وتشمل ما يلي:

الفرع الأول: العضوية والتصويت

أولاً: العضوية

إن النظام الحالي للصندوق يقوم على مبدأ عدم المساواة بين البلدان الأعضاء وهذا ما قاله احد الباحثين: "أن الغالب الكبير على نظام "بريتون وودز" هو التناظر على قدم المساواة بين دول الأعضاء فأصلاح هذه المؤسسة يستدعي إزالة كافة أشكال الهيمنة من قبل أعضائه والغريب أن الدول التي تزعمه حامية للديمقراطية وراعية لحقوق الإنسان هي التي تجسد الديكتاتورية والإستبداد فقد حان الوقت للالتزام بالديمقراطية داخل المنظمات الدولية لتكوين البدائل الأكفاء للوصاية .

ولذلك يستوجب على الصندوق تقليص عدد مقاعد في مجلس المديرين التنفيذيين من خلال عملية دمج المقاعد الأوروبية مع بعضها البعض، ويجب تخصيص مقاعد أكثر للدول الإفريقية ودول أمريكا الجنوبية، وجنوب قارة آسيا داخل مجلس التنفيذي⁽²⁾.

(1) اسامة محمد ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 25 28

(2) فريدة معمر، مرجع سبق ذكره، ص 120.

ثانياً: التصويت

إن توزيع القوة التصويتية كان دائماً لصالح مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة، فبعدها كانت نسبة 28% من الأصوات موزعة على 24 دولة نامية في عام 1953 نجد اليوم 23% من الأصوات تتقاسمها 151 دولة نامية الأمر يستدعي تصحيح الاختلالات في توزيع القوة التصويتية بين مجموعة الدول النامية و الدول الرأسمالية لكسر هيمنة هذا الأخيرة في مجال اتخاذ القرارات الحاسمة في المجال المالي والنقدي وكذلك إعادة توزيع الأصوات داخل مجموعة الدول المتقدمة للقضاء على تفرد وهيمنة الولايات المتحدة فالنظام المالي الحالي لصندوق يتطلب ضرورة الحصول على أغلبية تتراوح على 70% إلى 85% مما يعني ان معارضة الولايات المتحدة الأمريكية التي تزيد حصتها التصويتية عن 16% تشكل عائقاً كبيراً في أي مشروع قرار حاسم لا توافق عليه⁽¹⁾.

الفرع الثاني: المهام والحصص

أولاً: المهام

نلاحظ خلال نهاية القرن العشرين تحول كبيراً في مهام الصندوق الدولي فقد طغت وظائفه الإيديولوجية الجديدة على مهامه الأساسية وأصبح متخصص في وضع البرامج وإعادة السياسات الاقتصادية من أجل تطبيقها في البلدان النامية لكي تستعد ثقة الأطراف المتحكمة في انسياب الائتمان في السوق الدولية وذلك عن طريق إستعادة بعض التوازنات المالية و النقدية التي تضمن التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والصندوق في هذا الميدان أضحى مكافئاً بوظيفة إيديولوجية تتمثل في عولمة المنهج الرأسمالي، وانطلاق مما سبق لا بد من إعادة النظر في مهام صندوق النقد الدولي لتتقيها من مظاهر التحيز الإيديولوجي وأشكال التدخل المخلة بسيادة الدول وسنحصر دوره في تأدية الوظائف التي تساهم في الإستقرار في النظام النقدي الدولي⁽²⁾.

(1) محمد حسن يوسف، صندوق النقد الدولي و سيناريوهات الإصلاح، موقع صيد الفوائد:

<https://saaid.net/Doat/hasn/152.htm> 11-06-2019

(2) علاوي محمد لحسن، حوكمة اداء صندوق النقد الدولي ضرورة بتطلبها تعافي الإقتصاد العالمي، الملتقى العلمي الدولي آليات

حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة يومي 25-26 نوفمبر 2013، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 103.

ثانياً: الحصص

فبالرغم من ان حصص الحالية للأعضاء قد حددت على اساس مجموعة من المؤشرات الهامة، إلا أنها تبقى غير كافية وذلك لإعتمادها مؤشرات قديمة وليس الجديدة التي تعكس المستوى الحالي لتطور بلد العضو كما ان بعض هذه المؤشرات قد تخفي المكانة الحقيقية للبلد. وأيضاً الانتقال إلى مراجعة الدورية للحصص التي تزيد مدتها عن 4 سنوات إلى مراجعة بواقع كل 2 سنتين وذلك لمواكبة التحولات الإقتصادية الجارية ومتابعة انعكاساتها على الناتج القومي وحركة سلع.

الفرع الثالث : ضرورة زيادة أموال الصندوق

ظهرت خاصة هذا المطلب أثناء الأزمة المالية العالمية الأخيرة و يعني زيادة الأموال المتاحة تحت تصرف الصندوق و يتوقع أن تقوم الدول ذات فائض كبير والتي لديها احتياطات كبيرة من النقد الأجنبي والصين هي الدولة في المقدمة و اليابان التي عرضت بالفعل تقديم مساهمة تبلغ 100 مليار دولار

كما كشفت الأزمة المالية الأخيرة عن قصور كبير في الدور المنوط لصندوق النقد الدولي في مواجهة تصحيح الاختلالات التي عرفتها البلدان أو إقتصاديتها فبينما كان صوتها عاليًا مع كل أزمة تضرب اقتصاد إحدى الدول النامية، ويضاف إلى ذلك الشروط القاسية المفروضة من قبل الصندوق عند تصميم البرامج التي تستهدف علاج إقتصاديات تلك الدول⁽¹⁾.

(1) قريدة معمر، مرجع سبق ذكره، ص126.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل نستنتج أن صندوق النقد قام بمجموعة من الإصلاحات لحل هذه الأزمات تمثلت هذه الإصلاحات في المساعدات المالية والمساعدات الفنية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي للبلدان التي تضررت من الأزمة وهو ما لاحظناه في تقديم المساعدات إلي دول جنوب شر آسيا مثل تايلاند والفلبين وكذلك الدول التي عانت من أزمة 2008 وأخيرا المساعدات المقدمة لليونان كما قام صندوق النقد الدولي بإصلاحات في الصندوق بحد ذاته مثل إصلاح عملية الإقراض وغيرها إلا أن الصندوق لم يكن فعال في معالجة هذه الأزمات والحد من أنشارها إذ كل ما تنقضي أزمة تحل محلها أزمة جديدة، لكن رغم هذه الإصلاحات التي قام بها الصندوق لا تزال غير كافية لضمان الاستقرار الكلي للاقتصاد العالمي.



الخاتمة

pdfelement

الخاتمة :

من خلال الدراسة اتضح أن الاقتصاد العالمي مر بالعديد من الأزمات المالية التي تعددت أسبابها ونتائجها وعالجت هذه الدراسة إصلاحات آليات صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية وهي أزمة جنوب شرق آسيا 1997 والأزمة المالية 2008 وأزمة الديون السيادية اليونانية. ومن خلال هذه الدراسة التي عالجت إصلاحات آليات صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية بداية بأزمة جنوب شرق آسيا والتي كان لصندوق النقد الدولي دورا في التقليل من حدتها من خلال المساعدات الفنية المقدمة مثل المشاورات والتدريب وكذلك المساعدات المالية المقدمة للدول مثل الفلبين وغيرها من الدول، نفس الشيء بالنسبة للأزمة المالية 2008 وأزمة الديون السيادية اليونانية والتي كان لصندوق النقد الدولي دورا بارزا في معالجة الأزمة المالية 2008 وأزمة الديون السيادية اليونانية من خلال المساعدات الفنية والمالية المقدمة من طرف الصندوق وكذلك الإصلاحات التي قام بها صندوق النقد الدولي مثل إصلاح نظام الحصص والإقراض وتعزيز الحوكمة من أجل الحد من آثار الأزمة المالية 2008 وأزمة الديون السيادية اليونانية، من خلال هذه الدراسة اتضح أن لصندوق النقد الدولي دورا في إدارة ومعالجة هذه الأزمات إلا انه مازال هناك نقص في معالجة هذه الأزمات والحد منها نهائيا لذا لا بد من القيام بإصلاحات أخرى.

النتائج:

- من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:
- ✓ كان لصندوق النقد الدولي دور في معالجة العديد من الأزمات المالية التي واجهت اقتصاديات الدول وهذا مكنه أيضا من العمل على تصحيح سلبياته والثغرات الموجودة في أنظمتها الى انه قد تلقيت العديد من الانتقادات في إدارته للأزمات كما حدث في أزمة جنوب شرق آسيا 1997؛
 - ✓ فشل الصندوق في توقع أغلب الأزمات عن طريق أدوات الإنذار المبكر؛
 - ✓ انتقلت الأزمة المالية الأمريكية لتتأثر كل الأسواق المالية الكبرى ،بسبب ارتباط عدد كبير من المؤسسات المالية في أوروبا و آسيا و لم تقتصر الأزمة المالية على الجانب المالي بل تطورت إلى مشكلة ركود ، حيث أثرت تداعياتها سلبا على مستويات التشغيل و التصدير و الاستيراد؛
 - ✓ لم يقم الصندوق بدوره الرقابي و الإشرافي بشكل ناجح؛

✓ بشأن مساعدات الصندوق المالية المقدمة لدول الأعضاء لمساعدتهم على تجاوز الأزمة المالية المعاصرة، فقد كانت دوماً مجزأة إلى دفعات ومرتبطة بمجموعة من الإصلاحات التي تعدها الدول المقترضة ويوافق عليها خبراء الصندوق؛

✓ عجز موارد صندوق النقد الدولي على تلبية طلبات كل الدول الأعضاء لمواجهة الأزمة المالية العالمية 2008 بالشكل المناسب.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: لقد ساهمت برامج وسياسات الصندوق النقد الدولي إلى حد بعيد في مساعدة و تصحيح اقتصاد الدول ومعالجة إختلالاتها من خلال المساعدات الفنية المقدمة مثل المشاورات والتدريب وكذلك المساعدات المالية الممنوحة مثل حزم الإنقاذ، لكن ما يعاب على هذه البرامج والسياسات أنها تمنح لدول المتقدمة على حساب الدول النامية والمتخلفة.

الفرضية الثانية: لقد كان لصندوق النقد الدولي دوراً في احتواء و معالجة أزمة دول جنوب شرق آسيا سنة 1997 وهو ما يؤكد دور الجديد لصندوق النقد الدولي بعد انهيار قاعدة الذهب بداية السبعينات وذلك من خلال مجموعة من المساعدات الفنية و المساعدات المقدمة لدول جنوب شرق آسيا التي تعاني من هذه الأزمة على غرار دولة تايلاند وكوريا والفلبين.

الفرضية الثالثة: برز دور صندوق النقد الدولي في احتواء و معالجة الأزمة المالية من خلال مجموعة من الآليات والبرامج التي انتهجها للتخفيف من الأزمة، لكن هذه البرامج و الآليات لم تكن كافية لمنع انتشار الأزمة عالمياً بتداعياتها السلبية فقد انتشرت هذه الأزمة وأثرت في أكبر اقتصاديات العالم، وما يؤكد فشل صندوق النقد الدولي في احتواء هذه الأزمة هو ظهور أزمة الديون السيادية الأوروبية التي تعتبر امتداد لها وخاصة الأزمة اليونانية، الأمر الذي يعكس عدم فعالية هذه الآليات أمام هذا الحجم من الأزمات.

التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

✓ إصلاح آليات العمل في صندوق النقد الدولي من أجل ضمان استقرار النظام النقدي العالمي وإرساء قواعد سليمة لنظام نقدي يتسم بالمرونة ورفع مشاركة الدول النامية في صياغة مبادئها؛

✓ تعزيز الحوكمة والشفافية في أداء الصندوق من خلال تعديل نظام الحصص وإعطاء التناسب للأوزان التصويتية للدول الأعضاء والمراكز النسبية لكل عضو؛

✓ إعادة إصلاح نظام الإقراض وإعادة نظام الشرطية المتبع من طرف الصندوق؛

✓ ضرورة بناء نظام مالي يخدم احتياجات اقتصاديات العالم، وتقلل من المخاطر المعنوية وتحد من تراكمها؛

أفاق الدراسة:

من خلال دراسة لهذا الموضوع وبناء على دور صندوق النقد الدولي في استقرار الاقتصاد العالمي والتطور والتغير المستمر في الاقتصاد العالمي يمكن دراسة مواضيع اخرى ذات صلة بهذا البحث مثل دراسة مواضيع

✓ الإصلاحات اللازمة لصندوق النقد الدولي للتنبؤ بحدوث الأزمات المالية المتكررة والحد منها نهائياً؛
✓ أهمية إصلاح المؤسسات المالية الدولية للحد من الأزمات المالية.

 pdfelement

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

- 1- إبراهيم مرعي العتيقي، سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم، الطبعة الأولى، دار الوفاء، الإسكندرية، 2006.
- 2- بن ناصر محمد، مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان الأزمات المالية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، 2015.
- 3- شقيري موسى و آخرون، المؤسسات المالية المحلية والدولية، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2009.
- 4- طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
- 5- عادل رزق، إدارة الأزمات المالية العالمية (منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية.
- 6- عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار الصفاء، 2012.
- 7- عبد المطلب عبدالحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- 8- عبد الواحد محمد الفار، أحكام التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية، القاهرة، عالم الكتب، بدون سنة النشر.
- 9- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي، عمان، 1999.
- 10- علي عبد العزيز سليمان، العرب و تحديات ما بعد الأزمة المالية العالمية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 2009.
- 11- علي عبد الفاتح أبو شرار، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 12- عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، 2002.
- 13- غازي عبد الرزاق النفاش، التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

- 14- فتحي ذياب سبيتان، قضايا عالمية معاصرة، الجنادرية للنشر و التوزيع ،الأردن، 2011.
- 15- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 16- قادري عبد العزيز، صندوق النقد الدولي (الآليات والسياسات)، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003.
- 17- مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.
- 18- محمد إبراهيم خيرى الوكيل ، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور إسلامي، مكتبة القانون و الاقتصاد، الرياض.
- 19- محمد عبد العزيز محمد الأخمش، صندوق النقد والبنك الدوليان و صناعة الفقر في البلدان النامية، دار النهضة العربية، القاهرة.
- 20- مدني بن شهرة ، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، دار هومه ، الجزائر، 2008.
- 21- ميثم العجم، التمويل الدولي، دار زهران، عمان، 2013.
- 22- نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2011.
- 23- يوسف أبو قارة، الأزمات المالية والاقتصادية بالتركيز على الأزمات المالية العالمية، 2008، دار وائل للنشر، جامعة الخليل، فلسطين.
- ثانيا: الرسائل الجامعية**
- 24- أسامة محمد إبراهيم، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل، دبلوم الدراسات الضريبية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية.
- 25- بن منصور نجيم، الأزمات المالية العالمية و المهام الجديدة لصندوق النقد الدولي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2009.
- 26- تفاحة بودادي و خديجة بوداب، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الأزمات المالية دراسة حالة الأزمة المالية العالمية 2008 وأزمة الديون السيادية الأوروبية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي تخصص: نقود ومالية دولية 2014-2015.
- 27- داودي ميمونة، ظهور الأزمات المالية دراسة أزمة الكساد الكبير والأزمة المالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران، 2013.

- 28- رواق خالد، أثر أزمة الديون السيادية على واقع و مستقبل الوحدة النقدية الأوروبية ، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- 29- سلامنة خالد، اثر العولمة المالية على اقتصاديات بلدان الناشئة في ظل الأزمات المالية، دراسة حالة بلدان جنوب شرق اسيا 1997 و أزمة المالية العالمية 2008، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية دولية، 2015.
- 30- عبير وعة، الأزمات المالية العالمية وتداعياتها على اقتصاديات دول العالم ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009-2010.
- 31- عزالدين بولحبل، المؤسسات المالية وإشكالية تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل ، الجزائر، 2010.
- 32- قريرة معمر، أهمية إصلاحات صندوق النقد الدولي في تفعيل أداء النظام المالي العالمي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017.
- 33- مناصرية أنوار، انعكاسات أزمة اليونان على دول منطقة اليورو، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016-2017.
- 34- نادية العقون، العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية: الوقاية والعلاج دراسة أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، الجزائر، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص إقتصاد التنمية، 2012-2013.

ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات والمجلات

- 35- بريش عبد القادر، طرشي محمد، التحرير المالي وعدوى الأزمات المالية، ملتقى دولي ثاني حول الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية، النظام المصرفي الإسلامي نموذجا، جامعة خميس مليانة يوميا 6-7 ماي 2009.
- 36- حسين عبد المطلب الأسرج ، تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العربي، مجلة الإمارات العربية أبو ظبي المركز الثقافي الإعلامي لسمو الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان، 2009.

- 37- راتول محمد، الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، الملتقى العلمي الدولي الخامس، جامعة الشلف.
- 38- رحيمة بوصبيح صالح، موسى رحمانى، الأزمة اليونانية بين الانتشار و الانحسار الأوروبي، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الإقتصادية زمن الأزمات ، المركز الجامعي بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2011.
- 39- زيدان محمد جبار عبد الرزاق، دور البنوك المركزية في معالجة الأزمة المالية الراهنة ، ملتقى دولي حول الأزمة المالية العالمية الراهنة وإنعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، جامعة دالي إبراهيم ، الجزائر 8-9 سبتمبر 2009.
- 40- طاهر هارون وعقون نادية، الأزمة المالية العالمية الراهنة، أسبابها ، آليات إنتشارها و الآثار المترتبة عنها، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية ، 5-6 ماي 2009، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة.
- 41- علاوي محمد لحسن، حوكمة اداء صندوق النقد الدولي ضرورة يتطلبها تعافي الاقتصاد العالمي، الملتقى العلمي الدولي آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة يومي 25- 26 نوفمبر 2013، جامعة ورقلة، الجزائر.
- 42- فواد حمدي بسيسو، إصلاح النظام النقدي و المالي الدولي ، المؤتمر العلمي العاشر حول الإقتصاديات العربية و تطورات ما بعد الأزمة الإقتصادية ، يومي 19- 20 ديسمبر 2009 ، بيروت.
- 43- لطرش ذهبية ، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية و الإقتصادية العالمية، الملتقى العلمي الدولي ، أيام 20-21 أكتوبر 2009 جامعة فرحات عباس.
- 44- محمد امين وليد طالب ، انعكسات الأزمة المالية و العالمية 2008، على سياسات صندوق النقد الدولي ، مجلة الإقتصاد و المجتمع ، العدد6، ام البواقي ، الجزائر ، جامعة العربي بن مهيدي.
- 45- مداحي محمد ، معزوز لقمان، أزمة الديون السيادية الأوروبية "إشكالية التشخيص وفعالية مقاربات العلاج، الملتقى الدولي الثاني حول، الاقتصاد العالمية الراهنة وتأثيرها على اقتصاديات شمال إفريقيا ، بدون ذكر اليوم، جامعة تبسة.
- 46- ناصر مراد، الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ، الملتقى العالمي الدولي، حول الأزمة المالية العالمية الأسباب، لآثار وسياسات مواجهتها يومي 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف.

47- نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، إدارة أزمة الديون السيادية اليونانية بين برامج الإنقاذ المالي الدولية وحزم التقشف الوطنية للمدة (2010-2015)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 24، جامعة تبسة.

48- يوري داداوش و (آخرون)، 2000، دور الديون قصيرة الأجل في الأزمة الأخيرة، مجلة التمويل و التنمية، ديسمبر، صندوق النقد الدولي.

رابعاً: المواقع الالكترونية والتقارير

49- اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي"، تحت الموقع:

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf>.

50- صندوق النقد الدولي، تشجيع النمو الاحتوائي، التقرير السنوي 2017، تحت الموقع:

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2017/eng/pdfs/IMF-AR17-Arabic.pdf>.

51- صندوق النقد الدولي، بناء مستقبل مشترك، التقرير السنوي 2018، متاح على الموقع:

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2018/eng/assets/pdf/imf-annul-repot-2018-ar.pdf>.

52- صندوق النقد الدولي، معا لدعم التعافي العالمي، التقرير السنوي، 2012، تحت الموقع:

https://www.imf.org/~media/Websites/IMF/imported-flagship.../2012/.../ar12_ara.ashx.

53- صندوق النقد الدولي، مكافحة الأزمة العالمية، التقرير السنوي 2009، على الموقع: 57.

<http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/2009/pdf/ar09.pdf>.

54- نشرة صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي يحث على إعادة النظر في كيفية إدارة المخاطر

النظامية العالمية، 6 مارس 2009، متاح على الموقع:

www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2009/po1030609aa.pdf

55- دعم التعافي العالمي المتوازن، التقرير السنوي 2010، تحت الموقع:

<http://www.imf.org>.

56- صحيفة الواقع، الإقراض من صندوق النقد الدولي، 30 ابريل 2016، تحت الموقع:

<http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/howlenda.htm>.

57- الأزمات المالية-تعريفها-أسباب-نشأة، تحت الموقع:

<https://malgandy.wordpress.com>.

58- الأزمة المالية الآسيوية، تحت الموقع:

<http://www.marefa.org/1997>.

59- الأزمة المالية الراهنة أثرها على الاقتصاد الجزائري، تحت الموقع :

<http://almoontada.com/t31-topic>.

60- صندوق النقد الدولي، التسهيل الائتماني الممدد، صحيفة وقائع، 2 يناير 2010، متاح على الموقع:

<http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/scfa.pdf>.

- 61- محمد حسن يوسف، صندوق النقد الدولي و سيناريوهات الإصلاح ، متاح على موقع صيد الفوائد <https://saaaid.net/Doat/hasn/152.htm> .
- 62- نشرة صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي بحث على التحرك السريع لاستعادة الثقة و التحقيق النمو في منطقة اليورو، 7 يوليو 2010، متاح على الموقع: <https://www.imf.org/~media/.../IMF/.../new050910aapdf.ashx>.
- 63- صحيفة الوقائع، الذهب لدى الصندوق، 30 إبريل 2016 تحت الموقع: <https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/pdf/golda.pdf>.
- 64- صندوق النقد الدولي، الإقراض من الصندوق النقد الدولي، صحيفة وقائع، 30 أبريل 2016 متاح على الموقع : <https://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/pdf/howlenda.pdf> .
- 65- نشرة صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي بحث على إعادة النظر في كيفية إدارة المخاطر النظامية العالمية، 6 مارس 2009، متاح على الموقع: www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2009/po1030609aa.pdf.
- 66- عبد النبي إسماعيل الطوفي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، متاح على الموقع : <http://www.kantakji.com/fiah/manage.htm>.
- 67- لورانس هوايت، الأسواق المالية العالمية وصندوق النقد الدولي، متاح على الموقع: www.cipe-arabic.org/files/html/case39.htm.
- 68- عبد النبي إسماعيل الطوفي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، متاح على: <http://www.kantakji.com/fiah/manage.htm>.
- 69- عبد اللطيف درويش، الأزمة المالية اليونانية... جذورها وتداعياتها، مركز الجزيرة للدراسات، 11 جوان 2012.
- 70- عبد اللطيف درويش، تقرير اليورو في مواجهة التحديات، مركز الجزيرة لدراسات، 12 أوت 2012.

المراجع باللغة الأجنبية:**Des articles :**

- 72 -Jonathan E.SANFORD, Martin A.Weiss, **The global financial crisis : Increasing IMF resources and the role of congress** , congressional research service, May, 14 ,2009,
71- Frederic S Mishkin, **Understanding Financial crisis, a developing country perspective**, NBER, Working paper series, wp 5600, may 1996.
73- Ron Rubin, **Crisis Prevention and Management**, (CPM) Training Project, 2009 .

Rapports et documents :

- 74- Dick K. Nanto .**THE 1997 98 ASIAN FINANCIAL CRISIS**.CRC
Report .february 6 .1998. sur:
[http:// www.imf.org/external/np/exr/ib/2000/062300.htm](http://www.imf.org/external/np/exr/ib/2000/062300.htm) .
75- BIT, Une mondialisation juste, **Créer des opportunités pour tous**, Genève ,2004
76- David Richardson, **Asian Financial crisis Economics**, Commerce and Industrial Relations
Group, 29 June 1998.sur :
Http: //www.aph.gov.au / about- parliament/parliamentary- departments/parliamentary-
library/publications-archive/cib/cib9798
77- **International Monetary Fund IMF stand by arrangement factsheet** , April 10 ,2015 ,
sure: <http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/scfa.pdf> .
78- David Richardson, **Asian Financial crisis Economics**, Commerce and Industrial Relations
Group, 29 June 1998 sur :
Http: //www.aph.gov.au / about- parliament/parliamentary- departments/parliamentary-
library/publications-archive/cib/cib9798.
79- Francisco García-Blanch, **The Financial Crises in East Asia**: The Cases of Japan, China,
South Korea and Southeast Asia, PART III, The Case of South Korea, Complutense Institute for
International Studies, Complutense University of Madrid, Spain, October 1998.
<http://www.ucm.es/info/icei> .

les cites internet:

- 80- Narisa Laplamwani ,**A Good Look at the thai financial Crisis in 1997-1998** ;
[http/ www.columbia.edu cu thai html financier197_98.html](http://www.columbia.edu/cu/thai/html/financier197_98.html).
81- **Recovery from the Asian Crisis and the Role of the IMF**, IMF Staff, June 2000 sur:
<https://www.imf.org/external/np/exr/ib/2000/062300.htm>.
82- <https://www.imf.org/external/np/exr/ib/2000/062300.htm>.

الملخص:

يعالج هذا الموضوع دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية مع التركيز على ثلاث أزمات هي أزمة جنوب شرق آسيا 1997 والأزمة العالمية 2008 والأزمة اليونانية، فقد ظهر صندوق النقد الدولي كهيئة دولية تكمن أهميتها في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ومعالجة الاختلالات في موازين المدفوعات للدول وقد عمل على تطوير دوره كهيئة إشرافية للحفاظ على الاستقرار العالمي

وقد كانت هذه الأزمات كتحدى لصندوق النقد الدولي لمعرفة مدى قدرته على تحقيق التعافي للدول الأعضاء والاقتصاد الدولي بصفة عامة، غير ان صندوق لم ينجح في معالجة هذه الأزمات بصفة نهائية إذ كل ماتتقضي أزمة تحول أزمة أخرى، وهو ما حتم على صندوق النقد الدولي إجراء إصلاحات في آليات عمله للتنبؤ والحد من الأزمات من أجل ضمان الاستقرار في الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية : صندوق النقد الدولي، أزمة جنوب شرق آسيا، الأزمة العالمية 2008، أزمة الديون السيادية اليونانية،

Study Summary :

This issue addresses the role of the International Monetary Fund in dealing with financial crises, focusing on three crises: the South East Asian crisis of 1997, the 2008 global crisis and the Greek crisis. The International Monetary Fund emerged as an international body whose importance is to maintain economic stability and to address imbalances in the balance of payments. Develop its role as a supervisory body to maintain global stability

These crises have been a challenge to the International Monetary Fund (IMF) to determine its ability to achieve recovery for member states and the international economy in general, but a fund has not been able to deal with these crises definitively. Its work is to predict and reduce crises in order to ensure stability in the economy.

Keywords: International Monetary Fund, South-East Asia Crisis, Global Crisis 2008, Greek sovereign debt crisis,